

تعبير الأحزاب بحكم المشاركة في

الانتخابات

بجمعها : أبو جويرية السلفي

نبذة مختصرة عن الديموقراطية

من كتاب تنوير الظلمات بـكشف مفاسد وشبهات الانتخابات

تعريف الديموقراطية: عرفها عبد الغني الرحال في كتابه (الإسلاميون وسراب الديموقراطية) بقوله: حكم الشعب بالشعب ومعناها: الشعب مصدر السلطة، وذكر أن أول من عبر عن الديموقراطية هو أفلاطون، فبيّن أن مصدر السيادة هي الإرادة المتحدة لا الموسعة ، وقال بهذا التعريف محمد قطب في كتابه (مذاهب فكرية معاصرة)، وعرفها بهذا التعريف صاحب كتاب (الديموقراطية في الإسلام)، وغيره.....

وصارت الديموقراطية يُنص عليها في دساتير بعض الدول العربية والإسلامية، وعلى سبيل المثال: مصر في دستورها الأول عام ١٩٢٣م وفي عام ١٩٥٦م وفي عام ١٩٧١م فيه مادة تنص على أن السيادة للشعب، وهو مصدر السلطات، وتكون على الوجه المبين في الدستور. وهذه المادة موجودة في دساتير الدول العربية والإسلامية إلا القليل ، وهذه المادة نفسها موجودة في دستور بلادنا اليمن، ففي المادة الرابعة: الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبةأهـ.

ومن هنا يُعلم أن الديموقراطية تشريع من دون الله.

فلا يخفى على كل مسلم أن هذا هو الكفر الأكبر والشرك الأكبر والظلم العظيم ، قال الله تعالى عن لقمان الحكيم: ﴿يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾ لقمان. وأي شرك أكبر من تعطيل عبودية الله.

تقوم الديمقراطية على ثلاث نقاط:

١- التشريع: فلا شرع إلا للديموقراطية، والله أحكم الحاكمين، الذي له الملك كله ، والأمر كله ، والقادر على كل شيء، أحكامه معطلة عند الديموقراطيين، فلا يجوز له أن يشرع لعباده، والتشريع هو سنّ القوانين، ولهذا وُضعت دساتير لتعميق الديمقراطية وحمايتها.

٢- القضاء: وهو أنه لا يُسمح لأي حاكم أن يقضي إلا بتشريع الدستور، وإلا كان معاقباً ولا قبول له أبداً، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

٣- التنفيذ: أي أنه لا ينفذ أي حكم إلا ما كان خاضعاً للدستور، ومعنى هذا تجميد جميع الأحكام الشرعية، فإلى الله المشتكى.

فلا يجوز لأي مسلم أن يتشبه باليهود والنصارى في تلبيس الحق بالباطل، فما سلب الله من أهل الكتاب نعمة الشريعة، إلا بسبب كتمان الحق وتلبيسه بالباطل، والله قد تولى حفظ هذا الدين إلى قيام الساعة.

في دين الاسلام:

إن الحكم إلا لله

في دين الديموقراطية :

إن الحكم إلا للأغلبية

لذا :

فإن الديموقراطية

هي :

كفر بالحاكمية

(الفرق بين الإسلام والديمقراطية)

=====

العنصر	الإسلام	الديمقراطية
من الحاكم	الله سبحانه وتعالى هو الحاكم	الشعب هو الحاكم الحقيقي
منهج معرفة الحكم	ما فيه نص قطعي نعمل به ما فيه نص ظني نأخذ بفهم العلماء ما لا نص فيه نعمل بالشورى	ما يراه الأغلبية نحكم به ولو كان مصادماً لنص صحيح صريح قطعي
المرجع عند الخلاف	الكتاب والسنة بفهم العلماء الثقات	الأغلبية هي المرجع
متى نحتاج إلى تصويت	عند عدم وجود نص شرعي في المسألة	في أي أمر ولو كان مقطوعاً به من اختارهم الشعب
من هم أهل الرأي	هم أهل العلم والخبرة والحكمة	ولو كانوا فسقة جهلة
تحديد الصواب والخطأ	الشرع الحكيم والفطرة السليمة	الأغلبية ولو كانت تخالف الشرع
موقع الدين	هو منظم للحياة كلها	في المسجد فقط ولا دخل له في ما سوى ذلك
أيهما له السيطرة	الحق له القوة	القوة لها مطلق الحق
الملكية الشخصية	له حرية التملك بما لا يخالف الشرع	لا يمنع إلا من الغصب والإكراه فله أن يحرق ماله كله أو يوصي به لكلبه ويحرم أولاده
نماذج توضح الفرق بين النهجين	إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ	إن الحكم إلا للشعب
	وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ	والشعب يحكم لا معقب لحكمه
	وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا	لا سلطان للدين على الحياة
	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278)	من تحكم في ماله ما ظلم
	فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ	لا يهملنا ذلك ولا نبالي به
	إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ وَلَا تَبْذَرُوا تَبَذُّرَ الْفَوَاحِشِ قَدْ جَاءَكُمْ مِنْكُمْ وَإِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ	كلها من وسائل الكسب المتاحة
	قُلْ إِن صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	الدين لله والوطن للجميع
	أَفْتُمُوتُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ	لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين
	أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ	دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله
	فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا	رد النزاع إلى الأغلبية خير وأحسن عاقبة من الرد إلى الله ورسوله

وكتبه : حاتم بن حسن الديب

مفاسد الانتخابات النيابية

(يرجع لتفصيلها في نفس الكتاب السابق)

١. الإشراف بالله.
٢. تأليه الأغلبية.
٣. اتهام الشريعة بأنها ناقصة.
٤. تميع الولاء والبراء.
٥. الخضوع للدساتير العلمانية.
٦. إيهام المسلمين.
٧. إعطاء الديموقراطية الصبغة الشرعية.
٨. الانتخابات تخدم اليهود والنصارى.
٩. مخالفة منهج الرسول في كيفية مواجهة الأعداء.
١٠. تمزيق وحدة المسلمين.
١١. هدم الأخوة الإسلامية.
١٢. التعصب المقوت.
١٣. الانتصار للحزبية.
١٤. التركيز حسب المصلحة.
١٥. حرص المرشح على إرضاء الناخبين .
١٦. التزوير والمغالطة.

١٧. ضياع الوقت في الدعاية وغيرها.
١٨. صرف الأموال في غير موضعها الشرعي.
١٩. الاهتمام بالكم لا بالكيف.
٢٠. قبول المرشح دون النظر إلى فسادة العقدي.
٢١. قبول المرشح دون النظر إلى الشروط الشرعية.
٢٢. استخدام النصوص الشرعية في غير موضعها.
٢٣. عدم مراعاة الشروط الشرعية للشهادة.
٢٤. المساواة غير الشرعية.
٢٥. الاختلاط بين الرجال والنساء.
٢٦. كشف المرأة وجهها ويدها للادلاء بصوتها.
٢٧. حث الناس على الحضور إلى أماكن الزور.
٢٨. إهدار الجهود بدون فائدة.
٢٩. الوعود الخيالية.
٣٠. التحالف المشبوه.
٣١. تولي المرأة للحكم.
٣٢. عدم اشتراط العدالة الشرعية.
٣٣. فتنة التصوير.
٣٤. الإكثار من مدح الديموقراطية.

١٨. صرف الأموال في غير موضعها الشرعي.

١٩. الاهتمام بالكم لا بالكيف.

٢٠. قبول المرشح دون النظر إلى فسادة العقدي.

٢١. قبول المرشح دون النظر إلى الشروط الشرعية.

٢٢. استخدام النصوص الشرعية في غير موضعها.

٢٣. عدم مراعاة الشروط الشرعية للشهادة.

٢٤. المساواة غير الشرعية.

٢٥. الاختلاط بين الرجال والنساء.

٢٦. كشف المرأة وجهها ويدها للادلء بصوتها.

٢٧. حث الناس على الحضور إلى أماكن الزور.

٢٨. إهدار الجهود بدون فائدة.

٢٩. الوعود الخيالية.

٣٠. التحالف المشبوه.

٣١. تولى المرأة للحكم.

٣٢. عدم اشتراط العدالة الشرعية.

٣٣. فتنة التصوير.

٣٤. الإكثار من مدح الديموقراطية.

رسالة الى قيادات الدعوة السلفية يظهر منها حكم المشاركات السياسية

قال الأخ أبو عبد الرحمن الرّملي أحد تلاميذ مشايخ الاسكندرية:
في رسالة بعنوان رسالتنا الى مشايخ الدعوة السلفية بالاسكندرية :

"الأمر الأول، فبعدما كنتم تنكرون و تبرأون من استعمال
المصطلحات الباطلة والكفرية والوثنية - كما كنتم أنتم أنفسكم
تسمونها- مثل الديمقراطية- تبرأ تماماً حتى وإن وافقت الحق في بعض
جوانبه، لما فيها من تلبيس وتدليس على العباد، كقولكم: فترديد كلمات
كالديمقراطية فيه ترويض للعقول بقبول الديمقراطية بمعناها
الحقيقي، وقد أمرنا بمخالفة أهل الباطل والابتعاد عن آرائهم الزائفة
كتحذير رب العزة جل وعلا من النطق بكلمة (راعنا) بالرغم من
اختلاف المقصود. (الشيخ سعيد عبد العظيم؛ كتاب الديمقراطية في
الميزان/ فصل الديمقراطية).

إذا بنا الآن نشاهد المتحدث الرسمي باسمكم م. عبد المنعم الشحات في
لقائه على قناة الشباب (مايو ٢٠١١) يدعو لدولة حديثة ديمقراطية
بمرجعية إسلامية ويقول: عايزين الدولة كده - ديمقراطية مع تفسير
الحكمة الدستورية العليا للمادة الثانية التفسير إلي إحنا محتاجينه.

هذا فضلاً عن مشاركته في مؤتمر التيار السلفي ومستقبل التحول الديمقراطي في مصر جالساً جنباً إلى جنب مع عدو السلفية اللدود د. سعاد صالح وبجوارها العلمانية المتبرجة فريدة النقاش، وكان لا يخلوا الحديث من مزاح وضحك مع كليهما! فمتى كان الرموز السلفيون الأصوليون على مثل هذا النحو من ال...؟!

ثم إن هذا التفسير (تفسير المحكمة الدستورية العليا للمادة الثانية التفسير) الذي يؤيده ويثني عليه المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية - فضلاً عن غيره من المشايخ والدعاة السلفيين، فيه من الصدام الصريح مع الشريعة ما يجعل اعتباره م. الشحات له (مرجعية إسلامية) أمراً مستغرباً جداً فضلاً عن أن يكون مستنكراً!

من ذلك مثلاً: تقييد الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية بالقوانين المسنونة بعد عام ١٩٨٠، فأى قانون صدر قبل هذا التاريخ يكون دستورياً لا غبار عليه حتى لو تعارض مع الشريعة الإسلامية، مثل أغلب القانون المدني والذي عاون د. عبد الرزاق السنهوري في وضعه الصليبيان استويت وساس و أخذوا أكثر من ٨٥٪ من نصوصه من قوانين الكفار الصليبيين. ولذلك نراه يبيح أحكاماً حرمتها الشريعة حرمة قطعية كالربا والقمار وغيرهما (انظر تعليق ش. سعيد عبد العظيم على القانون المدني المصري في كتابه الديمقراطية في الميزان / فصل الديمقراطية وقضية الحكم بما أنزل الله). فضلاً عن كون كل أو جل القانون الجنائي قد وُضع قبل عام ١٩٨٠. (وهذان القانونان المدني والجنائي هما الحاكم في

أغلب قضايا الناس). هذا على سبيل المثال لا الحصر وإلا فتفسير المحكمة الدستورية - الحاكم على المواد الدستورية ومنها بطبيعة الحال المادة الثانية - للمادة المذكورة يحوي (على الأقل) أربع جزئيات (أخرى) تنقض ماهية هذه المادة من الأساس! هذا فضلا عما في الدستور المصري نفسه من مواد عديدة مصادمة كلياً للمادة الثانية، كالمادتين الأولى والثالثة على سبيل المثال لا الحصر (اكتفينا بهما لأنهما السابقة واللاحقة للمادة الثانية، وإلا فكل مواد الدستور تقريبا مصادمة للشريعة!). (أَفْتَوْمُنْونَ بِبَعْضِ الْكُتُبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (٨٥ البقرة)

أما بالنسبة لمباركتكم هذه الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية ودعوتكم للانضمام إليها، وتصريحاتكم بأن مواقفكم قبل الثورة - بعد تفسير المحكمة الدستورية العليا ١٩٩٦ للمادة الثانية للدستور - من عدم المشاركة الانتخابية وعدم تكوين أحزاب وعدم المشاركة السياسية تحت هذه المظلة الكفرية الوثنية - الديمقراطية - لم تكن لأبعاد عقائدية في حد ذاتها ولكن بسبب المصالح والمفاسد فحسب، كما صرح بذلك عدد من الدعاة بجانب ممثلكم المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية في حوارهِ في قناة الحدث (إبريل ٢٠١١)، حيث أنكر كون عدم المشاركة في الانتخابات - بعد تفسير المحكمة الدستورية العليا ١٩٩٦ للمادة الثانية للدستور - له بعد شرعي وأنها كانت بُحُوث قديمة تلك التي تمنع المشاركة من باب

الشرع (ولن نتطرق لما صرح به في نفس الحلقة (من مزاعم تناقض الواقع) بأن الدعوة شاركت في وقفات كاميليا شحاتة قبل الثورة وأنها دعمت المشاركة في مظاهرات الثورة بعدما جاءكم feedback بملا بساتها - كما عبر هو). ونحيلكم (بخصوص هذه الجزئية الأخيرة) إلى بيان د. ياسر برهامي الموجود على موقعه (صوت السلف) بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١١ حول ما فهمه البعض من كلام الشيخ محمد إسماعيل من تغير موقف الدعوة إلى تأييد المظاهرات والمشاركة فيها."

فترك م. عبد المنعم الشحات (نفسه) يرد على هذا التوجه الجديد من جانبكم (مباركة الأحزاب) معلقاً على عدم مشاركة السلفيين في انتخابات ٢٠١٠ ومحذراً من إعطاء الدنية في ديننا، ومن تلقيح إسلامنا بكلام غيرنا - باستعمال مصطلح الديمقراطية - وذلك في محاضرة له بعنوان لماذا نقاطع الانتخابات حيث قال: هذه الوسيلة (الانتخابات) وسيلة غير شرعية أصلاً .. النظام الإسلامي يخالف النظام الديمقراطي تماماً .. إذا قال - أي المشارك في الانتخابات والعملية الديمقراطية - أبني نظاما ديمقراطيا مقيضا، الشورى فيه مقيضة بالشرع، لم تعد هذه ديمقراطية. ثم ضرب مثال المكرونة بالبشاميل! لو نزعنا منها المكرونة لم تعد مكرونة بالبشاميل! ثم قال: حتى ده مش حاجة يمكن تقال شكلياً أو تحسينياً. ده قوام الديمقراطية حكم الشعب .. لما تقول مقيدة بالشرع هدمت الركن الأعظم للديمقراطية! الشورى لا تلزم تكون أحزاب بل لا يجب ولا يجوز، كل كتب العقيدة تنص على التحذير من

الفرقة .. في النظام الإسلامي لا في تداول سلطة، والشورى مقيدة، ومفيش معارضة، فين الديمقراطية؟! ماذا بقي من الديمقراطية؟! ولماذا نعطي الدنية في ديننا، لماذا نلقح إسلامنا بكلام غيرنا .. الشريعة التي ستطبق من خلال هذا الاعتراف - أي بالديمقراطية والانتخابات وما يصاحبهما من مخالفات شرعية - ليست هي الشريعة! كل إنسان في النهاية سيحاسب هل استفرع وسعه في البحث عن الحق أم لا .. ستتكشف الأمور عند الله تبارك وتعالى. (انتهى كلام م. الشحات، ومنه نعرف هل مقاطعة الانتخابات كان (فقط) أمرا مصلحيا أم شرعيا عقائديا. وهل يمكن إقامة ديمقراطية مقيدة بالشريعة. وهل هذا الكلام - الذي قاله الشيخ عام ٢٠١٠ - قديم أم جديد).

ويقول (رأس ومؤسس الدعوة السلفية السكندرية) الشيخ محمد إسماعيل المقدم معلقاً على انتخابات ٢٠٠٥ في محاضرة بعنوان السلفيون والانتخابات: والإسلام يرفض الديمقراطية تماماً باعتبارها لا تتوافق مع عقيدتنا ولا مع ثقافتنا الإسلامية .. لكن من أهم الاعتبارات الموجودة عند عامة وأغلب السلفيين لرفض الدخول في مثل هذه الأنشطة هو الجانب الاعتقادي، أخطر ما في الموضوع هو أن هذا بناء على دين الديمقراطية أو عقيدة الديمقراطية أن الشعب يكون مصدر السلطات .. أمر ثاني وهو: أن السياسة تعتبر لعبة، وليست لعبة بمعنى تهريج، لكن لعبة بالدين .. والسلفية بالذات إذا دفعت هذه الضريبة (ضريبة المشاركة في هذه اللعبة) فسوف تفقد أهم مقوماتها وأهم أسباب

وزنها وثقلها واستقامتها على الشرع الشريف، وهذه الضريبة ثمنها فادح."

و في محاضرة بعنوان حول دخول البرلمان يقول الشيخ محمد إسماعيل المقدم: هل الانتماء لمجلس الشعب يمس عقيدة المسلم ويقدم في الإيمان أم لا يمس؟ معلوم أن الذي يدخل المجلس لابد أولاً أن يقسم على ولائه للدستور والمجلس والوحدة الوطنية وكل هذه الأشياء .. لابد أن يخلع على عتبة المجلس قضية الولاء والبراء .. فلا يوجد إجرام أشد من التشريع من دون الله .. مبدأ الحزبية بين الجماعات الإسلامية مبدأ مرفوض. ثم بين كيف أنها (الحزبية) صناعة فرعونية .. ثم قال: الإسلام ضد فكرة الحزبية .. لابد من إغلاق أي طريق يؤدي تحاكم الطاغوت (يعنى القبول بالبرلمان والديمقراطية) .. مبدأ التصويت لتحكيم الشريعة أمر مرفوض .. من السلبات في هذا الجانب، الإنسان يدخل في هذا المجال ولا يتلون إلا من رحم الله .. ثم استدلى عدم المشاركة في البرلمانات والانتخابات بكلام طيب للأستاذ محمد قطب - حفظه الله - في كتابه واقعنا المعاصر / فصل منهج الحركة: فكيف يجوز للمسلم الذي يأمره دينه بالتحاكم إلى شريعة الله وحدها دون سواها، والذي يقول له دينه إن كل حكم غير حكم الله هو حكم جاهلي، لا يجوز قبوله، ولا الرضى عنه. ولا المشاركة فيه. كيف يجوز له أن يشارك في المجلس الذي يشرع بغير ما أنزل الله. (نرجو منكم إعادة قراءة هذا الفصل بعناية).

ويقول أيضاً الشيخ محمد إسماعيل المقدم في محاضرة حقيقة التغيير
نوفمبر ٢٠١٠: فبلاش ندخل في مجال السياسة، لأن السياسة عقيمة.
السياسة دي كلها نصب وحيل وكذب ونفاق ودجل، فالتغيير الحقيقي
هو الذي يحدث في المساجد السلفية (بس!)، ده حقيقي .. فسيبوكو
(فدعكم) من الدخول في هذه المعتركات، مش معاركنا ولا مبادئنا."

بل قد صرح الشيخ ياسر برهامي في فتوى له بموقعه بتاريخ ١١
يونيو ٢٠٠٩ بعدم جواز المشاركة في التظاهرات لأنها ترفع شعارات باطلة
كالحرية والديمقراطية!

(يلاحظ أن ما سبق من كلمات تبين مناقضة الديمقراطية والعمل
الحزبي (عقائدياً) للإسلام هو بعد عام ١٩٩٦، أي بعد تفسير المحكمة
الدستورية العليا، خلافاً لكلام م. الشحات، وأن معارضة الدعوة السلفية
لكليهما (الديمقراطية والعمل الحزبي) كانت مبنية في الأصل على تلك
المناقضة (العقدية) وليس على (المصالح والمفاسد فحسب) وفقاً لقول م.
الشحات وغيره من مشايخ السلفية مؤخراً.)

وتأكيداً على ما سبق نورد كلاماً متقدماً لاثنتين من رموز الدعوة
السلفية بالإسكندرية:

في كتاب الديمقراطية في الميزان للشيخ سعيد عبد العظيم وضع
الشيخ فصلاً أسماه حكم الانضمام للأحزاب وبدعة تقسيم الناس إلى

مؤيدين و معارضين. يقول فيه: وهذه الأحزاب بدعة منكرة، فالانضمام إلى حزب من هذه الأحزاب هو في نفسه بدعة لا يقرها الشرع (أي لا ينطبق عليه حكم الوسائل كما يظن البعض). فكيف إذا انضم إلى ذلك عدم تمسك رؤساء الحزب بالدين، واتخاذهم الدين طريقا لنيل أغراضهم ومطلوبهم؟! وفي خاتمة كتابه يقول: وقد أمرنا أن نسمي الأشياء باسمها فالديمقراطية والإشراكية مناهج وثنية كفرية، لا يصح إضافتها للإسلام، ولا يصح ذكرها إلا على سبيل إبطالها ودحض مفترياتها وشبهاتها."

ويقول الشيخ أحمد فريد في مقدمة كتابه وقفات تربوية مع السيرة النبوية: ولعل تجربة الجزائر خير شاهد على أنه (طريق البرلمان و السياسة) طريق مسدود لا يوصل إلى المقصود، ثم هو كذلك لم يسلكه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ثم أكد هذا المعنى وهو يشرح موقف رفض النبي صلى الله عليه وسلم عروض عتبة بن ربيعة عليه من ملك وسلطان، فبين أن هذا المسلك ثمنه باهظ وهو المداهنة في قضية التوحيد أخطر قضية في الدين ."

إنتهت رسالة الأخ الليثي حفظه الله

تدكيم الشرع عن طريقه الديمقراطية كفر

للشيخ محمد عبد المقصود..

ما حكم الإسلام في الترشيح لمجلس الشعب؟! هذا المجلس يتحاكم إلى غير شريعة الله عز وجل، ويجعل الدستور الذي وضعه حاكما على شريعة الله عز وجل، وأعضاء هذا المجلس جعلوا في دستورهم هذا جعلوا لأعضاء المجلس حقا في أن يوافقوا على تطبيق الشريعة أو أن يرفضوا تطبيق الشريعة، وهذا كفر مجرد بإجماع المسلمين. ولا تلتفتوا إلى الترهات التي يشوش بها مرجئة العصر على عقيدة أهل السنة والجماعة.

ولعلكم قرأتم مرارا بيان اللجنة الدائمة ، أنا أعلم أن العنبري قد أرسل رسالة إلى اللجنة الدائمة وهي رسالة مشوشة باطلة فاسدة وهذه الرسالة - يعني - ربما تعرضنا لها مستقبلا بإذن الله تعالى حتى يعني لا نضيع الأوقات،

فإذا كان المجلس على هذه الصفة لم يجز لإنسان أن يرشح نفسه لدخول مثل هذه المجالس، وهو يقسم أن يحترم الدستور، يفعل هذا وقد نسي ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: أبغض الناس إلى الله ثلاثة ملحد في الحرم ومبتغ في الإسلام سنة جاهلية وطالب دم امريء بغير حق ليهريق دمه. محل الشاهد قوله - عليه الصلاة والسلام -: ومبتغ في الإسلام سنة جاهلية، ومعلوم أن هذه الأحكام أحكام جاهلية وقد أمرنا الله عز وجل أن نتحاكم إلى شريعته، ونعى واذم ووبخ من لجأ إلى حكم غير حكمه فقال: أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون، وفي صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال في خطبة يوم عرفة: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام

عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا وإن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي هاتين موضوع "

ولو أن الناس صوتوا في هذا المجلس لصالح تطبيق الشريعة فطبقت لأن المجلس وافق على ذلك ما كان هذا إسلاماً أبداً لكن ينبغي أن تطبق الشريعة رغم أنف الرافضين لأنها حكم الله عز وجل، والذين يملكون تطبيقها الآن يملكون إلغاءها في المستقبل،

فإذا طبقت الشريعة لأن الغالبية في المجلس وافقت على تطبيقها والدستور ينص على أن الحكم للغالبية معنى هذا أن يكون الدستور حاكماً على شريعة الله عز وجل وهذا كفر مجرد بإجماع المسلمين

(http://www.youtube.com/watch?v=JVz_EDwK_g)

فلماذا صارت واجبة الآن ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

حوار مع موقع "أون إسلام" مع الشيخ عبد المنعم الشحات

الخميس ٢٥-١١-٢٠١٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛

- قال المقاطعون من الأحزاب والقوى السياسية: إنهم سيقاطعون، ومن قرروا المشاركة قالوا: إنهم سيشاركون.. ما موقف السلفيين -وهم قوة كبيرة على أرض- من المشاركة الانتخابية؟

- الدعوة أعلنت موقفها من الانتخابات عن طريق بحث السلفية ومناهج التغيير الذي نشرته مجلة صوت الدعوة التي كانت تصدرها الدعوة في فترة سابقة، ويوجد شرح صوتي له على موقعنا لفضيلة الشيخ ياسر برهامي كما أن العديد من شيوخنا لهم محاضرات مستقلة عن هذا الأمر كسلسلة: السيادة للقرآن لا للبرلمان لفضيلة الشيخ محمد إسماعيل، ويوجد من الكتب التي تعالج هذه القضية كتاب الديمقراطية في الميزان لفضيلة الشيخ سعيد عبد العظيم، ويمكن إيجاز هذا الموقف في النقاط الآتية:

- نحن نرفض الديمقراطية ونرى أنها ليست هي الشورى الإسلامية، والشورى الإسلامية مقيدة بالوحي، فالرجعية في الإسلام للوحي والشورى إنما تكون في كيفية تطبيقه.

وأما الديمقراطية فالرجعية فيها للشعب لا لأي شيء آخر، وإضافة قيد: عدم مخالفة الشرع للديمقراطية يجعلها شيئاً آخر ليس هو الديمقراطية ولا هو الإسلام!

وقد أشار الأستاذ وجدي غنيم، وهو رمز إخواني معروف إلى هذا الفرق الجوهرى بين الشورى والديمقراطية في مقطع صوتي له على موقعه على الإنترنت، ضمن فروق أخرى كثيرة نتمنى أن تجد أذاناً صاغية من محبيه.

ولكن يبقى السؤال: هل يمكن استثمار الديمقراطية لتطبيق الشريعة؟

الإجابة الإجمالية: أنه يمكن إذا لم يكن في هذا إقرار بباطل، وطالما أن الشعار المرفوع: لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية إذن فلا تستطيع أن تسعى إلى تطبيق الشريعة من خلال الديمقراطية إلا بالإقرار بالديمقراطية من حيث المبدأ، بل في سنوات ماضية كان الإسلاميون في بلادنا على الأقل يضيفون إلى الديمقراطية قيد عدم مخالفة الشرع، فانتبه العالمانيون لهذا وأجروا استجابات تفصيلية للإسلاميين حول عدد من القضايا، منها:

- حرية الإبداع، والتي اضطر كثير من الإسلاميين إلى تقديم تنازلات وصلت إلى حد مطالبة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح نجيب محفوظ بإعادة نشر أولاد حارتنا! وبالمناسبة الدكتور عبد المنعم أبو

الفتوح رأيه الشخصي مقاطعة الانتخابات عشرين عاماً على الأقل إلا أنه أعلن التزامه بالقرارات العامة للجماعة.

- ولاية الكافر، وقد تنازل فيه البعض وتحفظ البعض الآخر.

- ولاية المرأة، وقد حدثت فيها تنازلات كبيرة أدت إلى ترشيح الإسلاميين للنساء تحت ذريعة أن المجالس النيابية ليست ولاية، رغم أن المجالس النيابية لها دور رقابي على الحكومة؛ فكيف يقال: إنها ليست ولاية؟! ولاية؟!

ومحاولة العدول عن وصف الولاية إلى وصف الوكالة؛ لتمرير ولاية المرأة والكافر لا يفيد، فكل الولايات وكالات عامة من حيثية قيام صاحبها بواجبات كفائية، وولايات من حيثية السلطات الممنوحة لصاحبها.

إذن، فالإقرار بهذه الأفكار وغيرها من أجل المرور إلى المجالس النيابية ارتكاب لمنكر لدفع منكر يقوم به الغير، وهو ما لا يجوز بغض النظر أيهما أشد؛ لأنه لا يجوز أن ارتكب منكراً لكي أنهى غيري عن ارتكاب منكر، ولو كان المنكر موضوع الإنكار أشد؛ فكيف إذا كان العكس؟! وكيف إذا كانت وسائل إنكار المنكر الشرعية متاحة، واحتمالات الاستجابة التي تؤدي إلى زوال المنكر متساوية؟! الاستجابة التي تؤدي إلى زوال المنكر متساوية؟!

وأهم من ذلك أن إخواننا الذين يرون المشاركة في الانتخابات يطرحون سؤالاً غير مساو للواقع، فيقولون: احتمال هذه المفسد من

تطبيق الشريعة بينما نجد أنهم بعد عدد من التجارب نزل سقف طموحاتهم إلى أن يكونوا جبهة معارضة قوية وفقط، ولا يخوضون الانتخابات إلا على ٣٠٪ فقط من المقاعد لا ينجحون كلهم بطبيعة الحال.

فهل نتحمل كل هذه المفاصد الشرعية من أجل معارضة قوية لا تستطيع أن تحقق أي تقدم تشريعي كما استشهد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح على هذا بالتعديل الدستوري الذي رفضته جماعة الإخوان وغيرها والذي تم في ظل حصول الإخوان على ٨٨ مقعداً في مجلس الشعب.

وغاية ما يمكن تحقيقه مصالح خدمية جزئية على حساب الدعوة والتربية، والأهم أنه يكون على حساب تنازلات شرعية لا يملك أحد حق تقديمها.

- البعض يتساءل: ألا من سبيل لتغيير الرؤية القديمة للسلفيين

بعدم المشاركة؟

- ذكرت لك في ثنايا الإجابة على السؤال السابق أقوال للأستاذ

وجدي غنيم في استنكار الإقرار بالديمقراطية، واستنكار ترشيح الأخوات للمجالس النيابية.

وذكرت لك موقف الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ومعه كثيرون أسماؤهم متداولة في وسائل الإعلام ممن كانوا يرون مقاطعة الانتخابات.

- حتى بيان الدكتور محمد بديع الذي أعلن فيه أن مجلس شورى الجماعة قرر بالأغلبية المشاركة في الانتخابات مما يعني وجود أصوات لا يستهان بها كانت معارضة للانتخابات؛ فأظن أن الأمور تسير في الاتجاه العكسي. وكذلك إخوان الأردن قاطعوا الانتخابات هناك.

طبعة ثمة فرق بين من قاطع لعدم وجود ضمانات بإجراء انتخابات وبين مقاطعاتنا المبنية على عدم الاستعداد لتقديم قرابين منهجية أو القبول بالمناهج العالمية أو الديمقراطية والرفض التام لها جملة وتفصيلا، وإنما قصدت أنه إذا كان من يرى جوازها يقاطعها بكيف بمن يرى عدم جوازها؟! ونتمنى ممن يرى الجواز ثم يمتنع عن المشاركة أو يدرس على الأقل احتمال عدم المشاركة لأسباب كهذه، وأن يكف عن وصف من يمتنع لموانع شرعية بالتخاذل وغيرها من التهم البعيدة عن المناقشة العلمية والمناقشة بالدليل.

شبهات والرد عليها

احتجاج البعض بصلح الحديبية وأن النبي صلى الله عليه وسلم تنازل فيه

يقول البعض إن النبي لما ترك كتابة البسملة و"محمد رسول الله" في

الصلح فقد تنازل عن الأصول لمصلحة عامة للدعوة.. فهذا هي أقوال

العلماء الراسخين في شرح هذه القصة :

قال النووي في شرحه على صحيح مسلم: قال العلماء وافقهم النبي صلى الله عليه وسلم في ترك كتابة بسم الله الرحمن الرحيم وأنه كتب باسمك اللهم وكذا وافقهم في محمد بن عبد الله وترك كتابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلينا دون من ذهب منا إليهم وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة الحاصلة بالصلح مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور أما البسملة وباسمك اللهم فمعناها واحد وكذا قوله محمد بن عبد الله هو أيضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك ولا في ترك وصفه أيضا صلى الله عليه وسلم هنا بالرسالة ما ينفيها فلا مفسدة فيما طلبوه وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يحل من تعظيم آلهتهم ونحو ذلك وأما شرط رد من جاء منهم ومنع من ذهب إليهم فقد بين النبي صلى الله

عليه و سلم الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجا ومخرجا ثم كان كما قال صلى الله عليه و سلم فجعل الله للذين جاءونا منهم وردهم إليهم فرجا ومخرجا ولله الحمد وهذا من المعجزات.

قال الإمام أبو سليمان الخطابي: وفي امتناع سهيل بن عمرو على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصدر كتاب الصلح ببسم الله الرحمن الرحيم ومطالبته إياه أن يكتب باسمك اللهم ومساعدة رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه على ذلك باب من العلم فيما يجب من استعمال الرفق في الأمور ومدارة الناس فيما لا يلحق دين المسلم به ضرر ولا يبطل معه لله سبحانه حق ، وذلك إن معنى باسمك اللهم هو معنى بسم الله الرحمن الرحيم وإن كان فيها زيادة ثناء . قال النحويون اللهم يجمع نداء ودعاء كأنه يقول يا الله أم بنا خيراً أو أمنا بخير وما أشبه ذلك فحذف بعض الحروف لما كثر استعماله في كلامهم إرادة التخفيف واختصاراً للكلام ، وكذلك المعنى في تركه أن يكتب محمد رسول الله واقتصاره على أن يكتب محمد بن عبد الله لأن انتسابه إلى أبيه عبد الله لا ينفي نبوته ولا يسقط رسالته.

قال ابن الجوزي: وفيما جرى من موافقتهم في كتب ما أرادوا تعليم للخلق حسن المداراة والتلطف ولا ينبغي أن تخرج المداراة عن الشرع فإن الرسول { صلى الله عليه وسلم } ما وافقهم إلا في جائز لأن قوله باسمك

اللهم يتضمن معنى بسم الله الرحمن الرحيم ونسبه إلى أبيه لا يخرج
عن النبوة.

فكيف يقارن بين رسول الله الذي وافقهم في الجائز وبين الضلال
الذين وافق المشركين في شركهم وضلالهم؟! والله المستعان

قال الكرمانى: وفيه جواز بعض المسامحة في بعض أمور الدين (يعني
كالمستحبات مثل كتابة البسملة) ما لم يكن مضرا بأصوله.

قال القاضي عياض: لا لبس فى ترك وصفه بالنبوة نفياً لها عنه ،
ولا فى ترك بعض صفات الله تعالى نفياً لها عنه ، وإنما الذى لا يجوز لو
طالبوهم أن يكتب لهم ما لا يحل قوله واعتقاده للمسلمين من ذكر لهتهم
وشركهم.

قال الشيخ عبد القادر شيبه: إن من ينسب إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه تجاوز عن بعض أصول الدين أو فروعه في الحديبية من
ذكر ذلك فهو كاذب مفترى تخشى عليه الردة وإن صلح الحديبية مثبت
في كتب الحديث النبوي الصحيحة الثابتة التي لا شك فيها ليس فيها أي
في صلح الحديبية أي شيء وأي لفظ فيه التنازل عن أصول الدين
أوفروعه.

سئل الشيخ الفوزان: فضيلة الشيخ وفقكم الله عندنا رجل يدعي
جواز التسامح و التنازل عن الواجبات الشرعية بدعوى مراعاة المصالح و

المفاسد و يستدل على ذلك بترك المرأة الحائض للصلاة و الصيام مع أنهما
ركنا الإسلام و كذلك يستدل أيضا بترك النبي صلى الله عليه و سلم
لكتابة (الرحمن الرحيم) و عدم كتابة (محمد رسول الله) و كذلك ترك
الوضوء على من لم يجده فما صحة هذه الإستدلالات ؟"

الجواب: هذا إستدلال باطل و إلحاد في كتاب الله و سنة رسوله صلى
الله عليه و سلم ، هذا الرجل يجب أنه يتوب إلى الله و يعلن توبته عن هذا
الخوض في أحكام الله عزوجل بغير علم و غير بصيرة أو بالهوى ، لا يجوز
له الكلام هذا! لو أخذ بقوله هذا لغير الدين كله

من قال أن المصلحة تقتضي هذا؟؟!! إذا لا تصلون لأن المصلحة
تقتضي أنه ما تصلون علشان ما يُعَيِّرُوكُمُ الكُفَّار ، لا تدفعون الزكاة
لأنه يُقال أن المسلمين فيهم مُحْتَاجُونَ و فيهم فُقَرَاء ، ما يجوز هذا الأمر
أبدأ و هذا يجب أنه يتوب إلى الله عزوجل و يرجع للحق و لصواب! و يجب
الإنكار عليه! هـ.

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يثبت المسلمين على دينهم
رغم كيد الكائدين المضلين

اللهم إن أردت بالناس فتنة فاقبضنا إليك غير فاتنين ولا مفتونين
ولا خزايا و لا محزونين ولا مغيرين ولا مبدلين يا رب العالمين ويا أرحم
الراحمين ويا أكرم الأكرمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله
وأصحابه أجمعين

الكلام النفيس لشيخنا الألباني

حول قصة يوسف مع مالك مصر ورد على مجيزي الانتخابات

قال الشيخ: ألفت النظر أن من الخطأ الاستدلال بشرائع من كانوا قبلنا، في الأمس القريب كنا نتكلم حول الانتخابات، وأنها ليست شرعية، وتورط بعض الجماعات الإسلامية في الدخول في البرلمانات القائمة على الحكم بغير ما أنزل الله، فأحد الجالسين طرح إشكال يشبه إشكالك، فيقول هذا يوسف عليه السلام قال: { قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ } (يوسف: ٥٥)، فإذا هو كان حاكماً تحت سلطة حاكم وثني هو العزيز، فلماذا لا يجوز أن يدخل المسلمون البرلمانات هذه؟

أنا كان جوابي من ناحيتين أو أكثر:

الناحية الأولى: أن يوسف عليه السلام لم يدخل ولم يصل إلى ذاك المقام السامي بطريقة انتخابات غير مشروعة، وإنما الله عز وجل بحكمته البالغة ابتلاه بامرأة العزيز ووقع بينها وبينه ولا أقول بينه وبينها ما وقع، وكان من آثار ذلك أن ألقى في السجن، وكان من تفاصيل مكثه في السجن قصته مع الرجلين، أخيراً أحدهما قتل والآخر صار ساقياً للملك، وكما تعلمون رأى الملك تلك الرؤية، { وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُتَبَلَاتٍ خُضَرٍ وَأُخَرَ يَابَسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ، قَالُوا أَوْصَاةٌ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ،

وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ، يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ { (يوسف: ٤٣ - ٤٦)، نقل فتوى هذه إلى الملك أعجبه وقال: { وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي، قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمَ } (يوسف: ٥٥)، فيوسف عليه السلام ما سلك طريقاً ليصل إلى هدف وإلى مكان رفيع، ولا خطر في باله هذا الشيء، وإنما ربنا عز وجل قدر عليه هذه الحوادث المتعددة الأشكال حتى استطاع الملك بنفسه وجعله وزيراً على دولته فأخذ يحكم بشريعته بوحي ربه وليس بشريعة الكافر، هذا من جانب.

أما نحن اليوم فنطرق أبواباً شركية، أبواباً وثنية كفرية، حاشا ليوسف عليه السلام أن تخطر في باله أن يطرقها فضلاً عن أن يطرقها عملياً، الانتخابات كما تعلمون تتناسب مع النظم الكافرة التي ليس فيها مؤمن وكافر، الناس كلهم سواء عندهم، وليس فيهم رجل وامرأة، فللمرأة من الحق مثل ما للرجل إلى آخره، وعلى هذا فالانتخابات حينما تفتح أبوابها يدخل ويرشح نفسه فيها المؤمن والكافر، والرجل والمرأة، والصالح والطالح، وبالنتيجة ما ينتخب إلا شرار الخلق عادة، نحن هذا يناسبنا أن نسلك هذا الطريق الكافر، ونحتج على ذلك بمثل قصة يوسف عليه السلام وشتان ما بينها وبين واقع حياتنا الانتخابية اليوم، هذا قلته ثم أضفت إلى ذلك أخيراً، هذه شريعة من قبلنا، والرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة» (١). فإذا: ليس من العلم في شيء أن ينزع طالب العلم مستدلاً بآية تتعلق بشريعة من قبلنا

ردا على سؤال البعض : لمن نترك الساحة ؟

قبل الإجابة على السؤال لنجب عن الآتي :

جمعية تبشيرية مهمتها نشر النصرانية وسط المسلمين ونحن نريد
أن ننهي عن منكرهم ونحولها لجمعية لنشر الاسلام بطريقة شرعية
فاختر الحل الأمثل من الآتي :

■ نشارك معهم كأعضاء في الجمعية ونمارس التنصير
ونحاول أن ننصحهم وننهاهم عن منكرهم ونحن معهم.

■ نشارك معهم كأعضاء في الجمعية وندعو الناس
للمشاركة في الجمعية وممارسة التنصير حتى نصبح أغلبية ثم
نغير مجلس ادارتها الى مسلمين ثم نحاول تغيير برامج الجمعية
واما نستطيع التغيير او لا (لان تغيير نشاط الجمعية لابد من
موافقة أغلبية الاعضاء عليه).

■ نتركهم وشأنهم ولا نحذر منهم ولكن نوضح للناس
معالم الدين الاسلامي وجماله وما فيه من محاسن والناس
يستطيعون التمييز بين الجيد والردئ.

■ نحذر الناس منهم ونفضح شرهم وخطورتهم مع
توضيح معالم الدين الاسلامي وجماله وما فيه من محاسن .

لا شك أن الطرح الأول غير جائز لأنه فيه فتنة للنفس وفتنة
للمسلمين ولن يأتي بخير ..

والطرح الثاني هو أشد الأطروحات سوءاً لما فيه من دعوة الناس للمشاركة في الكفر وهو التنصير (وهو في ذاته مفسدة محققة) ثم ان المصلحة المرجوة محتملة فقد تحدث وقد لا تحدث بالاضافة لما في الوجه الاول من مفسد...

والطرح الثالث فيه الأمر بالمعروف دون النهي عن المنكر (وهو التحذير من هذا المنهج المعوج)...

ولا شك أن الطرح الرابع هو منهج المسلم في التأصيل والتحذير ، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فلا شك أن الديموقراطية هي دين جديد الحاكم فيه ليس الله بل الحاكم فيه الأغلبية وهذا لا يماري فيه منصف .

وللأسف أن دخولنا لساحة الديموقراطية هو ليس فقط كما فعل من اختار الحل الاول بل بدعوتنا للمشاركة الانتخابية صرنا كمن اختار الاختيار الثاني وهو المشاركة في الكفر ودعوة الناس اليه وهو ما لا يجوز لعاقل من المسلمين.

الرد العلمي:

فهذا المدخل مردود عليه من وجوه كثيرة :

الوجه الأول : هل ترك الباطل مما يؤخذ عليه بدعوي لما ترك الباطل ، إذا وجبت باطلا فهل ترك الباطل وعدم المشاركة فيه وبيان أنه باطل ودعوة الناس إلي تركه ومحاربتة هل هذا تؤخذ عليه أم تحمد عليه ؟

هذا مما تحمد عليه ولا شك وهل قال تعالى { وإذا رأيت الذين يخضون في آياتنا } فشاركهم ولا تترك لهم الساحة بل قال الله تعالى (وإذا

رأيت الذين يخضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره)

فلا تجالسوهم حتى يخوضوا في حديث غيره .ألا إذا كان بإنكار ما هم عليه وهذا يكون بدون مشاركتهم بل يكون بالبيان والحجة ،فحين تحذر من العلمانيين والبراليين ومن علي شاكلتهم فأنت ما تركتهم إنما أنت بينت للأمة خطرهم وهذا هو المطلوب

الوجه الثاني : الذين دخلوا وقالوا لا نترك لهم الساحة ماذا صنعوا ؟هل أصلحوا الساحة أم شاركوهم بمذهب الساحة وبقاعدة الساحة وقانون الساحة . كل ما صنعوا أنهم اصبغوا علي هذه الساحة العلمانية والبرالية الصبغة الإسلامية فصار هناك ديمقراطية إسلامية وأحزاب إسلامية .فالذين دخلوا هذه الساحة خطرهم أشد بلا شك، وكل ما كان ينادي به العلمانيين وغيرهم أصبح الداخلين الجدد ينادون به تحت الصبغة الإسلامية فهذا خطر أعظم ؛ لأن نسبت الأمر إلي الشريعة وليس من الشريعة أخطر من أن يفعله الإنسان وهو يعلم بحرمة.

الوجه الثالث : قولهم إن ترك الساحة لأهل الباطل سلبية فهل ننتهم النبي صلي الله عليه وسلم بهذه السلبية فلقد ترك النبي صلي الله عليه وسلم قريشا ولم يشاركهم فيما كانوا عليه ولو بدعوي التدرج وإنما ترك المجال لما عرضوا عليه الملك قالوا إن أردت ملكا ملكناك بل ترك النبي صلي الله عليه وسلم ذلك وأخذ يسفه ألتهتهم دون مشاركتهم قال تعالى (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين) فإن قيل لم يقبل النبي ذلك لأن قبول النبي ذلك كان فيه التنازل ،نقول التنازل هنا أكان عن الدين أم عن سب ألتهتهم و التعرض لها، قالوا كان التنازل عن التعرض وسب ألتهتهم .قلنا وأنتم في قبولكم الديمقراطية ودخولكم هذه

الساحة السياسية ألم تتنازلوا عن هذا كله ،هل تتكلمون في الديمقراطية الآن كما سترتم في كتبكم من قبل ؟

هل هناك فرق بين الديمقراطية السابقة والديمقراطية اللاحقة؟ هي هي الديمقراطية ،فانتم تركتم الإنكار بل زدتكم أنكم حسنتم وقلتم بأن هذه الديمقراطية لا بأس بها.

ونحن نقول للذين يسألون لمن تتركون الساحة ؟

نجيب بأن الساحة ساحتان ، ساحة حق ،وساحة باطل ؛فساحة الحق هي ساحة الدعوة إلى الله علي بصيرة وهي الساحة التي ما تركها الأنبياء يوما ما ولم يتركها العلماء من أهل السنة بعد نبيهم صلي الله عليه وسلم بل اجتهدوا فيها وبذلوا وسعهم فمكن الله لبعضهم .وأما ساحة الباطل فقد أمرنا الله باجتناؤها حيث قال (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا)

فالغاية لا تبرر الوسيلة وما عند الله لا ينال بمعصية الله فغايتنا رفع راية الإسلام ،ووسيلتنا دعوة بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة

قالوا: النظام "الديمقراطي" يوافق الإسلام في الجملة

فالمخالفون لنا لم يثبتوا على جواب، إذا قيل لهم: لماذا قبلتم الديمقراطية؟

فمرة يقولون: هي في بلادنا بمعنى الشورى، وفي القرآن سورة اسمها الشورى والله يقول: وشاورهم في الأمر ويقول الله: وأمرهم شورى بينهم. ومرة يقولون: الديمقراطية قسمان:

■ قسم يخالف الشرع: فنحن نكفر به، وهو: رد الحكم للشعب، لا لله.

■ وقسم يوافق الشرع، وهو: حق الأمة في اختيار حكامها ومحاسبتهم وتولييتهم وعزلهم، وهذا نؤمن به ونسعى لخدمة الإسلام من خلاله!.

ومرة يقولون: نحن مكرهون على هذا كله.

ومرة يقولون: هو من باب أخف الضررين. ويتخلل ذلك أمثلة عقلية غير مطردة ولا صحيحة، فحدث بها ولا حرج.

وأريد أن أكشف النقاب عما في هذه الأجوبة من العجب العجيب:

أما الجواب عن الأول، فسبق بيانه وهو الفرق بين الإسلام والديموقراطية..

• وأما عن قولهم: هي توافق الإسلام من جهة، أو توافقه في الجملة، مستدلين بأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يستخلف، وأن أبا بكر استخلف عمر، وأن عمر استخلف ستة، وجمع الأمر في أحدهم.

فأقول: لو سلمنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يرد عنه الإشارة بخلافة أبي بكر بعده، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله، فالرسول صلى الله عليه وسلم هو القائل: ((يا أيُّ الله والمؤمنون إلا أبا بكر)) وهو القائل: ((ائتوني بكتاب، كي أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي، كي لا يتمنى متمن...)) إلى غير ذلك.. لو فرضنا حقاً أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يستخلف، فأين ما ذكرتموه من الدلالة على محل النزاع؟.

فنحن نسألكم: هل من حق الأمة أن تختار حكامها، بأي وسيلة ولو خالفت الكتاب والسنة؟.

فإن قلتم: نعم. فضحتم، وعلم الناس مذهبكم الفاسد، وتداعت عليكم سهام الأدلة من أطرافها، فأزهقت هذا الباطل، وأرست دعائم الحق.

وإن قلتم: لا، فليس للأمة الحق في اختيار ولايتها إلا بطريقة شرعية صحيحة، أو على الأقل بطريقة لم يرد في الشرع النهي عنها. قلنا: هنا انقطع النزاع.

وقد سبقت أدلة كثيرة تدل على بطلان هذه الجزئية، لأنها فرع من شجرة خبيثة، بل الانتخابات جذور الديمقراطية وسلّمها الذي ترتقي عليه في تعبيد الناس لبعضهم البعض، باتباع ما أحله لهم النواب، وترك ما حرموه عليهم.

فالله قد عاب على من اتخذ العلماء والعباد مشرّعين من دون الله، قال الله تعالى: [اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم... الآية].

فكيف بمن يتخذ خطاب الليل مشرّعين من دون الله؟! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم.

وأما عن دعوى الإكراه ، فمن العلوم أن للإكراه شروطاً، فأين هذه الشروط منكم؟

وكذا الكلام على قاعدة أخف الضررين، فهل راعيتهم ضوابطها وقيودها عند أهل العلم، وكل هذا سيأتي الجواب عليه مفصلاً في موضعه إن شاء الله.

أما الأمثلة العقلية فالجواب عليها: أن العقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح، كما بسط ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الذي لا نظير له في بابهِ (درء تعارض العقل والنقل).

ولو كان العقل كافياً وحده لما أرسل الله الرسل وأنزل الكتب.

قالوا: "إن الانتخابات كانت في صدر الإسلام"

وقالوا: أنتخب أبو بكر وبويع، وذكروا انتخابات عمر وعثمان!.
راجع (ص ١٥) من كتيب (شرعية الانتخابات!).

الجواب: هذا الذي قلتموه ليس بصحيح، لأمر، منها: لقد اتضح للجميع أن الانتخابات تقوم على مفسد كثيرة، وقد ذكرناها سابقاً، فحاشا الصحابة من أن يكونوا قد ارتكبوا مفسدة واحدة من هذه المفسد، فضلاً عن أن يكونوا قد فعلوا جميعها، فالصحابة اجتمعوا وتشاوروا: من يكون خليفة على المسلمين؟. وبعد الأخذ والرد، اتفقوا على مبايعة أبي بكر خليفة، ولم يشارك في ذلك امرأة واحدة، فكان ماذا؟!

وأبو بكر أوصى أن يكون الخليفة بعده عمر، فنفذ الصحابة وصية أبي بكر، أما عمر فقد جعل الأمر شورى في الستة الذين توفي النبي ﷺ وهو عنهم راض وهم من العشرة المبشرين بالجنة، فهذا هو الأمر الصحيح الثابت.

وأما عن استشارة عبدالرحمن بن عوف للنساء؟! فالإيكم بيان الحق فيها:

هذه القصة أخرجها البخاري (٦١/٧ مع الفتح)، وليس فيها ذكر استشارة عبدالرحمن للنساء. بل فيها: أن عبدالرحمن بن عوف قام بجمع الستة الذين جعل عمر الأمر فيهم وهم:

عثمان وعلي والزبير وطلحة وسعد وعبدالرحمن رضي الله عنهم، والقصة تذكر هؤلاء الستة أنهم أهل الشورى دون غيرهم، وهي ثابتة صحيحة.

وذكرها الحافظ ابن حجر في (الفتح ٦٩/٧) والذهبي في (تاريخ الإسلام ص ٣٠٣) وابن الأثير في (التاريخ ٣٦/٣) وابن جرير الطبري في (تاريخ الأمم والملوك ٢٣١/٤)، وليس عند هؤلاء: أن عبد الرحمن رضي الله عنه استشار النساء وإنما يذكرون: أنه استشار الرجال كما قال الحافظ، وأنه دار تلك الليلة على الصحابة وعلى من في المدينة من أشرف الناس، لا يخلو برجل منهم إلا أمره بعثمان وهكذا عند البقية المذكورين.

تنبيه: ذكر ابن كثير في (البداية والنهاية ١٥١/٤) استشارة عبد الرحمن للنساء، ولكن القصة كلها بدون سند عنده، فعلى هذا التحقيق نستنتج أموراً:

١- صحة القصة وهي في (البخاري) أن عبد الرحمن اجتهد في الستة فقط.

٢- أنه أيضاً استشار أشرف الناس ومن قدم من الأجناد، وهذه القصة سندها عند الطبري ولها طرق يقوي بعضها بعضاً.

٣- قصة استشارة عبد الرحمن للنساء، ليس لها سند، ومعنى هذا أنه: لا أصل لها، أي لا وجود لها بسند يصح في كتب الستة، كما قاله أكثر من واحد من العلماء، كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، ومما يدل على أن ذكر استشارة النساء لا أصل له: أن أهل التواريخ - كما ذكرنا آنفاً - لم يذكروها حتى بدون سند، باستثناء ابن كثير رحمه الله تعالى.

هذا نقد القصة من جهة سندها، أما من جهة متنها: فهي أيضاً مخالفة لنصوص شرعية فاختيار الأمراء على عهد رسول الله ﷺ كان عن طريقه ﷺ وعن طريق الصحابة في الاستشارة كما حصل من أبي بكر وعمر في شأن: الأقرع بن حابس وعيينة والقصة في (صحيح البخاري) وغيره ولما توفي رسول الله ﷺ، وقام الصحابة باختيار الخليفة لهم، لم يطالب واحد منهم بمشاركة النساء في اختيار الخليفة، فضلاً عن أن

يكون ذلك مشروعاً، كذلك جعل أبو بكر الأمر بعده لعمر، وعمر جعل الأمر في الستة المذكورين آنفاً.

فعلى فرض وجود سند لها -ولا يوجد- وعلى فرض صحته، فهي مخالفة لفعل الرسول ﷺ والصحابة من قبل عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه.

وعلى كل: فقد ظلم عبدالرحمن بن عوف عند أن تُسب إليه أنه يتعدى ويخالف نصوصاً واضحة. ولكنه بريء من ذلك كما برئ الذئب من دم يوسف عليه السلام.

وعلى هذا: فلا يجوز أن تنسب هذه القصة إلى عبدالرحمن بن عوف، لأنها منكرة.

ثم لو سلمنا جدلاً بأن عبدالرحمن بن عوف استشار النساء والصبيان، فالسؤال: هل استشار الفجرة وأهل المجون والخلاعة من هؤلاء؟ أم استشار الصالحين: أهل الفهم والعرفة؟.

فإن قلتم بالأول: سقطتم. وإن قلتم بالثاني: سقطت حجتكم، لأن محل النزاع في إباحة الديمقراطية هو أخذ الرأي من أهل المجون والخلاعة، واعتباره موازياً لرأي أهل العلم والفضل والاستقامة.

ومن المعلوم أن دولة الإسلام قد اتسعت رقعتها زمن عمر، فهل جعل عبدالرحمن أميراً مؤقتاً، ثم قسم ديار الإسلام إلى دوائر انتخابية ثم جمع أصوات المسلمين جميعاً، ثم رجح من كثرت أصواته؟ أم أنه اقتصر على أهل المدينة مهبط الوحي، وفيها أهل الحل والعقد؟.

فأين هذا مما نحن فيه، وأين الثرى من الثريا؟!.

احتجوا بدخول النبي صلى الله عليه وسلم بجوار مطعم بن عدي

قولهم ولكن هل يحرم أن نأخذ بجزئية من نظام جاهلي، وهذه الجزئية صحيحة؟.

قالوا: يجوز ذلك إن لم يتوجب عليك أن تأخذ بالجزئية الصحيحة النافعة المشروعة من مجموعة جزئيات تكون نظاماً يمكن أن نطلق عليه بمجموعه: النظام الجاهلي. والدليل على ذلك:

هي مسألة الجوار، أي أن شخصاً يعلن أنه يجير فلاناً الفلاني وبهذا الإعلان صار في حمايته وهذا النظام أخذ به النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ به أصحابه فقد رضي بجوار عمه أبي طالب، ودخل مكة بجوار مطعم بن عدي. أه كلامهم.

قلت: وهذه القصة لم تثبت، أخرجها ابن إسحاق مُعْضَلَةً، وكل من ذكرها كابن هشام وابن كثير اعتمدوا على رواية ابن إسحاق، فهي غير صحيحة، مع أن قصة جوار أبي بكر مع ابن الدغنة ثابتة في (البخاري) وغيره. فكان الأولى بهم -لو أنهم يهتمون بنظافة الأسانيد- أن يستدلوا بما صح، لا بما هو ساقط السند. وهذه ثمرة قولهم: ليس هذا زمان: حدثنا وأخبرنا، ولا نشتغل بقول من قال: حديث صحيح أو ضعيف، فإن هذا تضييع وقت.

ونأتي إلى مناقشة هذا الاستدلال، وادعاء أن هذا أخذ بنظام جاهلي فنقول:

هذا الاستدلال على جواز أخذ نظام الانتخابات وغيره مردود من وجوه:

الوجه الأول: هذه القصة على فرض صحتها, لا تنطبق على مسألة الانتخابات لا من قريب ولا من بعيد, فما هي علاقة قضية الانتخابات بجوار النبي صلى الله عليه وسلم عند مطعم بن عدي؟ ألسنا نحن في بيوتنا؟ لسنا مشردين بحمد الله, ولا مطاردين, فالنبي صلى الله عليه وسلم كان مطارداً, بخلافنا.

هذا الاستدلال في غير موضعه ولا صلة له بالموضوع الذي نحن فيه, وما أكثر الفساد في الدين إذا كان الفقه هكذا...!

الوجه الثاني: على سبيل الافتراض جدلاً أن قضية الجوار المذكورة يستدل بها على جواز الدخول في الانتخابات, فهنا سؤال, وهو:

هل حصل أن الرسول صلى الله عليه وسلم تنازل عن شيء من الحق حين آواه مطعم بن عدي إلى جواره؟ أو ارتكب شيئاً من المفسد السابقة؟.

الجواب: لا. فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم ما تنازل عن شيء من الحق. — هذا على فرض صحة القصة — فهل حصل من الذين دخلوا في الانتخابات تنازل عن حق أم لا؟.

الجواب: نعم. فقد تنازلوا عن أحكام كثيرة شرعها الله عز وجل, حرصاً على الوصول إلى مآربهم, وارتكبوا في سبيل ذلك كثيراً من المفسد, كما سبق بيانها مفصلاً.

الوجه الثالث: قولهم: إن لنا أن نأخذ من أنظمة الكفر ما كان صحيحاً.

قلت: كلمة صحيحاً غير صحيحة, وأين الصحة من نظام الانتخابات الذي أخذتم به؟!.

أليس قد سبق أن قلنا: إن قبول نظام الانتخابات يوقع الآخذين له في مفسد كثيرة، ومنها: الشرك بالله - في كثير من الحالات- فما قيمة كلمة صحيحاً؟ وهل يوجد في نظام الكفار قضية صحيحة، وليست موجودة في الإسلام، فيما يتعلق بما نحن بصدده من كيفية إقامة حكم الله في الأرض؟.

فالواقع يشهد أن ما عندنا في أي قضية من قضايا رعاية الحقوق، وإصلاح أحوال الناس، وإزالة الشرّ وتحقيق العدل ونشر دين الله هو أضعاف أضعاف ما عندهم، قال تعالى: [ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون] المائدة. وقال تعالى: [والله يعلم وأنتم لا تعلمون] البقرة. وقال تعالى: [قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم من ربكم المائدة. وقال تعالى: [ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئاً الجاثية].

فأخبر الله سبحانه وتعالى أنهم ليس عندهم إلا الهوى.

وعلى كل: فقد اتضح لنا من هذا كله؛ أن هذا تقوّل على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى الإسلام بدون علم وفقه، وأن سبب ذلك عدم رد المسائل إلى العلماء القادرين على إخراج الأمة من المزالق.

وأذكرهم بقول الله تعالى: [ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين] الحاقة.

احتجاجهم بحدية حلف الفضول

الدليل الثاني الذي استدلوا به على جواز أخذ نظام جاهلي جزئي على حد زعمهم فنصه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((حضرت في بيت عبد الله بن جدعان حلفاً، قبل أن يكرمني الله بالنبوة، ما أود أن يكون لي به حمر النعم، اجتمعت بطون قريش، وتحالفوا على نصره المظلوم بمكة، ولو دعيت لمثله لأجبت)).

ووجه الدلالة: أن أولئك الذين اجتمعوا وكانوا ينتمون للنظام الجاهلي والعصبية الجاهلية، اجتمعوا على خصلة حميدة، وهي: تكاتفهم على نصره المظلوم، فأجازها النبي ﷺ وباركها. أه، يُنظر كُتَيْب (شرعية الانتخابات).

قلت: أما حديث شهوده صلى الله عليه وسلم حلف قريش فقد رواه أحمد والبخاري في (الأدب المفرد) والحاكم وصححه، وسكت عليه الذهبي، وصححه الشيخ/ الألباني في (السلسلة الصحيحة ٥٢٤/٤) وله شواهد أخرى عند الطبراني وغيره، فالحديث صحيح، وقد شهد هذا الحلف وأشاد به صلى الله عليه وسلم، لكن: ما هو النظام الجاهلي الذي أخذه النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحلف؟

الجواب: ما حصل أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من هذا الحلف نظاماً واحداً، ولا قضية واحدة، فكيف جاز لهم أخذ نظام ديموقراطي؟ سواء أخذوا به كله أو ببعضه؟. والنبي صلى الله عليه وسلم ما أخذ شيئاً من نظام الكفر.

والخصّ الجواب على استدلالهم بإقرار النبي صلى الله عليه وسلم بعض الأحلاف التي كانت في الجاهلية، بما يلي:

اختلف العلماء في حكم هذه الأحلاف، فمن قائل: إن هذه الأحلاف نسخها الإسلام، وأبدلنا الله عنها بإخوة الدين، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا حلف في الإسلام)) رواه مسلم. ومن قائل: إنها محكمة وباقية في نصرة المظلوم.

فعلى قول من يرى النسخ؛ فلا دليل لكم في هذا الإقرار لبعض أحلاف الجاهلية، وعلى قول من يرى أنها محكمة؛ فنسأل المخالف: هل ارتكب النبي صلى الله عليه وسلم أي مفسدة في إقراره لهذه الأحلاف؟ وهل تنازل عن شيء من دعوته بسبب هذه الأحلاف؟

فإن قلتم: نعم فبيّنوه لنا وإن قلتم: لا - وهو الصواب - فلماذا تستدلون به على نظام الانتخابات التي قد بينا الكثير من مفسدها، ومن تنازلات من رفع لواءها.

ثم نسألکم: هل أنتم عندما قلتم: إن أخذ جزئية نافعة صحيحة مشروعة من نظام جاهلي لا بأس بذلك، اكتفيتم بهذه الجزئية النافعة على حد زعمكم أم أخذتم النظام الديموقراطي ورضيتم بأن يكون تغيير المنكر - على حد زعمكم - من خلاله.

فأخبروني: ما هي بقية الجزئيات التي رفضتم الخضوع والرضوخ لها؟ حتى نقول: إنكم اقتديتم بالنبي ﷺ فإن قلتم: نحن نكفر بحاكمية الشعوب، قلت: هذا كلام نظري لكن ما بالكم سلمتم للأغلبية عملياً في المجالس النيابية.

أما الرسول صلى الله عليه وسلم - مع شهوده بعض الأحلاف النافعة، وإقراره لها - فإنه تبرأ من كل أمر يخالف الإسلام، ولم يمارسه، بل هجر أهله وأماكنه والأسباب المفضية إليه، ولكن هكذا فقه الخلف، فرحم الله السلف.

قالوا: "الانتخابات" مسألة اجتهادية

يقولون في قضية الانتخابات: هي مسألة اجتهادية.

فنقول لكم: ماذا تعنون بقولكم: إنها مسألة اجتهادية؟.

فإن قلتم: أي إنها مسألة جديدة لم تكن معروفة في زمن الوحي والخلفاء الراشدين. فالجواب من وجهين:

١- أن هذا يناقض قولكم السابق بأنها كانت في صدر الإسلام فتذكروا ما تقولون وتكتبون ولا تحملكم قناعتكم بفكرة أن تقولوا قولاً لينفعكم في مجلس ما ثم تحكمون عليه بالنقض في مجلس آخر، فلا يغرنكم عدم إدراك كثير ممن يسمعونكم لهذا التناقض فإن في الزوايا بقايا.

٢- نعم لم تكن هذه الطامات موجودة في زمن الوحي وليس معنى ذلك أنه ما لم يكن موجوداً بذاته في زمن الوحي أن يكون الأمر متروكاً فيه للاجتهاد ولا ينكر فيه على المخالف، فالعلماء في هذا ينظرون لكل حادث جديد، ويردونه إلى الأصول والكلديات ويعرفون الأشباه والنظائرو ويلحقونها بها، ومن ثم يلحقونها بالحكم الأول إباحة أو حظراً، إيجاباً أو تحريماً، وما نحن فيه قد سبق بيان مفسده.

وإن قلتم: هي مسألة اجتهادية بمعنى: أنه لم يرد فيها نص فالجواب السابق شامل لهذا أيضاً.

وإن قلتم: هي مسألة اجتهادية بمعنى: أننا ندرك حرمتها لكن نرى أن الدخول في ذلك يحقق مصالح لا تكون بدون هذا الدخول وأنتم أيها السلفيون ترون المفسدة في ذلك فهي اجتهادية بمعنى تحقيق المناط

وتطبيق الأحكام الشرعية على الواقع القائم. وهذا مجال تختلف فيه الأنظار، فلا ينكر على أحد.

قلت:

ولو سلمنا بذلك لكان لهذا وجه قبل خمسين عاماً مثلاً، وذلك عند ابتداء فرض هذه الفكرة - فكرة النظام الديموقراطي - على بلاد المسلمين، فالأنظار تختلف في الشيء الجديد.

أما أن المسلمين لهم قدر ستين عاماً يلهثون وراء ذلك وما رجعوا إلا بخفي حنين فهل نضرب بتجارب المسلمين خلال أكثر من نصف قرن عرض الحائط؟ ونعيد أذهاننا إلى الوراثة ستين عاماً؟ فأين حديث رسول الله ﷺ ((لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين))؟ متفق عليه من حديث أبي هريرة.

وإن قلتم: إنها مسألة اجتهادية بمعنى: أنها نزاعية بين العلماء وليست إجماعية.

فالجواب: من العلوم أنه ينكر على مخالف الإجماع الصحيح، لكن بقي تفصيل في مسائل الخلاف: فمنها: ما هو ظاهر الحجة لأحد الطرفين، مع وجود مخالف لهذا الأمر الظاهر، فليس معنى ذلك إرخاء الحبل لمن أخذ بأي قول.

وكم هي المسائل الإجماعية بالنسبة للخلافية؟ وبطون الكتب طافحة بردود أهل العلم على بعضهم البعض، في مسائل لم تسلم من وجود مخالف فيها.

نعم، هناك مسائل خلافية تتجاذب فيها الأدلة، ولا يوجد وجه صريح أو ظاهر في الترجيح، فعند ذلك يتنزل قول أهل العلم: المسائل الخلافية لا يتعين فيها الإنكار.

وألفت النظر في هذه العبارة إلى أمرين:

الأول: استقراء وتتبع المواضع التي ورد فيها هذا القول من أهل العلم: هل ورد ذلك في مسائل تفضي إلى مثل تلك المفاصد السابقة؟ أم في مسائل دون ما نحن فيه؟.

الثاني: قولهم: لا يتعين, ليس معناه أنه لا يجوز, بل من سكت فلا إثم عليه, ومن أنكر بالشروط الشرعية في الإنكار, المفضية للمصلحة الشرعية, لا للمفسدة, فهو جائز, بل مستحب.

ثم إنني أسأل سؤالاً آخر, فأقول: وهل أنتم - معشر القائلين بأنها مسألة اجتهادية, لا يتكر فيها على المخالف - التزمتم بهذا القول مع إخوانكم طلبة العلم الذين أنكروا ذلك, ولم يشاركوكم في هذا؟ أم قلتم: هم إخوان الاشتراكيين من الرضاع؟! ومنكم من قوى نسبتهم وصلتهم بالاشتراكيين فأطلق: أنهم اشتراكيون وعملاء للحكام, وغير ذلك من التهم التي لو عاملناكم بظاهر أعمالكم, وجازفنا كما تجازفون, لقلنا: إن هذه الفري أنتم أحق بها وأهلها.

لكن يحملنا ديننا وخوفنا, من يوم تنشر فيه الصحف, فتبيض فيه وجوه, وتسود وجوه, على عدم معاملتكم بالمثل.

تشبيهة: إن "الانتخابات" مصلحة من المصالح المرسلّة

يقولون: نحن دخلنا في الانتخابات من باب أنها مصلحة من المصالح المرسلّة!.

الجواب:

١- المصلحة المرسلّة ليست أصلاً من أصول الدين التي يُعمل بها، وإنما هي وسيلة متى توفرت شروطها، عُمِل بها، ومتى لم تتوفر، لم يُعمل بها.

٢- تعريف المصلحة المرسلّة هي: ما لم يأت نص فيه بعينه بتحريم ولا وجوب، مع اندراجها تحت أصل عام.

وتعريف آخر يذكره الأصوليون وهو: الوصف الذي لم يثبت اعتباره ولا إلغاؤه من قبل الشارع.

قال الشاطبي رحمه الله تعالى في كتابه (الموافقات ٤/٢١٠): فإن الإقدام على جلب المصالح صحيح، بشرط التحفظ بحسب الاستطاعة من غير حرج أه.

فالمصالح المرسلّة هي التي ليس هناك دليل باعتمادها أو إلغائها، ومنها: مصلحة عامة أو خاصة، أما ما نحن فيه، ففيه من المفسد السابقة الذكر التي لا يشك عاقل أنها كافية في إخراج محل النزاع من باب المصالح المرسلّة، إلى المفسد المحرمة، والله أعلم.

وقد أخذ الصحابة بالمصالح المرسلّة، وهكذا التابعون وأتباعهم، فتأليف الكتب الفقهية، وكتب اللغة العربية، وكتب علوم الحديث، وجمع القرآن والاقتصار على النسخ التي اختارها عثمان وإلغاء ما عداها.. إلى

غير ذلك من المصالح, وكما ذكرنا سابقا أنها ليست من الأصول, وإنما هي مسألة اجتهادية يصيب فيها الرأي ويخطئ, والشرعية كلها جاءت لتحقيق مصالح الناس, كما ذكر ذلك ابن القيم في كتابه (مفتاح دار السعادة ٢٣/٢), ورفع المشقة والعسر والحرَج.. إلخ, كلها من لوازم المصالح للناس. ومن خلال هذا العرض السريع نستفيد أن الشرعية جاءت لتحقيق مصالح العباد.

فعلى هذا فالمصلحة المرسله لها شروط يجب أن تراعى, فإذا توافرت شروط المصلحة عمل بها, فهل تقيّد المخالفون بهذه الشروط؟.

قالوا: نحن دخلنا في "الانتخابات" وما قصدنا إلا الخير!

ويريدون أن يقولوا: ليس علينا إثم لحسن نياتنا, وصلاح مقصدنا,
لأننا لا نريد إلا نصرة الإسلام.

ولكن نقول لهم: كم من مريد للخير لا يصل إليه, ولا يوفق له
بسبب اقتصره على النية الطيبة, وإهماله للبحث عن الحق, ومن العلوم
قطعا أن كل عمل لا يقبل عند الله إلا بشرطين:

- أن يكون العمل خالصاً لله

- أن يكون موافقاً لهدي محمد صلى الله عليه وسلم.

فإذا افتقد أحد الشرطين, فلا يقبل العمل عند الله.

فنحن من باب التسليم الجدلي أنكم جميعاً قصدتم الخير: فهل هذا
يكفي في أن يكون العمل صحيحاً, وهو مخالف للشرع؟ أم لابد من الموافقة
الشرعية كماً وكيفاً وصفةً وهيئةً, بدايةً ونهايةً, في الأصل والفرع, في
المكان والزمان؟؟؟. ولا شك أن الثاني هو الجواب.

لكن إذا أردنا حقاً أن ننصر الإسلام, فخير الهدي هدي محمد ﷺ, ولن
يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها, والله المستعان.

تشبهة نحن دخلنا في "الانتخابات" من أجل أن نقيم دولة الإسلام!

الإسلاميون يقولون: نحن ندخل في الانتخابات من أجل أن نقيم دولة الإسلام!.

فكيف يقيم دولة الإسلام, ويحكم بشرع الله, من بدأ بالتنازل من أول وهلة؟! أليس قانون الانتخابات جزءاً من الدساتير العلمانية المستوردة من قبل الكفار؟.

الجواب: بلى.

فإذا كانوا حقاً سيقومون دولة الإسلام على حد زعمهم فلماذا ما يبدؤون بإقامتها برفض الانتخابات ويقولون: نحن ما نقبل الانتخابات لأنها نظام طاغوتي؟.

كيف يرضون أن يحكمهم نظام الغرب, ويقولون: نحن سنقيم حكم الله؟! فالقضية قضية شعارات فقط.

فالكفار هنا لا يطلبون من النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك دينه, لأنهم قد علموا أنه لا يترك دينه, لكنهم يطالبونه بالتنازل, ولو في بعض الحق, فربنا يمتن على نبيه ﷺ بما منحه من الخير والفهم الصحيح والثبات والعصمة عند مواجهة المشركين. وأفادت الآية أن اكتساب أصحاب الزعامات والسلطات, ليكونوا في صف الدعوة على حساب الدعوة إلى الله؛ لا يجوز, لأن التنازل عن شيء من هذا الدين, باسم تحقيق مصلحة الدعوة؛ لا يجوز, والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم: [وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ

كثيراً من الناس لفاسقون أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون] المائدة.

خاب وخسر من ظن أنه سيعيش سالماً، ويتنازل عن شيء من الإسلام، وهو في مقام الدعاة والعلماء والقذوة الحسنة.. وإلى الله المشتكى.

قالوا: نحن مكرهون على دخول الانتخابات والبرلمانات

والجواب:

الإكراه في الاصطلاح: حمل الشخص على فعل أو قول لا يريد مباشرته. هذا تعريف الإكراه.

وعليه فلا بد من مكره (بكسر الراء)، ومن مكره (بفتح الراء).

وهذا ما دلّ عليه القرآن الكريم، يقول الله تعالى: [إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليّه غضبٌ من الله] النحل. ويقول الرسول ﷺ: ((وُضِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)) رواه الطبراني عن ثوبان.

فدلت الآية والحديث أن هناك من يُكره المسلم على فعل محرم، أو قول محرم.

والعلماء يقسمون الإكراه إلى قسمين:

١- ملجئ. وضابطه: أن يهدد بالقتل، أو بما لا يطيقه، مع توقع حصول ذلك الفعل، وأقوال العلماء في تحديد الإكراه متقاربة، ولهذا رأى المتأخرون أن يقسموه إلى قسمين.

٢- إكراه غير ملجئ. وضابطه: أن يهدد الإنسان بما لا يؤدي إلى هلاكه، أو يكون المهدد (بالكسر) ليس عنده قدرة ولا سلطة على ذلك، والأخذ بالرخصة من أجل الإكراه في الدين جائز بهذا الشرط.

ولنأت إلى إخواننا فنقول لهم: من الذي أكرهكم على الدخول في الانتخابات؟

فإن قالوا: هم أكرهونا، فنقول: الواقع عدم الإكراه لكم، ولا يتحقق هنا نوع الإكراه، لا الأكبر ولا الأصغر، لأن المكره (بكسر الراء) غير موجود، بل أنتم الذين تدعون لهذا، وتلتمسون له الأدلة، وتحاربون من خالفكم في الفهم، فدعوى أنكم مكرهون دعوى غير صحيحة، فإذا كانت دعوى غير صحيحة، فما فائدة هذا القول والإعلان به بين الناس؟.

الجواب: هذا كله تبرير مواقف، وخداع للجماهير، حتى يصيروا في رأي الجماهير معذورين إذا فشلوا.

ولو قالوا: نحن مكرهون، بمعنى: أننا لا نحب ذلك، لكن رأينا أن المصلحة تقتضي ذلك!.

فالجواب سيأتي بعد قليل، لكن هنا سؤال: لماذا يضعون قاعدة شرعية في غير محلها؟. أليس هذا تلاعباً بالقواعد الشرعية ليلتبس بعضها ببعض.

قالوا: دخولنا "الانتخابات" للضرورة

والجواب: الضرورة مشتقة من الضَّرَر، وفي الاصطلاح: قال الزركشي: الضرورة بلوغه حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب، وهو من المنثور في القواعد.

وعرفها غيره بقوله: هي أن تطرأ على الإنسان حالة من المشقة والخطر والشدة، بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى بالنفس أو بالعضو أو بالعرض أو بالعقل أو بالمال وتوابعها.

وينبغي عندئذٍ -أو يباح- ارتكاب محرم، أو ترك واجب، أو تأخيره عن وقته، دفعاً للضرر عنه في غالب ظنه، ضمن قيود شرعية.

وهذا تعريف جامع لا مزيد عليه.

قلت: هناك فرق بين الضرورة والمصلحة، حيث أن المصلحة أعم، والضرورة أخص، فالضرورة تكون عند حالة شديدة وخشية ضرر، كما رأيت.

القرآن يبين الضرورة:

قال الله تعالى: [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتُمْ وما دُبِحَ على الثُّنْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فُسْقَ الْيَوْمِ يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفورٌ رحيمٌ] [المائدة].

فهذه المحرمات أبيح أكلها عند اشتداد جوع الذي يخشى على نفسه الهلاك, وقد جعل الله شريعته قائمة على اليُسْر, ورفع الحرج في مجالات كثيرة, لا يتسع الوقت لذكرها.

فما هي الضرورة التي جعلت أصحاب الانتخابات يختارون هذا الطريق؟.

هم يقولون: نحن مضطرون, وإن لم نفعل فسيسحبونا بلحانا, ويمنعونا من إقامة الإسلام, حتى من الصلاة في المساجد, وتعليم القرآن, وعدم السماح بالخطب والمحاضرات.. إلى آخر ما يقولونه.

ومن جهة ثانية: أن الضرورة شرعت لإزالة الضرر, فهل سيزول الضرر الذي بالمسلمين, بدخولكم في المجالس البرلمانية؟

فإن قالوا: نعم, فهذا غير صحيح, وخذ مثالا على ذلك, وهو: أن الرئيس / أنور السادات في آخر حكمه اعتقل عشرات الآلاف من الإسلاميين, وكان يوجد في مجلس الشعب المصري كتلة برلمانية لهم, فلم يستطيعوا أن يعملوا شيئا, وكذلك في السودان عندما اعتقل النميري الإسلاميين, وكان من الإسلاميين مستشارون له في أعلى قمة السلطة, فلم يستطيعوا أن يعملوا شيئا, إذ أن أحوال المسلمين هي هي, ولم يحصل إلا زيادة شر في أماكن, وقلة شر في أماكن أخرى.

إذاً هذا الأمر الأول يبطل الاحتجاج بأنها ضرورة, وذلك أن الضرورة شرعت لإزالة الضرر, وهنا لم يحصل, وها هي ستون سنة قد مضت على هذه الأقوال, ونحن نجد الأمور كل يوم تزداد سوءاً, حتى في سلوك القائلين بذلك.

والظاهر أن إخواننا سامحهم الله, وقفوا في عدة خنادق, فإن أحيط بهم في خندق, صاحوا من آخر, فأول ذلك أنها شورى, ثم مصلحة مرسلة, ثم أخف الضررين, ثم ضرورة وإكراه.

فإن لم ينفع هذا كله, فالجواب منهم: ماذا تريدون أن نفعل؟! .
أنترك الأمور لأعداء الإسلام؟! . واستطردوا من الأمثلة العقلية غير
الصحيحة, وإلا فالعقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح, كما بين ذلك
شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

ومن لم تنفعه الأدلة, ولم ينفعه واقع المسلمين في هذه المجالس
النيابية منذ أكثر من نصف قرن, وهم ينحدرون فيها إلى الأسفل, فلا
يبالي بالأدلة المذكورة هنا, إلا أن يشاء الله عز وجل, وإلى الله المشتكى.
وأما قولهم: وإن لم نفعل فسيصبحونا بلحانا... إلخ.

فجوابه: من المعلوم أن الله جعل العداوة بين أهل الحق وأهل الباطل,
وقد يسلط الله أهل الباطل على أهل الحق.

فالواجب على أهل الحق الصبر, ولا يجوز لهم أن يسلكوا طرقاً غير
مشروعة, من أجل مقاومة الأعداء.

قالوا: نحن ندخل في "الانتخابات" ونرتكب أخطاء الضررين

يقولون: نحن نشارك في الانتخابات وهي شرٌّ, ولكننا نرتكب
أخف الضررين, لتحقيق مصلحة كبرى!.

فنقول: أخف الضررين عندكم المشاركة في المجالس النيابية. وإليك
بيان هذا الضرر الخفيف عندهم:

سؤال ١: من الحاكم في مجلس النواب: الله أم البشر؟. الجواب: البشر.

سؤال ٢: إذا كان حكم البشر هو السائد في المجالس النيابية, فهل هذا شرك
أكبر أم أصغر؟. الجواب: شرك أكبر.

سؤال ٣: ولماذا كان شركاً أكبر؟.

الجواب: لأن حكم الله معطل، وهناك من لم يقرّ بحاكمية الله عز وجل، وإنما الحكم للأغلبية.

وقد تقدم أن المجالس البرلمانية الحاكمة فيها هو البشر، بل يُردّ حكم الله ويُعترض عليه، فهذا شرك أكبر بلا شك. وإذا كان شركاً تصادر فيه شريعة الله، فهل بقي ذنب أكبر من الشرك الأكبر أو الكفر الأكبر الذي يقول الله تعالى فيه: [إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضلّ ضلالاً بعيداً] النساء.

فلما كان الشرك -وهو أعظم الذنوب- لا يغفر الله لصاحبه إذا مات عليه، والرسول صلى الله عليه وسلم سئل: أي الذنب أعظم؟ قال: ((أن تجعل لله نداً وهو خلقك)) قيل: ثم أي؟ قال: ((أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك..)) الحديث متفق عليه من حديث عبدالله بن مسعود.

فاتضح لنا أنهم في بعض الحالات قد يفعلون شركاً أكبر، وليس هو بأخف الضررين، وقد قال الله سبحانه وتعالى: [يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم] فهذا حكم الله فيمن وإلى اليهود والنصارى.

وقال الله: [وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم صلى الله عليه وسلم النساء].

لم يقل سبحانه: ما عليكم من شيء، ولم يقل: إلا الأحزاب الإسلامية فإن ذلك مشروع لهم.

إذاً هذه القاعدة استعملت في غير محلها.....

وهذه مصيبة الأحزاب الإسلامية، أنهم يطبقون الأشياء على أهوائهم، فيُحرّمون من الاتّباع، والتوفيق من الله.

ثم ما هي المصلحة الكبرى على حد زعمهم التي حققوها؟ فقد عرفنا الشر الذي وقعوا فيه، فنريد أن نعرف المصلحة لأنهم قالوا: سيحققون مصلحة كبرى.....

أما قولهم: إنهم دخلوا في الانتخابات وارتكبوا أخف الضررين، من أجل أن يقيموا دولة الإسلام، ويحكموا بالشرعية الإسلامية، وذلك على حد زعمهم.

فهل تقام الشريعة مع أن المجتمع ليس عنده أهلية لذلك؟.

جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، في قصة هرقل عند أن أخبره أبو سفيان عن أوصاف الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق عظيم بُصرى، فلما قرأ هرقل كتاب رسول الله ﷺ قال - أي هرقل - : يا معشر الروم هل لكم في الفلاح والرشد، وأن يثبت ملككم، فتبايعوا هذا النبي؟ ﷺ. فحاصوا حيصة الحمر إلى الأبواب، فوجدوها قد غلقت، فدعاهم هرقل، وقال: أنا أريد أن أعرف شدتكم على دينكم، فسجدوا له، الحديث في (الصحيحين).

والشاهد في الحديث أن هرقل مع كونه ملكاً، لم يستطع أن يرغم قومه على الدخول في الإسلام، باعتبار أنه ملك وبيده السلطة، وهكذا النجاشي أسلم، ونزلت فيه آيات، منها قوله تعالى: [وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق... المائدة]. كما في (الصحيح المسند من أسباب النزول) لشيخنا/ مقبل بن هادي الوادعي يحفظه الله، ولما مات ما وُجد من يُصلي عليه، وإنما صلى عليه رسول الله ﷺ، والنجاشي ملك النصارى في الحبشة.

قالوا: قد أفتى بشرعية "الانتخابات" علماء أفاضل

قد يقول قائل: قد أفتى بشرعية الانتخابات علماء أفاضل من أهل السنة، وليسوا حزبيين، كمحدث العصر فضيلة الشخي الألباني، وسماحة المفتي العام الشيخ/ عبدالعزيز ابن باز، رحمهما الله تعالى، وفضيلة الشيخ العلامة/ ابن عثيمين حفظه الله، فهل ندخل هؤلاء فيما سبق؟.

الجواب:

كيف ندخلهم فيما سبق، وهؤلاء العلماء الأفاضل هم علماؤنا وقادتنا وقادة هذه الدعوة المباركة، وهم حماة الإسلام، وما تعلمنا إلا على أيديهم، ومعاذ الله أن يكونوا حزبيين، بل هم المحذرون من الحزبية، وما سلمنا من الحزبية إلا بتوفيق الله ثم بنصائحهم، ونصائح أمثالهم كالشيخ الجليل المحدث/ مقبل بن هادي الوادعي يحفظه الله تعالى. وكتبهم وأشرطتهم طافحة بالتحذير من الحزبيات.

فإذا كانوا يحرمون الحزبية، فليس لأصحاب الحزبية فيهم نصيب لتبرير ما يريدون أن يمضوه ويخدعوا به المسلمين، وبالذات الشباب المسلم، المتمسك بدينه، الراضي بالحق، السائر عليه.

وأما بالنسبة لفتوى هؤلاء العلماء فهي مقيدة بضوابط شرعية، ومنها: تحقيق المصلحة الكبرى، أو دفع المفسدة الكبرى بارتكاب الصغرى، مع بقية ضوابط هذه القاعدة، ولكن دعاة الانتخابات لم يراعوا هذه الضوابط.

تنبيه: لماذا نرى الحزبيين لا يشيدون بفتاوى علمائهم الذين يفتون بشرعية الانتخابات وإنما يشيدون بفتاوى علماء أهل السنة كالألباني وابن باز وابن عثيمين حفظهم الله؟

الجواب: إن علماء السلطة والأحزاب في بلاد المسلمين أحرقتهم الحزبية فإنها مرض فتاك فصار الناس غير مقتنعين بفتاواهم لأنهم يعرفون أنهم يلبسون عليهم في مسائل من الدين فرأوا أن يكون علماء السنة في واجهة هذه الحزبية وهكذا من تلبساتهم يستخدمون فتاوى علماء السنة لصالحهم متى اضطروا إلى ذلك، ومتى استغنوا عنهم قالوا: هم جهال لا يفقهون الواقع وكألوا لهم التهم.....

و يلزمهم إذا كانوا يعتمدون على فتوى الألباني وابن باز وابن عثيمين أن يقبلوا فتاواهم في تحريم الحزبية وتحريم الموالد، والذبح لغير الله والتقليد لليهود والنصارى.. وما أشبه ذلك من المحرمات التي يفعلونها. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

رأي آخر للشيخ ابن العثيمين وأنكالا يمكن أن تكون وسيلة للتمكين:

وقال العلامة العثيمين رحمه الله : فالبلاد التي في ناحية واحدة تجدهم يجعلون انتخابات ويحصل صراع على السلطة ورشاوى وبيع للذمم إلى غير ذلك، فإذا كان أهل البلد الواحد لا يستطيعون أن يولوا عليهم واحداً إلا بمثل هذه الانتخابات المزيفة فكيف بالمسلمين عموماً؟! هذا لا يمكن اه.. الشرح الممتع (١٠/٨)

الكلام المفصل للألباني رحمه الله:

وقد سئل الإمام الألباني رحمه الله تعالى كما في شريط مسجل من سلسلة الهدى والنور رقم (٣٥٢/٢): سمعنا أنك قلت يا شيخ : يجوز- أي دخول البرلمان- ولكن بشروط؟!

قال الشيخ: لا! ما يجوز! هذه الشروط إذا كانت تكون نظرية وغير عملية، فهل أنت تذكر ما هي الشروط التي بلغتني؟

قال السائل: الشرط الأول: أن يحافظ الإنسان على نفسه.

قال الشيخ: وهل يمكن هذا؟!

قال السائل: ما جرّبت!!

قال الشيخ: إن شاء الله ما تجرّب! هذه الشروط لا يمكن تحقيقها؛ ونحن نشاهد كثيراً من الناس الذين كان لهم منطلق في حياتهم على الأقل- في مظهرهم.. في لباسهم.. في لحيتهم.. حينما يدخلون ذلك المجلس- أي مجلس البرلمانات- وإذا بظواهرهم تغيّر وتبدّل!! وطبعاً هم يبررون ذلك ويسوغونه: وأن هذا من باب المسايرة.... فرأينا ناساً دخلوا البرلمانات باللباس العربي الإسلامي، ثم بعد أيام قليلة غيروا لباسهم! وغيروا زيّهم! فهذا دليل الفساد أو الصلاح؟؟!

قال السائل: الشيخ يعني الإخوة في الجزائر وعملهم هذا ودخولهم المعترك السياسي؟

قال الشيخ: ما ننصح! ما ننصح في هذه الأيام بالعمل السياسي في أي بلد من بلاد الإسلام.. اهـ. وانظر مدارك النظر في السياسة ص(٣٤٥) .

شروط الأخذ بقاعدة: "ارتكابه المفسدة الصغرى لدفع الكبرى"

١. أن تكون المصلحة المرجوة حقيقية لا وهمية, فلا نرتكب المفسدة المحققة, لجلب مصلحة وهمية, ولو كانت ﷺ النظم الديموقراطية ﷺ خادمة للإسلام وشريعته خدمة حقيقية, لنجحت في مصر أو الشام أو الجزائر أو الباكستان أو تركيا أو أي بلد في الدنيا من ستين عاماً.

٢. أن تكون المصلحة المرجوة أكبر من المفسدة المرتكبة, بفهم العلماء الراسخين في العلم, لا بفهم المولعين بالحزبية أو الحركيين أو المنظرين للأحزاب.

ومن علم أن من مفسد الديموقراطية الكثيرة: نسخ شريعة الإسلام, والاستغناء عن الرسل عليهم السلام, لأن الحلال والحرام يدرك بما تراه الأغلبية, لا بما تخبر به الرسل عليهم السلام.

ومن علم أن من مفسد الديموقراطية: ضياع مبدأ الولاء والبراء من أجل الدين, وتمييع الوضع العقائدي, لكسب القلوب, ومن ثم الأصوات, ومن ثم المقاعد البرلمانية, من علم هذا؛ فما كان له أن يقول: إن دخول هذه المواضع أخف الضررين, بل العكس هو الصواب, ولو سلمنا بالتساوي هنا, فدرء المفسد مقدم على جلب المصالح.

٣. ألا يكون هناك سبيل آخر لجلب هذه المصلحة, إلا بارتكاب هذه المفسدة؟.

وهنا لو قلنا: بذلك فقد حكمنا على نهج محمد ﷺ بأنه غير صالح لإقامة حكم الله في الأرض مرة أخرى. أما أهل الحق فيعلمون أن سبيل الديموقراطية والتعددية الحزبية ما تزيد الأمة إلا وهناً, ولذا حرص عليها أعداء الإسلام من اليهود والنصارى وغيرهم, وقاموا بحراسة هذا الوثن طيلة هذا الوقت.. والله من ورائهم محيط.

[الردود السلفية على شبه مجيزي الانتخابات الطاغوتية]

من إمامه مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على هديه إلى يوم الدين
وبعد:

فيما يلي نسوق لكم هذه النخبة من الردود السلفية على الشبه التي
يدندن حولها مجيزو الانتخابات الطاغوتية مع تفنيدها من كلام الإمام
المجدد مقبل بن هادي الوادعي — رحمه الله —....

فمن باب الذب عن دين الله وعن سنة رسول الله ننقل لكم هذه
الأجوبة المباركة لشيخنا الوادعي والتي كان فيها النفع الكثير لأهل اليمن
من أهل السنة فتركوا الانتخابات الطاغوتية، وأقبلوا على كتاب ربهم
وسنة نبيهم — صلى الله عليه وسلم — فأصبحت دعوة أهل السنة في اليمن
من أقوى الدعوات بفضل تميزها وتركها لهذه المخالفات التي أضرت
بالمسلمين وأدخلت عليهم البلاء والشر، فما جرّ على المسلمين الشرور إلا
بسبب معاصيهم وتهاونهم في شرع ربهم وإقبالهم على أفكار أعدائهم
ومشابهتهم لهم حذو القذة بالقذة.

فرحم الله الإمام الوادعي الذي قام بحق بمنهج التصفية ثم التربية،
والتخلية ثم التحلية، وأسكنه الله الفردوس الأعلى في الجنة.

وقد نقلتها على شكل شبه والرد عليها من كتابه المفيد (تحفة
المجيب على أسئلة الحاضر والغريب):

الشبهة الأولى: قول بعضهم:

(الذي نراه أن قيام الأحزاب خطأ، لكن إذا اضطر الإنسان لذلك مثل أن يكون في بلد لا بد من قيام الأحزاب، فلا بأس أن يكون حزباً ضد هذه الأحزاب المخالفة للإسلام، ونحن كما نعلم الحزبيات محرمة ولكن نريد تفصيلاً وبرهاناً وحجة على ذلك؟)

الجواب: قبل هذا أنصح أهل العلم أن يتقوا الله سبحانه وتعالى، وألا يفتوا إلا بآية قرآنية أو حديث نبوي، فما ضلّ المعتزلة إلا بسبب اعتمادهم على الرأي، يقول الله تعالى في كتابه الكريم يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله : { وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً } ، ويقول أيضاً: { يا أيها الذين ءامنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً } ، ويقول أيضاً: { وإذا قلتم فاعدلوا } .

والفتوى بالرأي وعدم التثبت تعتبر من أكبر الكبائر: { قل إنما حرم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون } .

والفتي يعتبر موقعاً عن الله عز وجل، لأن الناس لا يسألونه عن رأيه، ولكن يسألونه عن كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فواجب عليه أن يتحرى الصواب، وأن يبتعد عن مجارة المجتمع، فماذا حدث للبنان بسبب الحزبية، وماذا حدث لأفغانستان بسبب الحزبية، وماذا حدث للسودان بسبب الحزبية، ينبغي أن نعتبر،

فإن السعيد من اعتبر بغيره، وما جاءت الحزبية في كتاب الله إلا على سبيل الذم: (فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون).

والمسلمون كلهم يجب أن يكونوا حزباً واحداً: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)، ويقول: (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون).

وفي بلاد الإسلام والمسلمين يسمح للشيوعي أن يتبجح بشيوعيته ويقول: أنا حزب اشتراكي، ويسمح للبعثي أن يتبجح ببعثيته ويقول: أنا حزب بعثي، ويسمح للناصري أن يتبجح بحزبيته ويقول: أنا حزب ناصري، دع عنك حزب الوفد، وحزب العمل بمصر، ومن هذه الأباطيل.

والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((لا يجتمع دينان في جزيرة العرب))، ويقول: ((أخرجوا اليهود من جزيرة العرب)).

فكيف نسمح للشيوعي، والبعثي، والناصري أن يقيم حزباً، ثم بعد ذلك يدلي برأيه، وتوزع الحكومة، فالبعثي له وزارة، والاشتراكي له وزارة، وهكذا الناصري، وفي مصر حزب الوفد والعمل، فهو تخطيط أمريكي ليشتموا شمل المسلمين، ويضعفوا قواهم.

روى أبوداود في "سننه" من حديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة)) . وزاد في حديث معاوية وهو في "سنن أبي داود" و"مسند أحمد": ((كلّها في النار إلا فرقة))، قالوا: فمن هي يا رسول الله؟ قال: ((الجماعة)) .

فهل أذن لنا الله بهذا التفرق، وهل كان هناك أحزاب في زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفي زمن الخلفاء الراشدين، وبني أمية، وبني العباس، وزمن الخلافة العثمانية، ولعله حصل في آخر الخلافة العثمانية.

فهذا تقليد لأعداء الإسلام، يقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((لتتبعن سنن من قبلكم، حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضبٍ لدخلموه)). فالصحيح أن الحزبية تعتبر باطلة، وأنه لا يجوز لمسلم أن يدخل في الحزبية، بل نحن وجميع المسلمين من حزب الله إن شاء الله.

وبعد ذلك ما الذي يتوقع من هذه الحزبيات، كل حزب يؤهل نفسه للوثوب على السلطة، قتل وقتال، وفتن كما هو مشاهد. فنحن نبرأ إلى الله، ونعوذ بالله من الحزبية، وإنني أحمد الله سبحانه وتعالى فقد أصبح الناس يكرهون هذه الحزبيات، ولا يريدون إلا الكتاب والسنة، ومن دعا إلى الحزبية سقط من أعينهم، وماذا عمل الحزبيون للإسلام؟، الاعتراف بأعداء الإسلام، والمساومة بالإسلام، وهذا هو الذي حدث وحصل.....

الشبهة الثانية: قول بعضهم: (أرى من الواجب الدخول في الانتخابات، وأنه لا يجوز لأهل الخير أن يتخلوا عنها، لأنهم إذا تخلوا عنها، دخل فيها من لا خير فيه، ولأن وجود أهل الخير في المجالس الحكومية فيه خير، لأنه سيكون لهم رأي يرشدون به في هذه المجالس، فما رأيكم في الانتخابات، وكيف الرد على من يقول بجوازها من الكتاب والسنة، وما الدليل على تحريمها؟)

الجواب: يقول رب العزة في كتابه الكريم: {أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون} .

والعالم الفاضل، والخمار، والشيوعي، صوتهم واحد، يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: { أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين ءامنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون } ، ويقول سبحانه وتعالى: { أم نجعل الذين ءامنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار } ، ويقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: { وليس الذكر كالأنثى } .

فصاحب الفضيلة صوته كصوت المرأة الفاجرة، ويقول سبحانه وتعالى: { تلك إذا قسمة ضيزى } حين جعلوا الملائكة بنات الله، ولهم أنفسهم الذكران.

وهل كانت الانتخابات على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو على عهد أبي بكر وعمر، أم الدولة الأموية والعباسية، وهكذا.

وقد انتهى ببعضهم الحال في التصويت في بلاد الكفر على إباحة اللواط، وأن يتزوج الرجل بالرجل، وعلى إباحة الخمر، والبنوك الربوية. وكل شيء يمكن أن يجري تحت التصويتات والانتخابات، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: { أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون } .

فأنت مطالب بالاستقامة، والله سبحانه وتعالى يقول لنبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم: { فاستقم كما أمرت } ، ويقول أيضاً: { فاستقيموا إليه } .

فنحن مأمورون بالاستقامة على الكتاب والسنة، يقول سبحانه وتعالى: { ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيراً } .

وما هي عاقبة الانتخابات في أفغانستان؟ وما هي ثمرات الانتخابات في كثير من البلاد الإسلامية؟ وأعظم من هذا أن الانتخابات وسيلة إلى الديمقراطية، وهذا الكلام ليس موجّهاً إلى إخواننا السودانيين، فلا يطالبني أحد بالكلام بعد أيام على الانتخابات، فإنني قد تعبت وتكلمت على الانتخابات في كتاب "المصارعة" وفي "فتوى في وحدة المسلمين مع الكفار" وفي "قمع المعاند"، وفي "غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة" وكلها مطبوعة بحمد الله.

فعلّ الإخوة السودانيين لم تبلغهم الكتب والأشرطة، أما أن تأتي الانتخابات في اليمن ثم يقول القائل: نحن نريد أن نتكلم في الانتخابات؟ فأقول له:

غزلت لهم غزلاً نسيجاً فلم أر *** لغزلي نساجاً فكسرت مغزلي

وأهل السنة بحمد الله يطالبون المسئول أن يكون مسلماً، لا يؤمن بديمقراطية، ويصلي، ونحن لا نريد أن نأتي بغيره، نريد حاكماً مسلماً. ونقول للمسؤولين: أصلحوا شأنكم واستقيموا، ونحن لا نريد كراسيكم، بل استقيموا على الكتاب والسنة.

وأقول: يجب على المستفتي ألا يكون حاطب ليل تقول: قد قال الشيخ فلان كذا، وقال الشيخ فلان كذا، بل تثبت من دينك، فقد كان الرجل يأتي إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويسأله ويقول له: يا محمد إنني سألك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك.

ولو كنا مقلدين لقلدنا أبا بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وأحمد بن حنبل، فإنهم أجل في نفوسنا من عالم عصري.

وأريد من الأخ المستفتي أن يكون متشبّثاً من دينه، وتساءل هذا وهذا عن الدليل، وإذا رأيت الشيخ يغضب ويقول: أنت لا تثق بكلامي، كما كان يفعل علوي مالكي إذا جاءه أحد وسأله عن الدليل، قال: أنت مذهب خامس، قم من عندي، فقم من عنده، واسأل غيره. فالعالم يصيب ويخطئ، ويجهل ويعلم، وربما يجمال المجتمع ويهاب المجتمع، فما أكثر العلماء في اليمن الذين يعرفون أننا على حق ويغبطوننا على ما نحن عليه، ومع هذا فإذا طلب منهم التصويت ذهبوا وهم كارهون، وهم علماء أفاضل جزاهم الله خيراً، وربما نتكلم عليهم بكلام قاس، ولا يدخل في نفوسهم، ولا يغضبون لأنهم يعرفون أن الدافع هو الدين.

أما أصحاب الرد فهم أصحاب الحزبية المعقدة، الذي لو أتيتهم بآية وحديث يقول لك: هو حزب عالمي لا يستطيع الفرد أن يتصرف فيه.

فأقول: وهل أنت مربوط مع هذا الحزب، أم ستسأل في قبرك وحدك. فأحذر الأخوة عن التقليد، وقد تكلمنا عليه قبل، وكذلك التقليد لعالم عصري، أسأله عن الدليل، واسأل عالماً غيره وغيره، كما فعل سلمان الفارسي ينتقل من بلدة إلى بلدة، ومن شخص إلى شخص حتى انتهى به الحال لما علم الله صدق نيته أن صار من أصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.....

الشبهة الثالثة: (مساواة الانتخابات بالشورى)

(ما الفرق بين اختيار الإمام أعني إمام المسلمين، وانتخابات هذه الأيام، لأن بعض الناس يلبس على الناس، وعلى طلبة العلم، بأنه لا فرق؟)

الجواب: إمام المسلمين إما أن يأخذها بالغلبة، وإما أن يجتمع أهل الحل والعقد ولو اثنان كما في الستة أصحاب الشورى ويبايعونه على ذلك ثم يبايعه الناس،

والله عز وجل يقول في كتابه الكريم: { وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم } ، ويقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: { يا أيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم } ، ويقول: { فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر } .

وأهل الحل والعقد هم العلماء الأفاضل، وكذلك ممن له معرفة بالسياسة يشارك في الاختيار، ولا بأس إن كانوا مجموعة قدر عشرين شخصاً أو أقل أو أكثر، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه اقتصر على ستة وهو الأول، ولا يكون من باب الانتخابات فقد جاءتنا من قبل أعداء الإسلام، وهي وسيلة من وسائل الديمقراطية.

تحفة المجيب (ص ٢٤٠ - ٢٤٨) أسئلة الشباب السوداني

الشبهة الرابعة: قول بعضهم: (لماذا نمنع الصالحين من الدخول على الكفرة ليبينوا لهم الحق، وليأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر)

والجواب على التلبيس: أننا لا نمنع الصالحين من الدخول على هؤلاء الكفرة ولكننا نمنع الوسيلة التي بها دخلوا.

قال هؤلاء الكفرة للصالحين: نحن لن نسمح لكم بالدخول إلينا حتى تسجدوا لصنمنا، فإذا سجدوا لصنمهم كفروا، فحينئذ لا ينفع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأصحاب الانتخابات والمجالس النيابية قالوا

للسالحين: لا ندخلكم معنا حتى تؤمنوا بالديمقراطية وتعطوا الكافر اليماني من الحقوق والواجبات مثل ما هي للمسلم، فإن آمنوا بالديمقراطية وأعطوا الكافر اليماني من الحقوق والواجبات ما للمسلم فقد كفروا فحينئذ لا ينفع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....

الشبهة الخامسة : تساؤل بعضهم : (لماذا نحرّم الانتخابات)؟

الجواب: نحرّم الانتخابات لأنها تعطي الكافر اليماني من الحقوق والواجبات ما للمسلم اليماني لا فرق بين المسلم والكافر، ولهذا نحرّمها من هذا الباب، ولا نحرّم أن يدخل الصالحون إلى الكفرة ليبينوا لهم ويدعوهم إلى الله وليأمرؤا بالمعروف وينهوا عن المنكر، لكن إذا طلب هؤلاء الكفرة من هؤلاء الصالحين وقالوا لهم: نحن لا نسمح لكم بالدخول إلينا حتى تسجدوا لصنمنا، والصنم هي الديمقراطية، فلا بد أن يؤمنوا بالديمقراطية وإلا لم يقبلوهم في هذا المجلس.

ولماذا نحرّم المجالس النيابية؟ لأن فيها يستهزأ بكتاب الله وبسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والحكم فيها للكثرة، وليس لله عز وجل، وفيها كتاب الله رأي من الآراء، فإذا وضعنا هذه القاعدة التي قعدوها وذكرها العمراني في فتواه وقال: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالدخول على الكفرة مباح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، فإذا لم يتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بهذا الدخول فهذا الدخول مباح، وقد يصبح واجباً، لأنه لا بد من الدخول إلى الكفرة ونأمرهم بالمعروف وننهاهم عن المنكر، لكن إذا كان هذا الدخول محرم، لأنك لا بد أن تسجد لصنم الديمقراطية فهذه القاعدة لا تنطبق على هذا الكلام، وهي قاعدة فاسدة في هذا القياس، لأن الدخول أصبح محرماً وليس مباحاً، لأنه لا بد من السجود لصنم الديمقراطية ولا بد أن يساؤوا بين المسلم والكافر، ويتيحوا الفرصة للكافر أن ينتخب ويرشح من يمثله

في مجلس النواب، والزندانى يستدل ببيعة العقبة ويقول: إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((أخرجوا لنا اثني عشر نقيباً)).

فهذا النداء موجه للذين تبوءوا الدار والإيمان وليس موجهًا للمسلمين والكفرة، فلا ينطبق هذا الاستدلال على ما نحن عليه وفيما الكافر والمسلم.

وقد نقلوا لشخص اسمه علي سالم بكير مقالاً في الصحوة التي صدرت في (١١/يناير/١٩٩٦م) وعنوان المقال "الجهل المركب" فنقول له: من الجاهل صاحب الجهل المركب نحن أم أنت وقد تبين لك ذلك.....

الشبهة السادسة: وهي أكثرها تغلغلا في أذهان بعض أهل السنة:
وهي: (احتجاج بعضهم بفتوى الألباني وابن عثيمين في جواز الانتخابات)

الجواب: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.. أما بعد:

فأصحاب الانتخابات هم أعداء هؤلاء المشايخ، فقد كنا بالأمس نسمع في هيئة المعاهد العلمية بصنعاء أن الألباني ماسوني، عند أن أفتى للذين في فلسطين من المسلمين بأن يخرجوا لأنها أصبحت دار حرب، شنوا عليه الغارات وضلّوه وبدّعوه.

وهكذا الشيخ ابن باز عند أن أفتى في قضية الخليج هاجموه. وعند أن أفتى بالصلح مع اليهود ونحن نتكلم على هذا مع قطع النظر عن صحة هذه الفتوى، فهاجموه وحملوا عليه ومنهم يوسف القرضاوي لا بارك الله فيه، فهم يريدون إحراق أهل العلم، فلا تصلح لهم حزية إلا إذا احتيج إلى استفتائهم، فالحزبيون يذهبون إلى مشايخهم أمثال

القرضاوي وفلان وفلان، أما العلماء فلا يذهبون إليهم بل يريدون إحراقهم.

وهذه الفتوى قد اتصلت بشأنها بالشيخ الألباني حفظه الله وقلت له: كيف أبحث الانتخابات؟ قال: أنا ما أبحثها ولكن من باب ارتكاب أخف الضررين.

فننظر هل حصل في الجزائر أخف الضررين أم حصل أعظم الضررين، واقرأوا ترجمة أبي حنيفة تجدون علمائنا ينهون عن الرأي والاستحسان، ويرون أنه سبيل الاعتزال وسبيل التجهم، أما فتوى الشيخ الألباني فهم يأخذونها من زمن قديم.

وأما الشيخ ابن عثيمين فمن عجيب أمره أنه يحرم الأحزاب والجماعات ويبيح ما هو أعظم وأخطر منها وهي الانتخابات التي هي وسيلة إلى الديمقراطية.

فأقول لهؤلاء الملبسين: لو تراجع هؤلاء المشايخ أكنتم متراجعين عن هذا أم لا؟

ونقول: إننا نرى حرمة التقليد؛ فلا يجوز لنا أن نقلد الشيخ الألباني ولا الشيخ ابن باز ولا الشيخ ابن عثيمين، فإن الله تعالى يقول في كتابه الكريم: {اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون} ، ويقول سبحانه وتعالى: {ولا تقف ما ليس لك به علم} . فأهل السنة لا يقلدون،

ثم نقول للمشايخ: إن فتواكم هذه خطيرة جداً، ألم تعلموا أن بوش أخزاه الله عند أن كان رئيساً لأمريكا يقول: أن السعودية والكويت لم تطبقا الديمقراطية.

فعلى المشايخ أن يتراجعوا عن هذه الفتوى، وأنا أشهدكم أنني مترجع عن أي خطأ في كتبي أو أشرطتي أو دعوتي لله عز وجل، أترجع بنفس طيبة مطمئنة. والمشايخ لا عليهم إذا تراجعوا، بل هو الواجب عليهم، لأنهم لا يدرون بالذي يحدث في اليمن، وما الذي يدور في المجالس النيابية، وما هو الفساد الذي يحصل بسبب الانتخابات، قتل وقتال من أجل الانتخابات، وخروج النساء متبرجات، وتصوير للنساء من أجل الانتخابات، ومساواة الكتاب والسنة والدين بالكفر من أجل الانتخابات، وأي مصلحة حققت هذه الانتخابات.

فيجب على المشايخ أن يتراجعوا، وسنرسل إليهم إن شاء الله، فإن لم يتراجعوا فنحن نشهد الله أننا براء من فتواهم لأنها مخالفة للكتاب والسنة، رضوا أم غضبوا، أعراضنا ودماؤنا فداء للإسلام، ولا نبالي بحمد الله.

والقوم قد احترقوا، ويعرفون أن كلامهم ليس له قيمة، وإن شئت أرسلت رجلاً ولا يشعر الناس، ولكن لا يكون حزبياً، ليعلموا أن الإخوان المسلمين قد احترقوا في اليمن، والفضل في هذا لله عز وجل. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتراجع ونصرة المظلوم ونصرة إخوانهم أهل السنة يعتبر واجباً عليهم، ودعونا من الرأي والاستحسان.

ونحن نقول للمشايخ: هل حصلت الانتخابات في زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند أن اختلفوا في شأن أسامة بن زيد هل يكون هو الأمير أم غيره؟ فهل قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: انتخبوا فمن حصلت له الأصوات الكثيرة فهو الأمير؟! وهل حصلت الانتخابات في زمن أبي بكر؟ وهل حصلت الانتخابات في زمن عمر؟

وما جاء أن عبدالرحمن بن عوف تتبع الناس حتى النساء في خدورهن، فهذا يحتاج إلى نظر لأنه خارج "الصحيح"، فلا بد من جمع

الطرق، وأنا متأكد أنها إذا جمعت الطرق سيكون شاذًا، والشاذ من قسم الضعيف، ثم بحث عنه بعض الإخوة فوجد هذه الزيادة في غاية الضعف.

هل حصلت الانتخابات في العصر الأموي أو العباسي أو العثماني؟ أم إنها جاءتنا من قبل أعداء الإسلام، وصدق النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذ يقول: ((لتتبعن سنن من قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه)).

فهي تعتبر فرقة وتشتيت شمل وعداء وبغض، حتى بين الأسرة الواحدة، من أجل هذه الانتخابات الدخيلة، ولا يضحك علينا الإخوان المسلمون فإنهم ربما ينتخبون شخصًا لا يصلي ويقولون: نيته طيبة أو ينتخبون شيخًا جاهلاً.

ولقد كانوا يمنون الناس في الانتخابات الأولى أن ما بينهم وبين أن يحكموا الإسلام إلا أن تنتهي الانتخابات، فأين الحكم بالإسلام؟ وأين إنجازات وزاراتهم التي كانوا فيها، والإخوان المسلمون هم الذين يقولون: إننا نقرر الأمر في مجلس النواب فتأتينا الأوامر بغير ذلك، ثم نخرج بما أتنا به الأوامر من هنا وهناك.

فاتقوا الله أيها المشايخ لا تقودونا إلى اتباع أمريكا، وإلى الديمقراطية التي تبيح ما حرم الله، والتي قد أباحت اللواط في بعض الدول الكفرية، وأباحت كل محرم؛ فنحن مسلمون عندنا كتاب ربنا { وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله } . فهل لنا دين في الزمن المتقدم ودين في الوقت الحاضر أم هو دين واحد إلى أن تقوم الساعة؟ والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)).

فعسى أن يتراجع المشايخ عن هذه الفتوى، وسننظر ماذا يعمل الإصلاحيون. والله المستعان. تحفة الجيب (ص ٣١١-٣١٦) طبعة دار الآثار.....

وهذا جواب عن سؤال حول ما حصل للمسلمين في أفغانستان من دعوة إلى الدخول في الانتخابات ونصيحة الإمام الوادعي للشيخ جميل الرحمن رحمه الله، وما أشبه حالهم بحال أهل العراق وما يمرون به الآن

السؤال ١: لقد مضى على الجهاد الإسلامي الأفغاني ما يقارب اثنتا عشر سنة وسقوط ما يقارب المليون والنصف من القتلى الذين نحتسبهم عند الله، أصبح الجهاد على وشك الانتهاء وإقامة دولة إسلامية، وبدأ التسابق الحزبي من المنظمات والأحزاب الجهادية في الحصول على أكثر عدد من المقاعد في مجلس الشورى، ومن ثمّ الحقائق الوزارية، فتراهم يتجاهلون جماعة الدعوة إلى الكتاب والسنة، مع العلم بأن هذه الجماعة هي أول من بدأ بالجهاد في أفغانستان، في حين أنهم وافقوا على إعطاء الحزب الشيعي ستين مقعداً مع العلم أنهم لم يشتركوا في الجهاد!! فبماذا تنصحون جماعة الدعوة في التعامل مع هذا الموقف؟

الجواب: الذين يريدون أن يبعدوا إخوانهم العاملين لله سبحانه وتعالى لن يفلحوا، فقد كنا نتوقع بعد هذه التضحية من إخواننا الأفغانيين أن نسمع منهم الخير، ما كنا نتوقع أن نسمع رئيساً ولا جمهورياً إلى غير ذلك، كنا نتوقع أن نسمع منهم لقب (أمير المؤمنين) ويقلّدون هذا الأمر رجلاً قرشياً، وهذا يصير ضربة على أمريكا وعلى روسيا وعلى الدويلات التي تمشي بعد روسيا وأمريكا، كنا نتوقع أن نسمع حاكماً يلقب بأمير المؤمنين فإن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((الأئمة من قريش)) ويقول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين)) والحديث في "صحيح البخاري" من حديث معاوية.

لكن من زمن قديم والدعاة إلى الله خصوصاً أخانا جميل حفظه الله تعالى ومن سلك مسلكه يبدءون -أو يحرصون على أن يبدءوا- بالعقيدة، ولما كانت المسألة لفيض، هذه التي نخشاها الحزبية التي تجمع الصوفي والشيوعي والفاسق والصالح ثم بعد ذلك يرجعون يتقاتلون على الكراسي، لأنه لم يكن البناء من أول الأمر بناءً إيمانياً، استسلام لكتاب الله ولسنة رسول الله، استسلام لحكم الله، رب العزة يقول في كتابه الكريم: { فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً } ، ويقول سبحانه وتعالى: { فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم } ، ويقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: { وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً } .

فإذا كان الأمر كذا فيخشى من أن يشغلهم أعداء الإسلام بالقتال بينهم، ثم بعد ذلك يرجع أعداء الإسلام أو يتمكن عملاء الشيوعية. وقد حقق الله النصر للمسلمين فلماذا يتخاذلون؟! ولماذا يتنازعون على الكراسي؟! ولماذا يتنازعون على مسؤولية عظيمة؟! الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((كلكم راع،)) وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته والإمام أي شيء في البلاد يكون مسئولاً عنه أمام الله عز وجل، لكن ينبغي أن يقلد لهذا المنصب الرجل الصالح القرشي، ثم بعد ذلك يجتمع أهل الحل والعقد ويتشاورون في أعضاء الحكومة فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: { وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم } .

أما مسألة التصويت فهي تعتبر طاغوتية فليبلغ الشاهد الغائب فإن
الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: { أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا
يستون } ، ويقول: { أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم
كالذين ءامنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون
{ ، ويقول مبيناً أن الفاسق لا يستوي مع المؤمن: { أم نجعل الذين ءامنوا
وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار } .

والتصويت يجعل صوت العالم الفاضل وصوت الخمار واحداً، بل
أقبح من هذا المرأة صوتها وصوت الرجل واحد، ورب العزة يقول حاكياً
عن امرأة عمران: { وليس الذكر كالأنثى } . والرسول صلى الله عليه
وعلى آله وسلم يقول: ((لا يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة)) .

فأنا أنصح أخي في الله جميل الرحمن حفظه الله تعالى أن يصبر
ويحتسب، ولا يدخل في هذه الانتخابات الجاهلية التي ما أنزل الله بها من
سلطان.

والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((يقول الله تعالى: يا
آدم! فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك. فيقول: أخرج بعث النار.
قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسع مائة وتسعة وتسعين)) ،
ويقول تعالى في كتابه الكريم: { وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن
سبيل الله } ، ويقول سبحانه وتعالى: { وما أكثر الناس ولو حرصت
بمؤمنين } ، ويقول: { وقليل من عبادي الشكور } ، ما يغتر بالكثرة غناء
كغناء السيل،

وأنا أسألكم أيها الأخوة: الصالحون في مجتمعنا أكثر أم الفاسدون؟ ...
الفاسدون.

أمر مخطط يا إخواننا يعرفون أن الصالحين لا ينجحون في هذا، من أجل أن لا ينجح الصالحون جاءوا بالانتخابات،

فينبغي أن نكفر بهذا التصويت وأن نبتعد عن هذه الانتخابات، والله سبحانه وتعالى سيجعل بأسهم بينهم. ثم أيضاً لا نقاتلهم؛ لأنهم مسلمون والمسلم لا يحل له أن يقاتل أخاه المسلم بل نصبر ونحتسب ونتقي الله سبحانه وتعالى، فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: {ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب} .

المرجع: كتاب مقتل جميل الرحمن.

مقالات

الشيخ الدكتور

أحمد النقيب

السلفية الحزبية والحزبية السلفية

للشيخ الدكتور : أحمد النقيب

عندما تقال كلمة **السلفية** فإنما يُعنى بها منهج أصيل في مصادر تلقي الإسلام ومن ثمَّ فهمه وممارسته؛ أي: منهج في الأصول وما انبثق عنها، وهذا المنهج معنيٌّ بإرجاع الأمة إلى أصولها الأولى التي هي أعرٌ من قطرة دم القلب وخفقة الروح، فبمقدار تمسُّك الأمة بهذه الأصول في الاعتقاد والسلوك والتصور والعمل، بمقدار عز الأمة بما يفتح الله عليها من أمانة الحق وبرد الدين، فلا تزال هذه الأمة المرحومة مرهوبة الجانب، قوية العماد، لا يغيب شمسها ولا ظلُّها، والضدُّ بالضدِّ.

ولقد تنكَّبت الأمة كثيرا في وهاد التصورات الفاسدة والاعتقادات الهابطة، وانجرت إلى الأمة قرون الخيبة والهزيمة والتخلف والتقليد والمذهبية البغيضة، حتى صار يومها أقلُّ خيرا من أمسها، وغدها أعظم ظلاما من يومها، وهكذا دواليك بمرِّ الأيام وكرِّ السنين، وأخذت هذه القرون السوداوية تغزو أمتنا، وأمتنا أسيرة كسيرة لا تملك حولا ولا طولا، نعم كانت هناك مصابيح مضيئة عبر القرون الأخيرة، فإن الله — وحاشاه — لم يترك أمة الإسلام دون نذارة أو دعاة إلى دينه، يُبصِّرون الناس ويُضيئون لهم الطريق!!

وانتهى الزمان إلى زماننا الأخير (من سبعينيات القرن الماضي وإلى شهر مارس ٢٠١١م)، والاتجاه السلفي في مصرنا — خاصة — والدعوة السلفية اتجاه يميل إلى الأخذ بأصول الدين: اعتقادا، وفهما، واستدلالا،

وسلوكا، وعملا، وكانت لنا - مشايخ الدعوة السلفية - آراؤنا في المستجدات، وكانت بفضل الله مُسَدِّدَة راشدة، وقد بينا في مُصتَفاتنا ومجالسنا ودروسنا ومُحاضراتنا، وعلى ذلك تربينا، وربينا تلاميذنا منذ أكثر من ربع قرن من الزمان: أن وسيلتين لا تجديان فتيلا، بل هما شرٌّ على الدعوة وأهلها:

١. الحلُّ السياسي، لا سيِّما الحزبي منه.

٢. الحلُّ العسكري بكافة صوره.

والأول أخطر من الثاني؛ لأنَّ بريقه أعلى، وإمكانية خطف قلوب الناس به وبإمكانيَّاته أعظم، والفتنة فيه أشد .. لقد كانت مواقفنا المنهجية واضحة، أنه لا بُدَّ من العلم والدعوة والعمل والصبر على أذى الخلق، وألا نزاحم أهل الدنيا دنياهم، وأنه من أصلح ما بينه وبين الله: أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن أصلح سريرته: أصلح الله علانيته، ومن أحسن في ليله: أحسن له في نهاره، ومن أحسن في نهاره: كوفيء في ليله ...

معانٍ وأصول وعلوم ربَّينا عليها تلاميذنا، وتذاكرناها مع إخواننا المشايخ شهورا وسنين ... وتحركت الدعوة - رغم المشاق والمضايقات - لتغزو قلوب العباد في سائر أرجاء البلاد، وطُفنا وطوَّفنا الآفاق، وبركة دعوات الصالحين، وبكاء المُصلِّين، وجهد الدعاة المُخلصين، حتى صرنا - بفضل الله وحده دون استحقاق متا - مشايخ الناس وهداة سراتهم وعامتهم في الطريق إلى الله سبحانه، وهكذا كانت حياتنا، أقول: قبل شهر

مارس ٢٠١١م، ولله درّه ابن القيم - رحمه الله - حين قال: من لم يكن وقته لله وبالله، فالموت خير له من الحياة.

بدأت الأحداث، وكان هناك تنسيق واتصالات - مع قلتها - مع بعض المشايخ - حفظهم الله - ثم كان الانحراف الشديد عن المنهج الذي ورثناه ونصرنا التوجه الحزبي، وبعد ان كنا ندرّس الاتباع والتزكية، صرنا حزبا ندرّس في مساجدنا واعتكافاتنا ومُعسكراتنا الالتزام الحزبي والقوائم الانتخابية!!!

قست القلوب، وتغيّر أهل الدعوة، وصار الهمُّ هو الترتيب والإدارة، والعمل المؤسسي، والمتحدث الإعلامي، والآخِر الإعلانِي، وحلّت العصبية الحزبية البغيضة محلّ الموالاة الإيمانية، وصار القرب والبعد، والحب والبغض بمعيار الالتزام الحزبي، وصار دعاة الدعوة السلفية مذمومين عند الحزبيين السلفيين ... وصار دعاة السلفيين الحزبيين هم أئمة الهدى عند قطاعات من الشباب المبارك الذي يرى أنهم قادته وأدلته إلى الله!!!

إننا في الدعوة السلفية - لسنا كغيرنا من أرباب السلفية السياسية - نفرّق بين الموضوع وحامله، فنحن نقدّر مشايخ السلفية الذين انزلقوا هذا المنزلق، ونرحمهم، وندعو الله أن يوفقهم ويهديهم إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وهؤلاء قطعاً لم يكونوا بمثل هذه الحزبية السياسية المقيتة، وإن ادّعت السلفية، وبهذا بات مؤكّداً أن هذا الطريق: طريق الحزبيين سلفيين كانوا أو غير سلفيين ليس هو بطريق

الأوائل، ومع هذا فإن الدعوة السلفية لا تجيز لأبنائها سباً أو قذف أحد من السياسيين السلفيين الحزبيين، بل ندعو لهم، ونرحمهم، ونظن فيهم الخير، وندعو من الله أن يأخذ بأيديهم، وأن يكفّ بهم الباطل، ويظهر بهم السُّنة، وأن يشرح صدورهم بالحق، وإلى الحق ...

لكن: ما السبيل؟؟!! هذا ما سنوضحه في المقالة التالية، وإنني أستغفر الله لي ولكم، وصلى الله وسلّم وبارك على النبي الحبيب محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

أحداث ماسبيرو.. قراءة في الحادثة

للشيخ الدكتور : أحمد النقيب

على بُعد مئات الكيلو مترات .. وفي إحدى القرى النائية بأسوان ..
يتجمع عدة عشرات من النصارى لا يتجاوزون الخمسين، اتفقوا على
بناء كنيسة وسط المسلمين (الأغلبية)، قرّروا ذلك!! وكأنهم يريدون بناء
محل آيس كريم أو محل كشري!! عندها رفضت الجهات الإدارية طلبهم
لأسباب فنية وأخرى أمنية، لا شيء ولا إشكال ..

الخطير أن النصارى تجمعوا أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون
(ماسبيرو)، وأتت القسّس وارتفعت الصلبان واشتدّ الهياج، والجيش
والشرطة بأسلحتهم (التي ليس بها رصاص إلى الآن!!) يعملون على
حماية مظاهرة النصارى الذين راحوا يطالبون بحقوقهم!! سبحان الله!!

إنك لو نظرت في كافة أقطار الأرض لن تجد أقلية أخذت حظاً من
المكانة والاحترام وأنزلت منزلة لم تنلها الأغلبية: إلّا الأقلية النصرانية
بمصر، لدرجة أننا - كمسلمين - حقيقة نطالب ولا زلنا نطالب
بالمساواة في الحقوق مع النصارى!!

لكن تطوّرت الأمور سريعاً، وظهرت الأسلحة النارية، وبدأ ضرب
قوات الأمن وسقط بعض أفرادها قتلى وآخرون جرحى، وعندئذ أتت
قوات إضافية وتعاملت بحسم مع المتظاهرين، وقتل منهم زهاء العشرين
وجرح العشرات، والقتل والجرح كله بسبب الاصطدام أو الرصاص،
وليس هناك دهس بالمدرّعات أو العربات العسكرية .. هذه حقيقة .. لكن
صُعِدَت الأحداث، لدرجة أنك إذا تابعت الإذاعات أو القنوات الأجنبية

مثل: BBC أو غيرها .. ستجد البرامج تستضيف النصارى بمصر أو في المهجر، حيث يُنعمون عليهم بلفظ: الناشط فلان أو: الناشط الحقوقي فلان !! والكلام كله مغاير للحقائق!! ... لكن لماذا ماسيرو؟؟!! لأنه وسط البلد ومركز الإعلام الرسمي، وعنده ولدت جبهة الائتلاف القبطي، فإذا كان التحرير لكل مصر، فإن ساحة ماسيرو للأقباط النصارى فقط، وهنا التمايز، أو علاقة العموم والخصوص، أو إشارة إلى أن صوتنا لابد أن يصل إلى الآفاق ويعلو مصر كلها عبر وسائل الإعلام المصرية، وربما كانت إشارة إلى شعور نصارى مصر أنهم أحق بحكم مصر، وقد جرت العادة أن من أراد أن يستولي على سلطان مصر: فلا بد أن يستولي على ماسيرو .. إشارات كلها مُحتمل أو بعضها - على الأقل - يمكن أن يكون متجها ..

أيضا: لماذا هذا التوقيت؟! هذه عملية مدروسة لتمهيد الوصاية الأجنبية على مصر، والوصاية لا تأتي بالبارشوت دفعة واحدة، وإنما تأتي خطوة خطوة كما حدث مع الأسرة الخديوية في عهد إسماعيل باشا ومن بعده، حتى انتهى الأمر بعد (٤٠) سنة تقريبا إلى احتلال مصر سنة ١٨٨٢م، وربما كانت عملية يُقصد بها الإسراع لوضع النصارى في وضعية تليق بهم كصانعين مُحتملين أو حقيقيين للمستقبل السياسي المصري، وما يتبع ذلك من تحولات ثقافية وتعليمية واجتماعية واقتصادية ... وسوف يتجلى هذا في مسألة الوثيقة فوق الدستورية، أو في الواقع: بزيادة تأنيس الاتجاهات السلفية السياسية بدفعها لمزيد من التنازلات (الدرجة الفكرية).

وبذلك يكون المشهد جاهزا لميلاد طبخة جديدة، بإشراف دولي أو أمريكي لصالح إسرائيل، وتكون الأحزاب الإسلامية ضالعة - دون قصد

— في هذا الخيار الصعب الذي من أخطر نتائجه: تصدُّع الصف الإسلامي
— ثورة الصفوف المتأخرة على الصفوف المتقدمة — جلد الذات غير
الإيجابي، مما يؤدي إلى ازدياد الاحتقان المنهجي والفكري لدى الاتجاهات
الإسلامية السياسية، وبدايات ذلك قد ظهرت بالفعل عند الإخوان،
وربما تظهر بقوة في الاتجاه القوي الصاعد وهو: قوة السلفيين
السياسيين، الذين يحاولون ملء الفراغات السياسية الشاغرة في جنبات
أحزابهم بكفاءات ربما تكون أقل من المطلوب، الأمر الذي سيؤدي إلى نُحرٍ
فكري شخصي، ثم انتحار فكري مؤسسي تجني عاقبته الأجيال
الصاعدة، والله حافظ لعباده المؤمنين!!

الحل: لا بُدَّ لأصحاب منهج الدعوة السلفية من رصِّ صفوفهم
والتأكيد على هويتهم دون الضلوع في العملية السياسية، بل تعميق
فعاليات المنهج من: العلم، والعمل، والدعوة، والصبر، ونفع المسلمين،
وبالتالي لن نكون متفوقين، بل نحن في دعوتنا منظمون مؤسسيون،
نقوم بواجباتنا الشرعية دون كلل أو ملل، ولا نُشارك في هذه الفتن
بمواجهة النصارى أو مُبادأتهم، إلّا إذا لم تستطع الجهات الأمنية مُثلة في
الجيش والشرطة المحافظة على المسلمين أو حمايتهم، وعندها نقوم
بدورنا في المحافظة على أرواح ودماء وأموال وأعراض المسلمين بالقدر
الذي يُجيزه لنا الشرع المبارك الكريم، والله غالب على أمره ولكن أكثر
الناس لا يعلمون.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم وبارك على النبي الأمين،
وعلى آله وأصحابه الغرّ الميامين إلى يوم الدين.

السلفية السياسية والتدحرج الفكري

للشيخ الدكتور : أحمد النقيب

أنفاسُ الروح تحتشد مُتزاخرة حول عبق منهجنا السلفي المبارك:
منهج الدعوة السلفية، وقد ذكرتُ في بعض مقالاتي ما آل إليه الأمر -
سامحنا الله - إلى وجود ظاهرة السلفية السياسيّة، وهي: سلفية مؤسسة
على أصول التقليد والعصبيّة الحزبيّة المقيّنة، ولقد صارت هذه الحزبية
السياسيّة السلفية جزءاً من إرثٍ منبت الصلة عن الدعوة السلفية
المباركة البعيدة عن الأهواء، المُحرّرة من الأغراض، العظيمة في ربّانيّتها،
العميقة في فهمها، السامقة في أخلاقها وآدابها.

إن هذا النبت العجيب البعيد عن منهج الدعوة السلفية بدأ هذه
الدحرجة بقبول قانون الأحزاب المخالف للشريعة، ثم تدحرج ليقبل
النصارى تحت قاعدة قبول الشريعة، مخالفةً لمنهجنا المؤسس على قوله
تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ...
الآية (والمرجو مراجعة تفسير ابن كثير للتأكد من صحة دعوى قبول
النصارى تحت مظلة قبول الشريعة!!).

وتدحرجنا عندما يتكلّم القسُّ في مؤتمرنا بما ليس فيه إقرار
للشريعة وتعظيمها، بل بما فيه العلمانية والمواطنة دون نكارة منا!!

وتدحرجنا عندما أجزنا المظاهرات لاستعراض القوة، مُستدّلين
بحديث حلف الفضول مع أن صحّته تحتاج إلى تأمل!! وبخبر صلح

الحُديبية!! والاستدلال به من العجب بمكان!! ذلك أنه من باب النص لا الاجتهاد، فتأمل ذلك عبد الله تسعد!!

ثم تدحرجنا عندما أعلنت أن الحزب السلفي لكل المصريين (وهذه علمانية بغیضة فأين الدين يا عباد الله!!).

وتدحرجنا عندما سعدنا بالاتصالات الدولية على مقر حزبنا السلفي، وظننا أننا قوة وعليه: لابد أن نسير في هذا الاتجاه، وأن نقدم مزيداً من الدعم للحزب، وعليه: لا يجب أن ندع الحزب لغير المشايخ، فدخل المشايخ الحزب وحصل الخلط بين الحزب والدعوة.

وتدحرجنا عندما قبلنا بدخول النساء الحزب!! وتدحرجنا عندما أجزنا خروج النساء للمظاهرات!! وتدحرجنا عندما أجزنا للمرأة الترشح لانتخابات البرلمان، وكانت تأويلاتنا النابعة من فقه المرحلة (زعموا!!) هي في عيناها تدحرجا فقهيا خطيرا، فما منعناه بالأمس أجزناه اليوم.

لقد كان الإخوان بالأمس — عندما أجازوا ترشيح المرأة — يستدلون علينا بالاستدلالات نفسها!! عجباً!! مزاحمة العلمانيين!! تقليل المفسد بارتكاب أدناها!!

يا ترى: هل العلمانيون زمن مبارك كانوا أقل سوءاً منهم هذه الأيام!! أتظنون أنهم سيتكون الإسلاميين ليصبغوا البلاد باسم الإسلام!! كلاً وألف كلاً، يمكن هذا لكن ليس عن طريق البرلمان يا إخواني، إنما هو عن طريق تربية الأمة على الإسلام، وهذا هو سبيل المؤمنين، ومن صادم الأمة حينئذٍ في إرادتها جاز لها أن تصكه صكا

وتكفحه كفحا، وهذه صورة مثلى للجهاد لتكون كلمة الله هي العليا، وهذا له فقهه ومجالاته ...

إنه بمنهج الدحرجة السلفية الساسية ربما أجزنا للمرأة مُصافحة الأجانب عند الضرورة!! وأيضا الخلوة بهم للضرورة!! بل ربما أجزنا مُراقصة بعض الفُجَّار ليقفوا على سماحة الإسلام وهذه ضرورة، وربما قلنا بحوار الأديان للضرورة، وأنتم تعرفون ماذا يُقصدُ بحوار الأديان (التقارب الديني لإيجاد قدر مُشترك بين الأديان، ومن ثمَّ تكوين دين توافقي لأهل الأديان!!!)، وربما أجزنا تناوب السُلطة بين المسلمين والنصارى للضرورة!! وربما أجزنا رئاسة المرأة للبلاد للضرورة!!!! وهكذا ...

من هؤلاء؟! أخشى أن نكون قد طلقنا منهج الدعوة السلفية!! فارجعوا إخواني الأحبة إلى عقولكم وإلى سالف علمكم وأدبكم، ارجعوا إلى مكانتكم فهي في قلوبنا محفورة، ارجعوا إلى المساجد: علّموا، ودرّسوا، ارجعوا إلى الأمة لتخدموها، ليس من أجل الصوت الانتخابي ولكن ابتغاء وجه الله، إياكم والخلط فإن أجيال المستقبل لن تذكركم بخير إن فعلتم، بل ستتهمكم أنكم بدّلتم وتركتهم ما كنتم عليه، فعودوا يرحمكم الله، وأهلا بكم - عندئذ - في جنابات الدعوة السلفية الرّكية الطاهرة المباركة، وصلى الله وسلّم وبارك على النبي الحبيب محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

السلفية السياسية .. الواقع والمستقبل

للشيخ الدكتور : أحمد النقيب

أرباب الدعوة السلفية – حفظها الله وأبقاها وبالخير واليُمن بيّاها
ومن الشر سلّمها ووقاها – يؤمنون بضرورة فهم الدين على طريقة
السلف الأول، وأن شقاء البشرية مردّه عزوفها عن منهج الأنبياء
والصحابه والتابعين ومن تبعهم إلى مناهج الرأي والظن والهوى أو مناهج
الضلال وأهل الغضب.

لقد بات جليّا أننا نوقن أن منهجنا السلفي هو القادر على حلّ
مشاكل المجتمع وحياطة الدنيا بالدين وسياسة الناس بالشرع لنيل
المقاصد وحفظ الغايات ..

ومن أجل ذلك صبر مشايخ الدعوة – حفظهم الله في كل أرجاء
البلاد – على العنت والاضطهاد والسجن والتنكيل، حتى كانت العاقبة –
مع كل هذه الضغوط – ذيوع هذا المنهج، حتى ما ترك قرية ولا مدينة
ولا حيّا ولا شارعاً وأحياناً ولا بيتاً إلا دخل من نوره خيره – ولله الحمد
والمنة، وله الثناء الحسن والشكر الجميل – وصار الشباب يتهافت على
سماع مشايخ الدعوة وحضور حلق العلم، والاجتهاد في نشر الدعوة
وتعليم الناس الاعتقاد السلفي وما به تصح عبادتهم ومعاملاتهم،
وانتشرت الدورات العلمية والدروس المنهجية، وصارت الدعوة تضم

ملايين الخلق من سائر أطباق المجتمع, حتى القطاعات العسكرية والقانونية دخلها المنهج السلفي, لقد صار المنهج السلفي كالنور يتخلل جنبات المجتمع, وكالهواء يستنشقه كل أنف صحيح, هذا كله مع الضيق الأمني الشديد, ثم كانت الفضائيات الإسلامية فكان لها ما لها وعليها ما عليها!!

ما شاء الله لا قوة إلا بالله!! كانت العلاقات بين المشايخ – مع تباعد الأقطار – حسنة, بينهم الهاتفات, وكانت المناسبات مناسبات!! فرصة طيبة للتلاقي والالتقاء, وأحيانا البحث والمناقشة, وكانت الرحم العلمية قوية, وكان التناصح الدعوي – مع ضعفه أحيانا – قائما ولو بصورة, وكان هذا مفيدا في جمع الشباب حول منهج الدعوة السلفية, نعم, إن هذه الأعداد الغفيرة من شباب الدعوة السلفية – بارك الله فيهم – هم حصيلة الجهد الدعوي من مجموع المشايخ لا من شيخ معين, وكلهم اجتمعوا على حب المنهج وتفديته, هذا مع وجود مدارس في المنهج السلفي رحاها وقطب مدارها على أستاذها وشيخها, لكن كنا نربي تلاميذنا – هكذا في مدارسنا – على الاتباع والتحرر الفكري من قيود التقليد والتعصب وحب مشايخ الدعوة ونصرة المنهج والبذل للدعوة ورفعة الدين ونفع المسلمين الخ من المعاني الطيبة التي زرعناها في نفوس تلاميذنا وأحبتنا!!

ثم كانت أحداث (٢٥ يناير ٢٠١١ م) حيث قلبت الأمور رأسا على عقب, ذلك أنه بعد الأحداث بأقل من شهرين, شرع بعض الفضلاء في التصريح بإمكانية التفكير الجدي بإنشاء حزب سياسي سلفي, لكن صدر قانون الأحزاب الذي لا يمكن إقراره أو الدخول في بنوده, لأنه ينص على

الديموقراطية ويقيد إنشاء الأحزاب إلا وفق منظومة علمانية بغیضة، وهنا كانت الوقفة أنه لا يمكن الدخول في منهج المجرمين، بل لابد من استبانة الطريق وبيان الحق، وأن إعلام الناس بالمخططات الآثمة وعدم الدخول في ياسقهم ضرورة من ضرورات المنهج، لكن حدث ما لم يتصور!!

لقد ذهب بعض المشايخ - سامحهم الله - إلى الدخول في هذا الياسق الحزبي، وأخذوا يقننون بالوهم العلمي هذا الدخول المزري بالأدلة الضعيفة تارة وبالأدلة الصحيحة التي أولوها تارة أخرى، فوقعوا فيما وقع فيه أهل الغلط من الدّور بين هذين الآتونين : دليل غير صحيح، و دليل غير صريح فكان ذلك سببا في كثير من الاضطراب!! لقد خدع جماهير من إخواننا وشباب دعوتنا الأحباء - وكلهم محب للدعوة - بالتقنين الوهمي للعمل السياسي السلفي، وظنوه - بسبب حسن الظن دون دراسة علمية أو مناقشة منهجية - من دين الله؛ لاسيما هذه الفزاعة التي رفعها إخواننا المشايخ نريد مزاحمة العلمانيين!!

وتحت هذه الراية مزاحمة العلمانيين تم تحويل الرصيد الدعوي السلفي كله تقريبا لصالح الدعوة السياسية الحزبية، وتم إيقاد أحزاب السلفيين بهذا الشباب الطاهر المبارك المعظم حقا للشرع المحب فعلا لأهل العلم؛ لكنهم بهذا التخويف صاروا أداة طيعة في يد من يخطط لاغتيال الدعوة السلفية وضربها في سويدائها!! إنني أقولها وبصراحة: إن القوة الفعلية التي تخيف جبابرة الأرض هي الدعوة السلفية، وكان القرار: لابد من ضربها وإلغائها وحيدها عن سبيل المؤمنين!! لقد درسوا وأيقنوا أنهم لن يستطيعوا ذلك من الخارج، فلماذا لا نقوم بتأنيسها وترويضها

بوضع اللجام في فمها وقودها إلى الهاوية!! كل هذا تحت مسمى العمل السياسي الحزبي، فالالتزام السياسي الحزبي سيفرض نوعاً من الفقه الضروري يواكب طبيعة المرحلة، هذا الفقه سيمسح الدعوى ويجعلها أطلالاً يقف عليها المحبون للبكاء والتذكر!! فقبول الديمقراطية لا بأس تحت زعم التفريق بين الآليات، والأصول والفلسفة، وهذا تفريق عجيب!!

وأحياناً القول بأننا نقبل الديمقراطية لأننا فرغناها من خصائصها!! كلام يضلُّ به عوام الشباب السلفي - أيده الله وأنا بصيرته - وبهذا الفقه المغلوط تغيرت فتاوانا إلى فتاوانا المستأنسة المسيئة بمشروعية دخول البرلمان، وبفقه المرحلة أجاز فقهاء المرحلة - سامحهم الله - ترشيح النساء لدخول البرلمان وأوهموا الناس بأنهم سيكونون في ذيل القائمة وأنهم سيزاحمون بالنسوة العلمانيين!! بل الأدهى والأمر: قبول النصارى عبدة الصليب والقول بأنهم يقبلون الشريعة ويرضون بحكمها، وهذا قيد عجيب!!

إنه واقع الانفلات الدعوي باسم الدعوة، وتأسيس الحزبية باسم الدين، والويل والثبور لمن جهر بالحق، إنه مُخَدَّل! إنه يعمل في مربع الأعداء!! إنه لا يفهم القضية!!! ... لقد مُزج الحزب بالدعوة، والدين بالتدين، والشرع بالرأي، والاجتهاد بالظن، لقد صار معيار الالتزام الحقيقي عند إخواننا - سامحهم الله - هو الالتزام الحزبي والعمل السياسي!! إن مناقشات الحزب وندواته يُعلن عنها وتكون في المساجد، وصار أمناء الحزب في طول البلاد وعرضها هم طلبة العلم الذين أسلموا مقاديرهم لمن يقودهم دون فكر أو تفكير أو مناقشة أو بحث، إنه التقليد،

لكن ليس هو التقليد المذهبي، إنما هو أشد وأعظم ضراوة، إنه التقليد الحزبي والالتزام السياسي باسم السلفية والدعوة السلفية منه براء ... إن هذا الواقع ينذر بمستقبل وخيم على الدعوة السلفية التي نحبها ونفديها ونعمل باسمها وتحت لوائها، ونحن أحق بها من غيرنا ممن حَرَف وزايد ...

إنني أدعو إخواني المشايخ - حفظهم الله - مَنْ تلوَّثوا بهذا الإثم: أن يغسلوا أيديهم من هذا القذر الفكري وأن يلزموا طريق منهج الدعوة السلفية (التوحيد - الاتباع - التزكية) (العلم - العمل - الدعوة - الصبر - نفع المسلمين)، كما أدعو أحبتي المشايخ - حفظهم الله - الذين لم يشاركوا في هذا الإثم أن يعلنوا كلمة الحق؛ ليعلم شباب دعوتنا - حفظهم الله - وبارك الله فيهم - أن من مشايخهم من يلزم منهج الدعوة ولا يُصَرِّف عنها، أدعو الجميع أن يغتنموا هذه الفرصة وألا يضيعوها، فالجرمون ماضون في مخططهم، ولن يمكننا من الأمر حتى نترك ديننا، وعندها يرضون عنا، يجب علينا أن نلزم مواقفنا وأن نحافظ على ثغورنا وحصوننا، ومن أراد أن يزاحم العلمانيين فليزاحمهم وفق السنن الشرعية من تعليم الأمة، وجهادهم بالحجة والبرهان، ومن أراد أن يرفع سقف المزاحمة إلى البرلمان - وهذا من باب الإلزام والتنزل - فهناك الإخوان على هذا الثغر!!

إننا لم نصنع شيئاً ولم نقدم شيئاً، وها هي ذي مظاهراتنا لم تغير من الأمر شيئاً، بل إن زخم الإجرام قد كثر عن أنيابه ورتب صفوفه ليعتد بباطله وانتفاشه، وليضرم النار في البلاد بأوراق هي جاهزة كورقة الأقباط النصارى أو ورقة النوبة أو غيرها من الأوراق، وقد تم

ذلك بتجارب ثبت عجز السلفيين السياسيين عن فعل أي إيجابية في الاتجاه الصحيح، كما ألمحت في مقالتي السابقة الموسومة بـ نصيحة ما قبل الطوفان ﷺ، أين الأخوات الأسيرات في الأديرة والكنائس؟ أين وعد المجلس العسكري بالإفراج عن الأسيرات يوم (٢٥/٥/٢٠١١ م) وإلى اليوم لم يتم شيء!! بل قد سجن المدافعون عن الأسيرات حتى تاريخه!! وبدلاً من جمع الشباب السلفي على المنهج وتعليم الدين جمع الشباب على الحزب والعمل السياسي!

وأصبح الولاء والبراء الآن على الحزب، وصار المشايخ - سامحهم الله - يطوفون الآفاق لا للدعوة إلى الله لكن للدعوة إلى الحزب، فانقلبوا من دعاة إلى مُحَرِّبين مُحَرِّبين (بفتح الزاي المشددة وكسرهما) فالله الله يامشايخ السلفية السياسية، فلكم في القلب منزلة، ونظن فيكم من الخير والفضيلة الكثير الكثير، ووالله تراجعكم عن هذا اللعب والظن واللهو والتخوض في مال المسلمين لهو أليق بكم وبجلالتكم وفضيلتكم ومكانتكم التي هي في القلب عظيمة، والعود أحمد، وصلى الله وسلم وبارك على النبي الحبيب محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

أيضا، من نحن؟ وماذا نريد؟

للشيخ الدكتور : أحمد النقيب

إن منهج الدعوة السلفية هو المنهج الوحيد الذي يُعبّر عن إرث النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ؛ ذلك أن المنهج يمثل في طرحه وتصوّره إرثاً موفّقاً حافظت عليه الأجيال من لدن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى ما قبل شهر مارس ٢٠١١م، ثم بعد ذلك شهر مايو ٢٠١١م حيث تمّ اعتماد نظام جماعة الدعوة السلفية بدلا من: الدعوة السلفية.

إذن: حدث تغيير من المنهج إلى الجماعة، من الاتساع والمرونة والرحمة والعلم ونفع الأمة إلى فكر الجماعة، والويل لمن خالف والشبور لمن عارض ... فارق بين هذا التصوّر الضيق الغرور وبين منهج الرسل القائم على دعائيتين عمليتين هما: (١) الإصلاح، (٢) النصح، وتأمّل سيرة كل الأنبياء لتجد هذا.

قال - سبحانه - في قصة شعيب: إن أريد إلّا الإصلاح ما استطعت (هود: ٨٨)، ووصف الله العمل المُتقبّل من المؤمنين بأنه صالح، فقال - سبحانه - : أمّا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى (السجدة: ١٩)، وقال: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما (الفتح: ٢٩)، وذكر ربنا أنه لا يُضيع لمن أصلح أجرا فقال: إنا لا نُضيع أجر المصلحين (الأعراف: ١٧٠).

وهكذا بركة الإصلاح وكونه من منهج النبوة: ما ذُكرت هذه الكلمة إلّا محمودة، وكانت كل معانيها تدور حول الخير والبركة والتوفيق والأجر، مثل: (أصلح - أصلح - يُصلح - صالح - مُصلح - إصلاح - صالحات - الصُّلح -)

ونجد في معنى النصيحة التي هي إصلاح العيب وسدُّ الخلل وإخلاص التوجيه والإرشاد والتوعية والتعليم والتربية، نجد ما يدلُّ على أن منهج الرسل هو: نصيحة الأمة بتحقيق هذه المعاني كلها، فقال - سبحانه - : قال يا قوم لقد أبلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم ولكن لا تحبُّون الناصحين (الأعراف: ٧٩) ، وقال - سبحانه - عن بعض الرسل لأقوامهم : ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم (هود: ٣٤).

لقد استمرَّ هذا المنهج جليًا واضحًا عبر القرون الإصلاح والتُّصح، يشمل هذا كل ما يتعلّق بالكون على مُستوى الإنسان أو الحيوان أو الأرض، حتى البحر أو الماء...

إن الإصلاح والتُّصح يُمثل منهج حياة ينعم بها المُستمسك، ليُظهر بهما (لا إله إلّا الله)، وبهذا المنهج اجتمعت الأمة حول علمائها، وكانت كلمة أهل العلم عبر القرون هي الكلمة التي تعتبرها الأمة ركيزة وقاعدة الانطلاق، لقد آمنت الأمة عبر القرون أن العلماء لا يتزاحمون على الدنيا، بل هم أهل الله وخاصته، وهم طُلاب الآخرة، هم أصحاب السهر والفكر والتدبر والذكر والتواصي والصبر،

وهكذا كنا معاشر الدعوة السلفية ما زاحمنا أحدا على دنيا، ولو أن حكم الخافقين شرقا وغربا جُمع في لعبة لها عجل لتدفع إلى عالم سلفي ما قبلها؛ لأن أعيننا - نحن علماء وطلبة العلم السلفي - ليست على الحكم، وإنما هي على الأمة، لا نريد حكم الناس ولا أن نفرض عليهم الوصاية، بل نريد إصلاح الأمة ليعيش الإسلام واقعا عمليا ملموسا، ويصير القرآن نبراس حياة حقيقية يلفح قلوب المؤمنين فينعشها بالإيمان، ويشد عزمها لمواصلة المسير إلى الله - سبحانه - ، فيجتمع أرباب الإيمان من أرباب المنهج السلفي تحت ظلال القرآن وصحيح السنة بفهم سلف الأمة، هكذا كنا، وهكذا عرفنا؛ ولهذا وفّقنا وتأيدنا، ولهذا أحببنا وانتشرت دعوتنا.

إن ما يحدث الآن خطيئة؛ لأننا أفرغنا المضامين من حقائقها، وأشغلنا الأمة في غير نفعها، بل في منافسات ومزاحمات غير شريفة، تركنا منابر العلم والعمل والدعوة والتواصي إلى منابر الحزبية البغيضة، تحت وهم: أن الحزب ظهير الدعوة، وأن الحزب هو مظهر الدعوة وناصرها، وأنه من خلال الحزب نعمل بالدعوة بما لا يمكن للدعوة أن تعمل بنفسها (هكذا !!!)

فما الذي حدث لنعيش هذا الوهم القاتل؟ ونظفر بهذا الطمع الذي هو الفقر الحاضر؟... صرنا كالإخوان، وهؤلاء لهم ما يُبرر فعلهم، لكن: ما هي مبررات تنازلاتنا من قبول الديموقراطية (بصورة): ترشيح النساء في القوائم السلفية!! - إدخال النصارى - فتح الحزب لكل المصريين - تغييب الشعارات الإسلامية -

إن القوالب الحزبية الضاربة في الحزب السلفي لا تزال فارغة، وملؤها بغير الأكفاء مُصيبة، وتركها مُصيبة، فماذا سيفعل الحزبيون السلفيون؟! إن الحزبيين السلفيين كانوا يُدرّسون فقه الخلاف في حلقاتهم، ويرتلون كتابهم المقدس في هذه المسألة، فيا ترى: ماذا سيصنعون مع مُخالفهم المستمسكين بالمنهج السلفي الذين رفضوا فكرة الجماعة والحزب وحجور الضباب السياسية، وأبوا إلا بالمنهج الذي ورثوه، ولم يرضوا أبداً بتحريف المنهج أو تغييره!!

ماذا سيصنع سالكوا حجور السياسة من الحزبيين السلفيين؟! لقد بدأوها حرباً فوق المنابر، إنهم يتهمون مُخالفهم بأنهم مُخدّلة، وربما مُبتدعة!! وربما عملاء لفلول النظام!!! وربما عملاء للمُخابرات الأمريكية!!!! إنهم يُحذرون منهم، ويخوِّفون الشباب الطاهر النقي التقى من أن يسمع إلى من استمسك بالمنهج بالخلق العفيف الذي لا يجرح أحداً ولا يزايد على الحطّ من أحد ...

إنني من هذا المنبر أناشدُ شباب الدعوة السلفية الطاهر الذين دائماً — وأقسم بالله — أحبّهم حبا أتوسّلُ به إلى ربي سبحانه، أناشدهم ألا يدخلوا حجور الضباب، وأن يلتزموا بمنهج العلم والدعوة والعمل ونفع المسلمين، وأقول: إن الحزب السلفي مُراحمة ومُنافسة ليس للعلمانيين، وإنما هو لفصيل إسلامي آخر، تعودّ على التنازلات وهذه من شيمهم تحت شماعة المصلحة، فمن رأى من إخواني أنه لا بُدَّ أن يؤدي فريضة الوقت من الانتخابات وإذا لم يفعل أثمَ (ولا أظنُّ ذلك — إن شاء الله —) فعليه أن يؤيّد من سبق في التضحيات والتنازلات وكان خبيراً متمرساً، وأعني بهم: الإخوان، إن كان الحزبيون السلفيون — صدقاً — يخافون على

البلد من العلمانيين ويريدون مُزاحمتهم فلا تتنازلوا، بل اتركوا ذلك لمن كان خليقا بهذا؛ لأنكم أظهر وأشرف وأنقى من ذلك، لكن أن تخلطوا — متآثرين مُخلطين على المُقلدة والعوام — بين الحزب والدعوة فهذه خطيئة كبرى.

أتوسّل إليكم أيها المشايخ الكرام، وعلى رأسكم من رأيتُه في المنام في غير صورته (ولن أسميه) — غاية في السوء وبشاعة المنظر، كان ذلك قبل الأحداث بأشهر ... أتوسّل إليكم، وأجثوا على ركبتيّ بين أيديكم ضارعا باكيا أن ترحموا شباب الدعوة السلفية، وألا تقذفوا به في أتون الحزب!!!

الحزبية السياسية والصفقة الخاسرة، قراءة تأملية

للشيخ الدكتور : أحمد النقيب

لا يخفى على بصير أن الحزب السياسي يعني حكومة؛ فتجد في الدول التي تزعم الديمقراطية أن الأحزاب تتعاور على مقاعد الحكومة، فهذا في السلطة، والمعارض في الظل يُمارس حكماً أيضاً، والكل مُتعاون في خدمة البلد وتحقيق مصالحه ...

أما عندنا في مصر: فإن الأحزاب ليست كذلك، أحزاب هشة لا تعتمد على أجنداث عملية حقيقية ولا خبرات صادقة في حمل همّ الأمة وعلاج مشاكل البلاد التعليمية والبحثية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية والسياسية والدينية والعسكرية والدولية والإقليمية ... وغيرها.

إنما هي أبواق تتكلم كثيراً، ولا تعمل إلا قليلاً، ومن حال فهم الجد في تحقيق موعود نظري يُصادم بطائفة عظيمة من الصعوبات التي ربما لم يفكر فيها ...

فالفكر يسبق العمل، وبذا فإن من الرائق للحزبيين أن تكون تصوراتهم دقيقة، وعندهم فرق عمل كاملة لها من الخبرة والحرفية والمهنية ما يمكن أن يميزهم عن غيرهم، وهذا كله في سياق ونسق الحزب ...

هذا ما يوجد عند غيرنا، أما نحن: فإنّ الحزب السلفي فكرة وقياماً وانتشاراً خلال أشهر!! أين الخبرات؟ لأننا لم نعمل شيئاً للأمة، ومن هنا سيعتمد الحزب السلفي على طائفة، ويتحرك من خلال طائفة، متخلياً بذلك عن فكر الأمة والأخذ بيدها، وهذه خسارة كبيرة؛ لأن الحزب السلفي سيحرق رصيده الذي رباه قبل الحزب؛ لأنه في الحقيقة: (صورة كبيرة وضجيج كبير)، لكن لم يُقدّم شيئاً للأمة، ولن يُقدّم!!!

نعم، الأمة في حاجة إلى بناء إيماني وتربوي، ولكن لن يكون ذلك إلّا بالدعوة والفتن والبلاء وتسليط المجرمين على الموحدين، وعندها يكون النصر والتأييد، أمّا بهذه الصورة: فلا نزال في دائرة (الجماعة) لا (الأمة)، إن التراخي والغرور الذي يولده الحزب يقلبنا من (مُجاهدين) بالعلم والعمل والدعوة، إلى (مُستأنسين) بالحزب! رغبةً في حصد المصالح الموهومة، وحاشا وكلّا أن يكون هذا في دين محمد - صلى الله عليه وسلم - ، الذي لا يرضى أن نبيع ديننا ونخسر ماضيّنا، أو أن يكون سيغنا وراء رجال الأعمال ليحملوا التبعات المالية والإدارية (أحياناً) للحزب.

إن صفوفنا في الداخل تحتاج إلى إعادة صياغة وتنسيق وترتيب ليس إدارياً ولا مصلحياً ولا هوائياً، وإنما تحتاج إلى صياغة إيمانية تربوية عالية، لكن أن يكون هذا حالنا من ضعف الجنود والأتباع!!

إن الاعتماد على كثرة العدد فقط وسعة الانتشار لمُدعاة إلى سرعة السقوط!! وهذه سنة كونية، فغير القادر على بناء صفّه الداخلي عاجز عن بناء الأمة ونفعها، فلماذا نعيش الوهم ونسابق الأمل الخادع!!؟

إن إخوة يوسف - كذبا - لما أرادوا أن يُقنعوا أباهم بإخراج يوسف - عليه السلام - معهم؛ لينفذوا كيدهم، قدم لهم يعقوب ما به اتكأوا عليه في كيدهم، وهو الخوف عليه من الذئب!! فكان ردهم: لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون (يوسف: ١٤)، أي: إذا كنا لا نقدر على دفع الذئب عن أخينا: فنحن أعجز أن ندفعه عن أغنامنا، وقيل: لخاسرون: لجاهلون بحقه، وقيل: عاجزون، وعند الطبري: لعجز هالكون.

فكذلك: من يزعم أنه سيفعل كذا وكذا من الآمال ليغرر بها الناحبين، وهو في الداخل أعجز أن يفعل شيئا حقا، إنه عاجز هالك، فاعتبروا يا أولي الأبصار .. أما القول: (بأن هذا واجب المرحلة، وفقه الوقت يقتضي سرعة المشاركة والتحرُّب، فهذه ضرورة، ونحن متعجلون، والوقت ضيق، ليس أمامنا وقت!! (التوراة) توشك الأكلة أن يتقاسموها فنريد حظنا منها، وليكن ما يكن من قبول النصارى، وجواز بناء الكنائس، وعدم المطالبة بالإفراج عن الأسيرات المسلمات، وقبول الديموقراطية - زعما أننا ستفرغ مضمونها من حقيقة الحكم لنجعله لله سبحانه!! - وفتح الحزب لكل المصريين هكذا!!!، وقبول قانون الأحزاب، واستضافة القُسُس في مؤتمرات الحزب، ومنع رفع شعارات مقاطعة ساويرس في المؤتمرات الحزبية).

لماذا هذا كله؟! (لأننا نخاف أن يُسيطر العلمانيون على البلد، ويضعوا دستورا يُضيق الخناق على الدعوة والدعاة!!)، والجواب:

أعط صوتك لمن هم أقدم من الحزبيين السلفيين في باب التنازلات والتدحرج الفكري، وهم جماعات الدعوة الإسلامية العاملة.

هَبْ أَنْ ذَلِكَ قَدْ حَدَثَ، فَمَا الضَّيْرُ؟! قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ، فَلْنَصْبِرْ وَلْنَحْتَسِبْ، وَلْنَسْتَمِرَّ فِي حَالِنَا قَبْلَ أَحْدَاثِ (يناير ٢٠١١م) حَتَّى لَوْ قَتَلْنَا أَوْ سُجِّتَا: سَتَهَبُ الْأُمَّةُ لِلدِّفَاعِ عَنَّا بِفَضْلِ اللَّهِ، وَسَنَكُونُ قَادَةَ الْأُمَّةِ الَّذِينَ لَمْ يَتَنَازَلُوا عَنْ دِينِهِمْ أَوْ دَعْوَتِهِمْ!!!

وصفوة القول: مع ضيق الوقت — إِنْ أَنْ الْوَقْتُ مُتَّسِعٌ مَا دَامَتِ الرُّوحُ تَخْفَقُ فِي الْبَدَنِ — أَقُولُ لِإِخْوَانِي وَأَحِبَّتِي مِنَ الْمَشَايخِ سَدَّدْهُمْ اللَّهُ إِلَى الْيُسْرَى: ارْجِعُوا عَنْ هَذَا الطَّرِيقِ، وَالزَّمُوا طَرِيقَ الدَّعْوَةِ، وَاجْتَمِعُوا عَلَى السَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ بِالتَّزَاهِمِ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ، لَا التَّزَاهِمِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَائِلُكُمْ — وَكَذَلِكَ الْأَجْيَالُ الصَّاعِدَةُ —، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْتَعِدُّوا بِمَا يَكُونُ لَائِقًا لَكُمْ وَلِجَلَالَتِكُمْ وَمَكَانَتِكُمْ فِي قَلْبِي وَقَلْبِ كُلِّ مُحِبٍّ لَكُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ.

أَخَذَ اللَّهُ — تَعَالَى — بِأَيْدِينَا إِلَى طَرِيقِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ.

حزب النور:

بين الإسلام والجاهلية الأوربية

للشيخ: أبي زرار. أحمد عشوش

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران: ١٠٢]، (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) [النساء: ١]، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ` يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) [الأحزاب: ٧١]

أما بعد...

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وما قل وكفى خير مما كثر وألهى وإنما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين.

ثم أما بعد...

فهذه نصيحة اقتضتها حقوق الأخوة الإيمانية فيما بيننا وبين
إخوة الدعوة السلفية بالإسكندرية خاصة لما لهم في نفوسنا ونفوس
غيرنا من المحبة والولاء بقدر ما فيهم من الطاعة وحسن الدعوة إلى الله -
عز وجل- ورفعهم لشعار

الخير كل الخير في اتباع من سلف والشر كل الشر في ابتداع من خلف

ولقد جاء زمان على هذه الدعوة وهي تفرد الله -عز وجل- بالعبادة
والنسك وتوحد النبي -صلى الله عليه وسلم- بالاتباع، وكانت هذه
الأخيرة من نقاط التميز الواضحة في هذه الدعوة ولهذا أحببناها
وناصرناها، وما زلنا مستعدين لمناصرتها طالما أنها تمسكت بتوحيد الله
-عز وجل- بالعبادة وتوحيد النبي -صلى الله عليه وسلم- بالاتباع،
وقد كنا نتمنى ألا يأتي على هذه الدعوة ما أتى على غيرها من الدعوات،
فعندما يطول المدى وتتضخم الدعوة وينتشر أبنائها في أنحاء مختلفة
تأخذ دوافع التغيير مجالها وتتتابع عليها الفتن ومع كل فتنة تفقد
الدعوة ثوابتها واحداً بعد الآخر حتى تنكر نفسها وينكرها من عرفها
حق المعرفة وتصبح دعوة أخرى غير التي كانت، ويتم هذا كله تحت
شعار مصلحة الدعوة أو تحت شعار المصلحة العامة ومراعاة الواقع.

وهذه الشعارات وإن كانت براقية لامعة فهي بالحققيقة خادعة
ومفسدة، وتأتي الفتنة دائماً من الغلط أو المغالطة في تحديد ماهية
المصالح والمفاسد والقراءة المغالطة أو المغالطة للواقع.

فالغلط في تحديد المصالح والمفاسد والقراءة المغلوطة للواقع تؤدي في النهاية إلى التحريف الشرعي وتزوير الواقع وهذا لا يرضى به مسلم بل ولا يرضى به منصف أياً كان، وتحريف الشرع وتزوير الواقع هو عين الفتنة لا أقول فتنة فرد بل فتنة أمة وذلك لما يؤدي إليه من طمس الحقائق الشرعية الواضحة الجلية التي لا تقبل الجدل ولا المناقشة ولا الحوار لكونها مسلمات قطعية من دين الإسلام معلومة بالإضطرار كحق الله الخالص في التشريع، وأنه لا حق للبشر في أن يشرع من دون الله عز وجل.

تطمس هذه الحقيقة بالمصالح والمفاسد المتهومة والقراءة المغالطة والمغالطة للواقع فيغدوا التشريع حقاً للبشر تقرر من أجله سلطة التشريع ويقال للناس نرضى باختيار الشعب للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهكذا يفسد فهم العامة فضلاً عن طلاب العلم للحقائق والمصطلحات الشرعية ومن ثم يفسد فهمهم للدين وللواقع على حد سواء، ويؤدي ذلك بدوره إلى التلبيس الذي هو أخص خصائص اليهود بل هو مهمتهم التاريخية، والتلبيس يؤدي إلى ترويج المناهج الكفرية الشركية تحت عناوين ومسميات إسلامية فيحكم الكفر باسم الإسلام كمناداة البعض بالإشراكية الإسلامية... إلخ

فتأتى العناوين بيضاء وصفحاتها سوداء مظلمة وإذا كان الفهم الغالب للمصالح والمفاسد على هذا الوصف عين الفتنة لأنها تتحول إلى دعوة للإضلال وهذا يستوجب الحذر والمبالغة فى الحذر لكي يكون الداعية المسلم والجماعة المسلمة على بصيرة من أمرهما، فلا ينبغي لمسلم أن يخطو خطوة أو يدعو إلى دعوة سياسية أو غير سياسية إلا وقد

عرف حكم الإسلام في ذلك وأن يتمهل ويدرس ويفحص ويستعين بالله - عز وجل - ليهديه سواء السبيل، فكم من مسلم تعجل وخطى على غير بصيرة فلقد كتب واحد من كبار دعاة الإسلام كتاباً بعنوان إشتراكية الإسلام وكان أول من إكتوى بنار الإشتراكية في بلاده، ورأينا من دعى إلى الليبرالية السياسية ثم إحترق بنارها وإن في التاريخ المعاصر لعبر لمن يعتبر.

إلا أن المحزن أن يأتي التعجل المبني على مصالح ومفاسد متوهمة وقراءة غالطة ومغلوطة للواقع من أناس يعرفون العلوم الشرعية ويدرسونها لغيرهم ويدعون معرفة الواقع، وهم بالفعل قد عرفوا كثيراً من حقائقه ثم فجأة وبغير مقدمات تنتكس المسيرة وتنقلب المفاهيم فيغدو الباطل حقاً والحق باطلاً ويصبح التلبيس سيد الموقف السياسي بلا منازع عند كثير من أصحاب هذه التوجهات، ويزداد الأمر خطورة عندما يقع في هذا المعترك فصيل إسلامي المفترض فيه أنه من أنقى الدعوات لكونه يوحد النبي - صلى الله عليه وسلم - بالإتباع ويلزم غرز العلماء أو ينادى بذلك ومن أجل ذلك رفع شعار

الخير كل الخير في إتباع من سلف والشر كل الشر في إبتداع من خلف

فإذا بنا نفاجئ بهذا الفصيل وقد انقلب على معارفه ودعوته لينادى بدعوة جديدة تستند إلى مقررات فلاسفة العقد الإجتماعي في أوروبا من أمثال هوبز ولوك وجان جاك رسو ومونتسكيو وبنّام، فإذا بهذا الفصيل ينادى بمبادئ هؤلاء الفلاسفة في برنامج السياسي أعنى بذلك حزب النور

المنبثق عن الدعوة السلفية بالإسكندرية والذي نادى فى برنامجه بمقررات هوبز لوك ورسو ومونتسكيو فنادى بالآتي:

١- إقامة دولة عصرية حضارية متقدمة تجمع بين الأصالة والمعاصرة ذات رسالة حضارية راقية ترفع قيمة الأخلاق والفضيلة والقيم النبيلة [برنامج حزب النور :ص٧].وقد بين الحزب حقيقة الدولة التى يدعو إليها فقال:

٢- ويدعو الحزب لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمى بعيداً عن النموذج الشيوقراطى، الذى يدعو لدولة تدعى الحق الإلهى فى الحكم، وتحتكر وحدها الصواب فى الرأى، وكذلك بعيداً عن النموذج اللا دينى الذى يريد إقتلاع الأمة من جذورها وهويتها الثقافية. [برنامج حزب النور ص١٣].

فالحزب يدعو إلى قيام دولة عصرية على الأسس الحديثة، ومن المعلوم أن الأسس الحديثة هى أسس رسو ومونتسكيو وهذه الأسس هى وجود السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، هذا هو الأساس الأول والثانى هو الفصل بين السلطات الثلاث، إذ أنه لا حرية ولا عدالة عند رسو ومونتسكيو إلا بثلاثة أسس هي:

١- الإرادة العامة للأمة.

٢- إيجاد السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

٣- الفصل بين هذه السلطات.

والأساس الأول هو إرادة الأمة فهو الأساس الفاصل في النظرية السياسية الحديثة المعاصرة وإليه ترد كل التفاصيل والتأصيلات وهذا ما دعى إليه وتبناه حزب النور بالتمام حذو القذة بالقذة كما قال النبي — صلى الله عليه وسلم—.

٣- فقد قال حزب النور في برنامجه السياسي موضحاً ومفصلاً مفهوم الدولة العصرية التي ينادى بها وهي دولة على مقاسات رسو ومونتسكيو تعنى بالسلطات الثلاث والفصل بينها، قال الحزب: ﴿وإنما يدعو الحزب للدولة القائمة على تعدد المؤسسات والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، والتي تعمل بشكل متوازن ومتكامل، وتحمي الحريات وتحقق العدالة بين أبناء الوطن جميعاً وتحرص على تكافؤ الفرص وتحفظ الحقوق وتراعى معايير الشفافية والنزاهة، وتتلخص ملامح تلك الدولة في عناصر نوجزها فيما يلي. ثم لخص الحزب أهم الحقوق التي ينبغي الحفاظ عليها فقال:

١- حق المجتمع في تقرير نوع ومضمون تعاقدته مع من يحكمه ويسير شأنه العام في إطار من الشورى والديمقراطية وبعيداً عن التسلط والإستبداد.

٢- حق المجتمع في تحديد الإختيارات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية للدولة عبر مؤسسات تمثيلية له ذات مسؤولية وشفافية ومشكلة بكل مصداقية وحرية ونزاهة.

٣- حق المجتمع في اختيار من يديره وينظم شأنه العام.

٤- حق المجتمع في تقويم ومراقبة ومحاسبة من يدير وينظم شأنه العام.

٥- حق المجتمع في تنظيم نفسه والتعبير عن اختياراته المتنوعة [حزب النور ص ١٤، ١٥].

فهذه خمسة بنود من تسعة بنود لبيان أهم الحقوق، وهذه الخمسة التي ذكرناها منها ثلاثة مصادمة للإسلام وللشريعة فالحق الأول نادى الحزب فيه بحق المجتمع في نوع ومضمون تعاقد مع من يحكمه فماذا يعني الحزب بحق المجتمع في تقرير النوع والمضمون؟ فالمضمون هو الإسلام والشريعة الحاكمة التي نظمت الحكم وطريقته، فالحكم بالكتاب والسنة لا حيلة لأحد في ذلك، والحاكم لابد وأن يختار من قبل أهل الحل والعقد لا بالديمقراطية والانتخابات، ثم الأدهي والأمر الحق الثاني الذي ذكره الحزب حيث جعل من حق المجتمع تحديد الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فماذا بقي إذاً للإسلام؟! فالسياسة والاقتصاد هما صلب الشريعة الإسلامية فكيف يختار الشعب؟! ثم يقول الحزب في الحق الخامس حق المجتمع في تنظيم نفسه والتعبير عن اختياراته المتنوعة فما هي هذه الاختيارات؟!

وهل للمجتمع أن يختار مع وجود الشريعة الإسلامية ومع وجود الأوامر والنواهي والحلال والحرام؟!

٥- نادى حزب النور باستقلال القضاء واعتبره قضاءً عادلاً ونزيهاً لكونه يحكم بالقوانين الوضعية وهذه من الفجائع والفضائح المدوية وهل الإسلام يعترف بقضاء يحكم بالقوانين الوضعية؟! يقول برنامج حزب النور مؤكداً مبدأ مونتسكيو في الفصل بين السلطات ما نصه:

ضرورة مراعاة استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية فالسلطة القضائية متمثلة في المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والمحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض ونادى القضاة والجمعيات العمومية للمحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف ومكتب النائب العام، والتي لا بد أن تتمتع باستقلالية تامة دون توجيه أو إشراف من رئيس الجمهورية أو أي سلطة سيادية أخرى إلا هيئة التفتيش القضائي التابعة للمجلس الأعلى للقضاء حيث أن نزاهة القضاء واحترام المواطنين له قائم في الأصل على تطبيق العدالة في الفصل بين الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين ونظرته لهم على حد سواء دون تمييز أو تفضيل، فالقضاء العادل قضاء نزيه لا يرى إلا مواد القانون ويراعي تطبيقها [برنامج حزب النور ص ١٦، ١٧].

فهذا ما نادى به حزب النور الإسلامي وشدد على كلمة إسلامي وهل هناك حزب إسلامي يحترم القوانين الوضعية والقضاء الوضعي المستبيح للزنا واللواط والخمر والقمار، هل يكون إسلامياً وهو ينادي باستقلال هذا القضاء واحترامه فلا شك أن هذا إسلام لا نعرفه بل لا نعرفه الدعوة السلفية في سابق عهدها كما سوف أذكر عن رجلها الأول الشيخ برهامي وسيأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى، وليت الأمر وقف عند استقلال المؤسسة القضائية لكان الخطب هيناً لقد تعدى الجرم كل الحدود فنادى حزب النور بسيادة القانون:

٦- مناداة حزب النور بسيادة القانون قال حزب النور: إستقلالية المؤسسة القضائية وضمان توفير كافة الصلاحيات لها لفحص المستندات ونشر المعلومات والبحث والإستقصاء داخل كافة المؤسسات العاملة

للدولة دون استثناء مع تحقيق مبدأ الشفافية وسيادة القانون [برنامج حزب النور ص ٢٠] فإننا لله وإنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله فهذه جريمة دينية بكل المقاييس إنه إنحراف خطير عن الجادة واتباع غير سبيل المؤمنين وأقل ما يمكن أن يقال أن ذلك مدهانة وبجاجة سياسية، مدهانة لمن يرى أنه يسعه الخروج عن شريعة محمد -صلى الله عليه وسلم- كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى -عليه السلام-، فالمبدأ هو سيادة الشريعة لا سيادة القانون.

٧- مناداة حزب النور باحترام الإرادة العامة للشعب أو الأمة وكما هو معلوم فاحترام الإرادة العامة للأمة هو أهم أسس رسو ومونتسكيو أصحاب الأسس العصرية للدولة الحديثة راجع كتاب روح الشرائع لمونتسكيو وكتاب العقد الإجتماعي لرسو.

يقول حزب النور موافقاً لمونتسكيو ورسو: من الضروري احترام إرادة الشعب في اختيار هيئات السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعليه فإنه يجب اعتماد الانتخابات وسيلة لاختيار الممثلين للهيئات والمؤسسات المعبرة عن الجماعة الوطنية المصرية مثل عمداء الكليات ورؤساء الجامعات والإتحادات الطلابية والنقابات المهنية والمجالس المحلية والتشريعية، والعمد ورؤساء المدن والمحافظين، وكذلك يجب تقوية المجالس المحلية واختيار ممثليها عن طريق الانتخابات المباشرة الحرة والنزيهة ومنحها صلاحيات حقيقية لإدارة المناطق التي تمثلها بشكل لا مركزي [برنامج حزب النور ص ١٧] فهذه فضيحة من الفضائح وجناية عظيمة على دين الإسلام وأهله فاحترام إرادة الشعب في اختيار السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية هو إقرار

لأن يكون التشريع للبشر وهو ذاته قول العلمانية الذي نادى به حزب النور من قبل الأمة مصدر جميع السلطات، فقد كتب حزب النور ذلك في البرنامج الذي نشره على النت.

٨- مناداة حزب النور أن يكون الشعب مصدر جميع السلطات ، قال حزب النور في برنامجه الذي نشره على النت قبل حصوله على الترخيص مباشرة: الشعب مصدر جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وله الأحقية في تقرير الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة [برنامج حزب النور المنشور على موقعه قبل حصوله على الترخيص]، وعندما اعترضت أنا وغيري على هذه الفقره وأعلنتم أن هذا كفر عدلوا عنها إلى قولهم في البرنامج الرسمي: من الضروري إحترام إرادة الشعب في اختيار هيئات السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

فما زادوا على أن تلاعبوا بالكلمات وبقيت الحقيقة كما هي بل إن الرضى أعظم جرماً من قولهم الشعب مصدر السلطات لأن الرضى أمر يخصهم وكيف لمسلم أن يرضى بالتشريع من دون الله، أو يرضى بقضاء وضعي يستحل المحرمات من زنا ولواط وخمر وقمار سبجانك هذا بهتان عظيم.

٩- مناداة حزب النور بالديمقراطية في إطار الشريعة والإلتزام بالدستور.

إحترف حزب النور الجمع بين المتناقضات فهو يجمع بين الإيمان والكفر والحق والباطل في آن معاً ليكون حزباً عصرياً على أسس حديثة

فقد جمع بين الديمقراطية الكفرية والدستور المصري العلماني الرافض للدين المحرم للعمل السياسي على أساس ديني وبين إطار الشريعة الإسلامية، ولست أدري ماذا يعني الحزب بكلمة إطار فالإطار يعني السياج الخارجي أما الداخل والتفاصيل فليس من المشكل أن تكون كفراً يتبنى الديمقراطية والدستور العلماني.

يقول حزب النور في برنامجه: ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية وذلك بضرورة ممارسة الشعب حقه في حرية تكوين أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها في ضوء الإلتزام بالدستور وثوابت الأمة ونظامها، والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وكذلك حرية الشعب في اختيار نوابه وحكامه ومن يسوس أمره، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها وعزلها إذا ثبت انحرافها [برنامج حزب النور ص ١٧، ١٨].

فالديمقراطية هي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وحرية تكوين الأحزاب تقتضي السماح للشيوخ والمحدثين بحرية تكوين الأحزاب، والإلتزام بالدستور يعني عدم إنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني فكيف يكون ذلك في إطار الشريعة؟! إنه لا يمكن أن يكون حتى يلج الجمل في سم الخياط، ومن ثم فكل الألفاظ والكلمات التي كتبها حزب النور في برنامجه عن الشريعة الإسلامية لغو فارغ المضمون لا قيمة له في ظل إلتزام الحزب بهذه الأسس والمبادئ العلمانية التي سطرها بوضوح وقطع، ويبقى أن ما أشار إليه البرنامج من إشارات إلى الشريعة الإسلامية إنما هو لغو لخداع الجماهير المسلمة لتمرير الديمقراطية ومبادئها الحاكمة ليس إلا فحسب، فقد استعمل الحزب الشريعة الإسلامية في

البرنامج كوسيلة خداع لمن يثقون به، وقد حرص الحزب على أن يسوق إشارته للشريعة الإسلامية على ذات النمط الذي استعمله الدستور المصري فقال الحزب في برنامجه:

١٠- ولقد أظهرت الأمة بكافة أطرافها توافقاً شعبياً كبيراً على اعتماد الإسلام ديناً للدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية وكذلك مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وبناءً على ما تقدم فإننا في هذا المضمار نلتزم بما يلي:

الإلتزام بالمادة الثانية بالدستور المصري واعتبارها مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية ونظاماً عاماً وإطاراً ضابطاً لجميع الإجتهاادات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقانونية.

الإقرار بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم في الإحتكام إلى ديانتهم في أمور الأحوال الشخصية الخاصة بهم، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها والنظام العام والآداب فقانون الدولة يسري على المواطنين كلهم، ولا يصح لأحد أن يخرج عنه، وفيه ضمان تحقيق مبادئ العدالة الإجتماعية، وهو ما يمثل أسمى قواعد الحق والعدل والإنصاف بين المواطنين جميعاً [برنامج حزب النور ص ٨ ، ٩]، وهذا الذي قاله الحزب متابعاً فيه للدستور ما هو إلا خداع الجماهير المسلمة، ولقد ابتلع الحزب طعم العلمانية ففصل بين الدين والدولة إذ أن المادة الثانية من الدستور على وجه التحديد تفصل بين الدين والدولة فهي قد اعترفت بأن الإسلام دين الدولة لكنها لا تعترف به كدولة. وهذه دعوة علي عبد الرازق ولست أدري كيف سمحت الدعوة السلفية لنفسها وحزب النور

على وجه التحديد ومرجعه الديني الشيخ ياسر برهامي كيف سمحوا لأنفسهم أن ينادوا بما نادى به علي عبد الرازق من قبل من أن الإسلام دين لا دولة، هل المكر في صياغة العبارة في النص الدستوري في المادة الثانية استغفلهم ولم يفتنوا إلى نص المادة الثانية من الدستور المصري يقر بأن الإسلام دين وليس بدولة والنص واضح حيث يقول الإسلام دين الدولة لا أنه دولة إذ نص الدستور على حقيقة الدولة في المادة الأولى من الدستور حيث قال جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة فهذه هي الدولة دولة ديمقراطية تقوم على أساس المواطنة لا دخل للإسلام بها كدولة، وإنما الإسلام دين فقط لا حاكم، وهذه عقيدة من وضع الدستور وقد وضعه على علم بما يقول فالعلمانية المصرية لا تنكر أن يكون الإسلام دين لكنها تنكر أن يكون الإسلام دولة وهذا هو فحوى المادة الثانية من الدستور التي دعا السلفيون الناس إلى الخروج لتأييدها فهل تأيدون فصل الدين عن الدولة ؟ فإن كنتم تقولون الإسلام دين ودولة فلتردوا المادة الثانية من الدستور لأنهما لا يجتمعان، وتحسيناً للظن بكم نقول هذا من الإستغفال السياسي الذي وقع لكم.

ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع هو كلام فارغ المضمون لسببين:

الأول: أنه لم يقل الشريعة الإسلامية وإنما قال مبادئ الشريعة الإسلامية فما هي المبادئ ؟ فإذا كانت الضروريات الخمس من حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العرض وحفظ العقل وحفظ المال فإن هذه

الضروريات يشترك فيها كثير من الخلق لكن الإشكالية هي كيف تحفظ هذه الضروريات، فلا حفظ لهذه المبادئ إلا بشريعة الإسلام الحاكمة المهيمنة على غيرها من الشرائع أما الدستور والقانون فإنه يحقق المبادئ من خلال القانون الوضعي على حسب ما يراه المشرع الأوروبي فقد جاء في هذا الدستور ذاته في الباب الرابع تحت عنوان سيادة القانون مادة ٦٤ سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

مادة ٦٥ تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات.

مادة ٦٦ العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

مادة ٧٢ تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الإمتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة. [الدستور المصري ص ١٢ ، ١٣].

وقد جاء في الإعلان الدستوري الآتي :

مادة ١٩ العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

مادة ٢٤ تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الإمتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة. [الإعلان الدستوري الجديد ٢٠١١].

فإذا أخذنا في الإعتبار المادة الثالثة من الدستور المصري والتي قد جاءت بنصها في الإعلان الدستوري الجديد تحت عنوان:

مادة ٣ السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها، ويصون الوحدة الوطنية.

هذا هو نص الإعلان الدستوري وهو ذاته نص الدستور إلا أن الدستور زاد جملة على الوجه المبين في الدستور.

فهذا هو الدستور وهذا هو الإعلان الدستوري أضعه بين أيديكم وأيدي كل المسلمين ينادي بأن المبدأ هو سيادة القانون لا سيادة الشريعة الإسلامية وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، فلا يمكن التجريم والعقاب بنص شرعي، إذ هذا محال بنص الدستور كما ترون والقوانين تصدر وتنفذ باسم الشعب فلا مكان للشريعة نهائياً وهذه النصوص الدستورية هي الملزمة ولا إلزام للمادة الثانية من الدستور إطلاقاً وإليكم الدليل القاطع:

فقد نص القانون المدني في المادة الأولى على ترتيب مصادر التشريع فقال:

(باب تمهيدي- أحكام عامة- الفصل الأول- القانون وتطبيقه)

١- القانون والحق

مادة ١- (١) تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها.

(٢) فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة. [القانون المدني ص٢].

فهذا هو الواقع الحقيقي للمادة الثانية للدستور لا قيمة لها مطلقاً في عرف الدستور والقانون حيث نص الدستور على أن المبدأ هو سيادة القانون، ونص القانون المدني على أن القوانين الوضعية التي شرعتها المجالس النيابية هي التي تسري على جميع المسائل التي تتناولها نصوص القانون في لفظها وفحواها فالقانون هو السيد ثم رتب المصادر بشرط ألا يوجد نص من القانون الوضعي، فإذا وجد نص من القانون الوضعي فلا مكان للترتيب، إذاً الترتيب يأتي في حال عدم وجود نص من القانون الوضعي، والقانون لم يترك شيئاً بغير نصوص ولكن على سبيل الفرض فإذا لم يوجد نص في القانون الوضعي حكم القاضي بالعرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية لا بالشريعة فصار الترتيب على النحو الآتي:

١- القانون الوضعي.

٢- العرف.

٣- مبادئ الشريعة الإسلامية لا الشريعة.

٤- مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

وبين القانون المدني أنه لا يمكن إلغاء أي نص من القانون الوضعي إلا بتشريع لاحق من المجلس النيابي أو أن ينظم الموضوع المتعلق بالقانون من جديد، فلا يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية بأي حال مع وجود الدستور والقانون الوضعي.

تقول المادة الثانية من القانون المدني لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع النص التشريعي القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع [القانون المدني ص ٢].

فهذه المواد الدستورية والقانونية مانعة منعاً تاماً لتطبيق الشريعة الإسلامية، ولا يمكن أن تطبق الشريعة نهائياً إلا إذا تم إلغاء المواد التي ذكرتها من الدستور والقانون، وهذه المواد الدستورية والقانونية هي تمثيل حقيقي للجاهلية الغربية الأوروبية، وعلى الشيخ برهامي ودعاة حزب النور أن يلتزموا الفرقان الأسلامي الذي يفرق بين الحق والباطل بين الإسلام والجاهلية بين الإيمان والكفر لا أن يخادعوا المسلمين بنص المادة الثانية من الدستور التي تفصل الدين عن الدولة، وتجعل من الشريعة لفظاً هلامياً لا ينتج أي أثر في الواقع وهذا بذاته جريمة في حق الإسلام والمسلمين، لأن الواجب على الشيخ برهامي وحزبه هو البيان وإظهار الحق وفضح الباطل وإفساد مكر العلمانيين في الصياغات القانونية الخادعة، فكيف غفل الشيخ برهامي وحزبه عن بيان هذه النصوص الدستورية والقانونية الكفرية باعتراف الشيخ برهامي نفسه. فنحن إذا دعونا الناس إلى ماذا ندعوهم؟ أندعوهم إلى المادة الثانية والتي صاغها علماني عتيد كاره للإسلام ينادي فيها بفصل الدين عن

الدولة ويجعل من الشريعة مسخاً لا حقيقة له، فلقد استماتت الدعوة السلفية في دعوة الناس إلى المادة الثانية فأكدت بذلك خطة العلمانيين في فصل الدين عن الدولة وإن لم تقصد لكن هذه هي الحقيقة فخدعوا جماهير المسلمين وحرفوهم عما كان ينبغي عليهم، فلقد كان على الدعوة السلفية وحزب النور أن يدعوا جماهير المسلمين إلى الآتي:

١- إلغاء المواد الدستورية والقانونية المنادية بسيادة القانون الوضعي والممانعة في الوقت ذاته من تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢- إلغاء المواد الدستورية والقانونية المانعة من العمل السياسي على أساس ديني فكان لابد من الدعوة إلى أن يكون العمل السياسي على أساس إسلامي يستند إلى الكتاب والسنة.

٣- أن يقوموا بما أوجبه الله عليهم من بيان الحق الذي هو فرقان بين الحق والباطل، كان ولا بد من دعوة الناس إلى بديل إسلامي واضح، وكان ينبغي على حزب النور أن يتبنى بديلاً إسلامياً واضحاً بيناً بعيداً عن الكلمات المطاطة والنصوص فارغة المضمون التي تؤدي للعلمانية أكثر مما تؤدي للإسلام، فكنا نتمنى أن نقرأ في برنامج الحزب الواجبات التي يملها علينا الدين مثل أن يقول:

★ جمهورية مصر العربية دولة إسلامية نظامها يقوم على الشريعة الإسلامية وحدها وعلى أساس عدالة الإسلام، والشعب المصري جزء من العالم الإسلامي يعمل على تحقيق الوحدة الإسلامية الشاملة.

★ مصر دولة إسلامية والشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الوحيد لأنها تفي بالحوادث إما نصاً وإما قياساً، واللغة العربية هي لغتها الرسمية.

★ السيادة لله وحده - سبحانه وتعالى -، وهو - سبحانه وتعالى - المشرع فلا مشرع غيره - سبحانه -، والشعب ملزم بالشريعة ويدافع عنها، وأهل الذمة يوفى لهم بالذمة متى التزموا أن يكونوا أهل ذمة.

★ مصر دولة إسلامية يقوم النظام السياسي فيها على الشريعة الإسلامية، ولا يسمح فيها بالتحزب على غير الحق ونصرة الإسلام، ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي مخالفاً للشريعة الإسلامية، كما يحظر حظراً تاماً إنشاء أحزاب كفرية كالشيوعية والليبرالية الإباحية وغيرهما من مذاهب الكفر والإباحية.

★ المسلمون سواء تتكافأ دمائهم وهم يد على من سواهم يجير عليهم أديانهم ولا فرق بينهم إلا بالتقوى والعمل الصالح وليس الكافر بالمسلم، فالإسلام يعلو ولا يعلى عليه، ولكنه لا يظلم ذمي طالما وفى بذمته.

★ سيادة الشريعة الإسلامية أساس الحكم في الدولة.

★ تخضع الدولة للشريعة الإسلامية ويلتزم القضاء أحكام الشريعة الإسلامية في قضاءه، واستقلاله وحصانته من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية مالم يستوجب القاضي العزل.

★ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي إسلامي، ومن ارتكب جريمة فعليه جرمه.

★ أحكام الشريعة الإسلامية ملزمة لكل المسلمين ومن يمتنع عن تنفيذها وتعطيلها يعرض نفسه للعقاب الذي نصت عليه الشريعة الإسلامية من قتال المتنعين عن الشرائع إذا كانوا جماعة وإذا كانوا أفراداً يعزرون أو يقاتلون على التفصيل الذي جاءت به الشريعة.

★ تسري نصوص الشريعة الإسلامية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها.

★ لا يجوز الإحتكام إلى غير الشريعة الإسلامية فمن اعتقد أنه يسعه الخروج عن شريعة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام كفر بالله وارتد عن ملة الإسلام وناله العقاب.

كان ينبغي أن يكون هذا هو البرنامج مع أنني أعلم أن هذه البنود الإسلامية هي بمثابة قنابل سياسية عند العلمانيين والإباحيين والشيوعيين، ولكن لا عبرة بهذا لأنهم ملزمون بالشريعة وهم قلة غير مؤثرة في عقيدة الشعب المصري المسلم ولا في محبته لدين الإسلام، لكن الذي يقوي شوكتهم ويرفع عقيرتهم هو مDAHنة الإسلاميين لهم باستعمال ألفاظهم ومصطلحاتهم كالإرادة العامة للأمة، والرضى باختيار السلطات الثلاث والفصل بينها، وحرية تكوين الأحزاب حتى لو كانت كفرية أو ملحدة كالشيوعية وقبول العمل معهم على أساس لا ديني تطبيقاً للشرط الدستوري الوارد في الإعلان الدستوري الجديد والموجود في الدستور القديم ، والذي يمنع ممارسة أي نشاط سياسي على أساس ديني على مستوى البرامج والأهداف والقيادات أي أنه يحوا الإسلام محمواً من العمل السياسي وهذا حقيقة ما وقع في حزب النور،

فلقد انقاد للشروط الدستورية وقانون الأحزاب المصري واستبدل بالشرعية الديمقراطية ومبادئ هوبز ولوك ورسو ومونتسكيو وبنتم والتزم ذلك بنصوص واضحة ذكرت بعضاً منها، وعمد إلى كلمات مطاطة فارغة المضمون يعبر بها عن الشريعة مقلداً في ذلك العلمانيين الذين وضعوا الدستور ولقد كان ينبغي على هذا الحزب أن يبرأ أولاً من أصول العلمانية واللا دينية التي اشترطها الدستور وقانون الأحزاب فكيف يسمح هذا الحزب لنفسه بالعمل على غير أساس ديني كيف يرضى أن يتخلّى عن الدين جملة في السياسة والحكم والدين هنا هو الإسلام، كيف رضي لنفسه أن يشاركهم في إقرار السلطات الثلاث والفصل بينها وتحكيم إرادة الأمة وسيادة القانون؟!، وسيادة القانون نتيجة طبيعية لإرادة الأمة والسلطة التشريعية واللذان تمثلان دعائم أساسية وركينة في النظرية السياسية الحديثة، لقد كان ينبغي على حزب النور أن يكشف النتائج الخطيرة التي ترتبت على الأخذ بمبادئ رسو ومونتسكيو من احترام الإرادة العامة للأمة والسلطات الثلاث والفصل بينها، وسأذكر حزب النور هنا بمثالين فقط كنتيجة لتطبيق هذه النظرية السياسية والدولة الحديثة التي يدعوا إليها حزب النور، لقد استباح العلمانيون في مصر المحرمات القطعية المعلومة من الدين بالضرورة والتي لم تحل في أي شريعة من الشرائع كالزنا واللواط مستندين في ذلك إلى مبادئ رسو ومونتسكيو من تحكيم الإرادة العامة للأمة والسلطة التشريعية ممثلة في المجالس النيابية فقد صدر القانون المصري عام ١٩٤٩م وهو يستباح هذه المحرمات مستنداً إلى الديمقراطية والإرادة العامة للأمة والسلطة التشريعية، وسأتحف حزب النور بمثالين خطيرين يكشفان الحقيقة.

المثال الأول: زنا فيه الأب بابنته وأنجب منها سفاحاً ولم تجد سلطة الإتهام نصاً تجرمه به لأن القانون المصري يستبيح ذلك، انظر القضية رقم ٧٣٦٢ لسنة ١٩٩٢ جنح قسم بني سويف والتي زنا فيها الأب بابنته وأنجب منها سفاحاً ولم تجد سلطة الإتهام نصاً يطبق على الواقعة. [الحماية الجنائية للحق في صيانة العرض في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي دراسة مقارنة رسالة دكتوراة قدمت لجامعة القاهرة د. أشرف توفيق شمس الدين].

المثال الثاني: قضت محكمة النقض أن معاشرة رجل لامرأة معاشرة الأزواج لا تعد من أعمال الفسق والدعارة الماثمة قانوناً إذ أن المقصود بالتأثيم هو المباشرة مع الناس بغير تمييز. [نقض ١٨/١٠/١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٣٠ ص ٨٥].

وفي حكم الآخر قضت بأنه لا يصح إدانة المتهم إذا كان ما وقع منها أنها ساكنت رجلاً معيناً في منزل واحد وتكفل بالنفقة عليها مقابل الإتصال الجنسي. [نقض ٢٠/١٢/١٩٤٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ . ص ٩٩٤) المرجع السابق ص ١٤٦].

هذه نماذج أهديتها للشيخ برهامي ودعاة حزب النور الذين نادوا في البرنامج الحزبي لهم بمبدأ سيادة القانون، وننكر عليهم ولا نقبل منهم أن يقولوا في البرنامج السياسي لحزب النور بمبدأ سيادة القانون ثم يقولوا في المساجد أو في خلواتهم بغير ذلك، فهذه مدهانة ونفاق سياسي في أخطر الأمور وهو الإستحلال، فالقانون مستحل كيف ينادى بسيادته في البرنامج؟! وإن كانوا يقصدون بالقانون كما يبرر أتباعهم بأنهم يعنون به الشريعة فهذا عذر أقبح من الذنب لأنه والحالة هذه لا بد وأن

ينادي بمبدأ سيادة الشريعة على غيرها ولا بد وأن يبين بأن الإستحلال كفر وأنه لا يمكن قبول الكفر المجمع عليه أو المداهنة فيه، وهذه الحقائق التي أذكرها لا يجهلها الشيخ برهامي ولا دعاة حزبه فأقوال الشيخ برهامي السابقة تثبت علمه بهذه الأشياء وكذا تثبت موقفه الحاد منها قبل دخوله المعترك السياسي بما يثبت أن تلون حزب النور ومداهنته للعلمانيين في البرنامج إنما كانت عن هوى وقصد، وهذا الإستحلال الموجود بالقانون المصري أيده المحكمة الدستورية العليا إذ أنها رفضت الطعن على استحلال الزنا لكونه يخالف المادة الثانية من الدستور، وهذا نص لقضاء المحكمة الدستورية رفضت فيه الطعن بعدم دستورية المادة ٢٧٤ و ٢٧٧ من القانون الجنائي المتعلقة بزنا الأزواج والتي تستبيح الزنا، فقد جاء في كتاب التعليق على قوانين الدعارة والآداب والتشريعات الداخلية والدولية المكمل لها طبقاً لأحدث التعديلات تأليف القاضي المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد رئيس محكمة الإستئناف العالي بالإسكندرية والحاصل على الدكتوراة في القانون المقارن: قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية بجلسة ٢٠٠٤/٤/٤ بإثبات ترك المدعي للخصومة ورفض الدعوى وذلك بشأن الطعن بعدم دستورية المادتين ٢٧٤ و ٢٧٧ من قانون العقوبات فيما تضمنته من النص على معاقبة الزوجة الزانية وشريكها بالحبس وتعليق ذلك على طلب من الزوج والأدلة التي يجوز قبولها كحجه على الزنا وإنطوائها بذلك على مخالفة الشريعة الإسلامية تأسيساً على مخالفتها للمادة الثانية من الدستور بعد تعديلها وذلك في القضية رقم ٢٥٧ لسنة ٢٤ قضائية دستورية [المرجع السابق ذكره ص ٥٨]، وقد دأبت المحكمة الدستورية العليا على رفض الطعن بعدم دستورية القوانين المبيحه للزنا في القانون المصري وأيدت إباحة

الزنا في القانون المصري رغم مخالفته للمادة الثانية وللشريعة الإسلامية من باب أولى، وهذا إقرار للكفر فمن أقره يكفر وتسقط شريعة المحكمة الدستورية بهذا الإقرار إذ أنها بذلك دخلت في الكفر البواح حيث استحلّت الحرام القطعي، فكما هو معلوم أن الإجماع منعقد علي كفر من استحل الزنا، وقد دأبت هذه المحكمة على استباحة الزنا أنظر أحكام هذه المحكمة بشأن تأييد إباحة الزنا الواردة في المرجع السابق صفحات ٥٧، ٥٨، ٥٩. فقد أيدت المحكمة إباحة القانون الوضعي للزنا ولم تعدد بالمادة الثانية من الدستور ولا بالشريعة وذلك في قضايا عديدة وجلسات متعددة منها مثلاً:

١- جلسة ٣ / ٢ / ١٩٩٠ م وكان مطعوناً فيها علي المواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ وهي مواد تستبيح الزنا ولا تعاقب عليه إنما تعاقب على الخيانة الزوجية فقط وقد أيدت المحكمة الدستورية هذه الإباحية.

٢- كما قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية بجلسة ٢٠٠٠/٣/٤ م بعدم قبول الدعوى وذلك بشأن الطعن بعدم دستورية المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات وذلك في القضية ٢٢١ لسنة ١٩ قضائية دستورية والمنشورة بالجريدة المصرية العدد ١١ في ٢٠/٣/٢٠٠٠ م نفس الحال كان في جلسات ١٩٩٠/٢/٣ م و جلسة ٢٠٠٠/٣/٤ م إلخ [راجع المصدر السابق].

فهذه هي الحقيقة التي ينبغي أن يعلمها الشعب المصري المسلم والتي كان ينبغي على حزب النور ومرشده الشيخ برهامي أن يقوموا في بيانها لجماهير المسلمين وأنه لا يمكن السكوت على استحلال المحرمات القطعية

ولا إلباسها ثوب الشرعية ولا احترام المحكمة التي تقضي بشرعية الإستحلال ولا التحاكم إلى هذه المحاكم وكل هذه الأمور لا تخفى على الشيخ برهامي ودعاة حزب النور فما الذي منعهم من بيان ذلك؟! ولماذا لم يجرؤ على وضع مصطلح الدولة الإسلامية أو المناداة بأن تكون الشريعة الإسلامية هي الحاكمة والمهيمنة على غيرها من الشرائع وأن القانون الوضعي كفر بواح لاستحلاله المحرمات القطعية كالزنا، وأن القضاء العلماني المطبق للقانون الوضعي المستبيح للزنا واللواط والخمر والقمار لا يمكن أبداً أن يكون قضاءً شرعياً ولا مشروعاً ولا محترماً ولا أن ينادى باستقلاله.. ترى هل هناك مانع من ذكر هذه الحقائق غير التجاوب مع الدستور والقانون ومداهنة العلمانيين من أجل الحصول على رخصة الحزب.

إن جريمة الشيخ برهامي الكبرى وحزبه إنما هي قبوله للعمل السياسي من خلال الأحزاب على الشروط التي وضعها الدستور وقانون الأحزاب وأهمها على الإطلاق تحريم العمل السياسي على أساس ديني وحرمة قيام دولة دينية تتقيد بالحلال والحرام فليس أمام الحزب إلا دولة علمانية يعبر عنها بالمدنية أو يعبر عنها بدولة عصرية على أسس حديثة، لقد استجاب الشيخ برهامي للعبة السياسية بشروط العلمانيين فارتكب شططاً بإصدار برنامج حزب النور السياسي الذي اعتمد الجاهلية الأوربية ممثلة في نظرية العقد الإجتماعي ومبادئ مونتسكيو التي عددها برنامج الحزب كالإرادة العامة للأمة والسلطات الثلاث والفصل بينها... إلخ

ولا ينفع الشيخ برهامي ولا حزبه إفتاء الشيخ ابن باز وابن عثيمين بجواز دخول هذه المجالس النيابية لأنهم أفتوا على قاعدة واضحة المعالم وهي عدم إقرار الشرك المتمثل في التشريع من دون الله أو إقرار القانون الوضعي أو المناداة بسيادته، بل هم أفتوا بجواز دخول المجالس لمعارضة هذا وإعلانه بالكفر وبيان حقائق دين الإسلام ومع اختلافهما في الإفتاء بجواز دخول المجالس إلا أنه لا يمكن القول أن برنامج حزب النور وأقواله وأفعاله يخرج على فتوى الشيخين حتى يلج الجمل في سم الخياط، فحزب النور ينادي بسيادة القانون الوضعي وينادي باستقلال السلطة القضائية التي تحكم بالقانون الوضعي المستحل للزنا واللواط والربا والقمار وغيرها من المحرمات، كما أنه ينادي باحترام إرادة الشعب في اختيار هيئاته الثلاث وينادي بتحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية، وينادي بعدم التمييز بين المسلم والنصراني، وأنا أتحدى حزب النور والشيخ برهامي أن يأتوا بحرف واحد عن الشيخين يبيح ذلك أو يجيزه بل إن الشيخ برهامي نفسه اشترط لمن يدخل المجالس بغرض تطبيق الشرع أن يعلن البراءة من الأصل الذي قامت عليه المجالس من التشريع لغير الله، فهل أعلن حزب النور براءته من هذا الأصل الكفري وأين نجد هذه البراءة في برنامج الحزب؟! لقد رضي الحزب باختيار الشعب للسلطة التشريعية فأين هي البراءة؟!!

البراءة تتمثل في أن يقول الحزب في برنامجه أن التشريع حق خالص لله وأنه يمتنع على البشر أن يشرعوا من دون الله وأن من شرع فقد أشرك، أين نجد هذه البراءة في برنامج الحزب؟! دلونا عليها، بل إن عين الفتنة هي قبول الشيخ برهامي وحزبه المشاركة السياسية من خلال

الأحزاب دون أن يبرأوا من الأصول الشريكية التي ألزم بها الدستور وقانون الأحزاب كل من أراد العمل السياسي من خلال الأحزاب وهذا ما سافصله بالبحث إن شاء الله تعالى، وليعلم أن الذي أوقع الشيخ برهامي وحزبه في هذه المهواة إنما هو قبوله للعمل السياسي وفقاً لشروط الدستور وقانون الأحزاب السياسية المصري وأنه لا مستند ديني أبداً للشيخ وحزبه فيما سطره في البرنامج بل السند الديني ضده ونقيضه على طول الخط وليس أدل على ذلك من كلام الشيخ برهامي نفسه السابق على دخوله العمل السياسي أي قبل الثورة وإليك ما كان يقوله الشيخ برهامي بحق الدستور والقانون والقضاء والإرادة العامة للأمة وعرض الشريعة على الشعب ليقول الشعب أتطبق أم لا وأرجو من القارئ أن يقارن بين برنامج الحزب وأقوال الشيخ برهامي التي سطرها قبل ذلك فإليك أقواله كما سطرها:

أولاً: قال الشيخ برهامي في رسالته المسماة في مواجهة الفتن:

وهنا سؤال لابد أن نفقه اجابته: إذا كنا الآن في زمن الدعاة على أبواب جهنم فمن هؤلاء الدعاة ؟

من أحق الناس بهذا الإسم في زماننا دعاة العلمانية والديموقراطية والقومية والوطنية والإشتركية وغيرها من المناهج التي ليست من الإسلام وإنما للخداع فقط حتى ينجذب الناس إليهم فهؤلاء ينطبق عليهم وصف الرسول صلى الله عليه وسلم: من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا قلوبهم قلوب شيطان في جثمان إنس [في مواجهه الفتن ٢٨، ٢٩].

ثانياً: جاء فى كتاب الشيخ برهامى السلفية ومناهج التغيير ما نصه:

٥- فارق أساسى وكبير بين الحكم الإسلامى والحكم العلمانى الديمقراطى: فتشريعات الحكم الإسلامى تبنى على الكتاب والسنة وهو يوجب الحكم بما أنزل الله ويرى العدول عن ذلك فسقاً وظلماً وكفراً، فلا يمكن الفصل بين الدين والدولة فى نظر الإسلام، أما الحكم العلمانى الديمقراطى فمصدر السلطة عنده هو الشعب، وتشريعاته تبنى على إرادته وهواه، فلا بد للسلطة من الحفاظ على رغبة الشعب ومرضاته ولا يمكن لها أن تعدل عن إرادة الشعب وهواه حتى لو أدى ذلك إلى تحليل الزنا واللواط والخمر، فالمبادئ والتشريعات كلها عرضة للتغيير والتبديل فى الحكم العلمانى والديمقراطى حسب ما تطلبه الأغلبية.

ثالثاً: قال الشيخ برهامى فى مقالته سالفه الذكر:

٩- الأحزاب التى تقوم على مبادئ العلمانية والديمقراطية والإشتراكية والشيوعية وغيرها من المبادئ الوضعية التى تخالف أصل الإيمان والإسلام من فصل الدين عن الدولة وأنظمة المجتمع والمساواة بين الملل كلها، واحترام الكفر والردة وقبولها، كتعدد الشرائع لا يفسد للود قضية كما يزعمون، كل هذا من العصبية الجاهلية والولاء للكافرين والمنافقين مما يستوجب على كل مسلم رده وهجره ومحاربته والتبرؤ منه كما قال تعالى: (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ

إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا
[النساء: ١٤٠].

رابعاً: قال الشيخ برهامي في مقالته سالفه الذكر:

٧- لا يجوز شرعاً عرض الشريعة الإسلامية على الأفراد ليقولوا
أُتطبق أم لا تطبق، قال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً)
[النساء: ٦٥]، وقال سبحانه: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ
ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً) [الأحزاب: ٣٦]، وحكى الشافعي الإجماع من الصحابة
فمن بعدهم على أنه من استبانت له سنة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس أياً كان.

خامساً: قال الشيخ برهامي في مقالته سالفه الذكر:

٨- المجالس التشريعية التي تسن قوانين مخالفة للشرع يلزمون بها
العباد، وترى أن للأغلبية أن تفرض رأيها حتى ولو كان مخالفاً للشرع
مجالس كفرية وهؤلاء هم الشركاء الذين عناهم رب العزة بقوله: (أَمْ لَهُمْ
شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) [الشورى: ٢١].

سادساً: قال الشيخ برهامي في مقالته سالفه الذكر:

وأما عن حكم دخول هذه المجالس والمشاركة فيها فإن الحكم يختلف باختلاف الداخل والمشارك، وكما يقولون الحكم على شيء فرع عن تصوره، ولكل صورة حكمها:

أولاً: حكم الداخل والمشارك بغرض تحقيق الديمقراطية بإباحة التشريع لغير الله طالما كان حكماً للأغلبية، فهذا شرك منافٍ للتوحيد إلا أن يكون صاحبه جاهلاً أو متأولاً ولم تبلغه الحجة فلا يكفر بعينه حتى تقام عليه الحجة الرسالية.

ثانياً: الداخل والمشارك بغرض تطبيق الشرع بشرط إعلان البراءة من الأصل الذي قامت عليه المجالس من التشريع لغير الله فهذا من المسائل الإجتهدية المعاصرة وهو مختلف فيه بين العلماء المعاصرين على قولين:

القول الأول: أن المشاركة في ذلك بغرض تطبيق الشرع طاعة إذا كانت المصلحة في ذلك.

القول الثاني: أن المشاركة في ذلك لا تجوز، وهذه المشاركة من باب الذنوب والمعاصي وليست من باب الكفر والردة لأن المشارك حقق البراءة اعتقاداً ولم يطبقها عملاً.

موقف الدعوة: ترى الدعوة عدم المشاركة في هذه المجالس المسماة بالتشريعية سواء بالترشيح أو الانتخاب أو المساعدة لأي من الاتجاهات المشاركة فيها وذلك لغلبة الظن بحصول مفسد أكبر بناء على الممارسات السابقة وإن كنا نقر أن الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة خلاف معتبر، ولو تفاوت بين الطاعة والمعصية، لأن كلا الفريقين يريد خدمة

الإسلام ويقر بالبديهيّات والمسلمات التي ذكرناها في أول كلامنا، وما نراه اليوم في الجزائر رأينا مثله بالأمس في تركيا وكيف أن الديمقراطية مثل صنم العجوة الذي كان يصنعه المشرك فإذا جاع أكله، فالحكام العلمانيون إذا أحسوا بأى خطورة على مواقعهم وأن الإسلاميين على مقربة من الحكم سيسارعون بحل المجالس النيابية والأحزاب ويكون الجيش مستعداً دائماً وفوراً لإجهاض هذه الديمقراطية التي اخترعوها، لهذا وغيره نرى أن الحل البرلماني على ضوء ما طرحناه ليس هو الطريق ﷺ. [السلفية ومناهج التغيير مقال للشيخ برهامي].

وبعد فهذه أقوال الشيخ برهامي واضحة بينة قاطعة في رفض الديمقراطية والمجالس النيابية وأنه لا حل عن طريق المجالس وأنه لا ينبغي أن تعرض الشريعة على الناس ليقولوا أنطبقها أم لا وقد رأينا كيف اشترط الشيخ برهامي في كلامه هنا إعلان البراءة من الأصل الذي قامت عليه المجالس التي تشرع من دون الله وأن هذا شرط أساسي لمن أراد المشاركة في العملية السياسية ومن المؤسف أن حزب النور لم يعلن هذه البراءة التي كان ينبغي عليه أن يعلنها واضحة جلية والله أسأل أن يهديني ويهديهم سواء السبيل وأن يبصرنا بالحق ويلهمنا العمل به ويغفر لنا ولهم ويعف عنا وعنهم وإلى تفاصيل الموضوع على صفحات البحث إن شاء الله.

كتبه؛ أحمد عشوش، أبو نزار

نصائح لطالبي الحق

النصيحة الأولى : احذروا الدفاع عن الباطل

بما أنه اتضح لنا جلياً أن الانتخابات محرمة, فإن من المفسد بقاء أي مسلم أو أي جماعة في مقام الدفاع عنها, وبالذات في حق من علم أو سمع بتحريمها, فقد قال الله مخاطباً نبيه : [إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحيماً] النساء.

فربنا جل شأنه يذكر نبيه أنه صاحب حق, متبع له وحاكم به, ومتحاكم إليه, وأنه ليس بحاجة أبداً إلى المدافعة عن صاحب خيانة, ويدعوه إلى الاستغفار مما يمكن أن يكون قد حصل منه ثم يوجه الله التحذير مرة ثانية لنبيه , فيقول: [ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً] النساء.

ولا تغفل عن العقوبة هنا, فربنا يقول: [إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً] □ .

والآيات في ذكر فضائح من لا يخشون الله واضحة, كقوله سبحانه وتعالى: [يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطاً] النساء.

فأين المضر؟ وأين الذهاب؟ وإلى من يلجأ مَنْ أحاط الله به علماً وقدرة وسمعاً وبصراً؟، فهو في نظر الله وفي قبضته وتحت سيطرته وقهره.. وقد صار خوفه من الناس لا من الله.

ومهما يمكن أن يقدمه المدافع والمجادل عن الباطل وصاحبه، فإنه لا يغني عن صاحبه شيئاً يوم القيامة، قال الله سبحانه وتعالى: [ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أمّن يكون عليهم وكيلاً] النساء.

وهل الخير كله إلا يوم القيامة؟.

وهل الشر كله إلا يوم القيامة؟.

يوم لا ولي ولا نصير ولا شفيع ولا مجير ولا مغيث ولا مدافع إلا الله [وَعَنَتِ الوجوه للحي القيوم وقد خاب من حمل ظلماً] طه.

وقد جاء عند أبي داود وابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: ((من أعان على خصومة بظلم، لم يزل في سخط الله حتى ينزع)).

وقال : ((إن العبد ليتكلم بالكلمة، ما يتبين فيها، يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب)) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإذا كانت الكلمة الواحدة من الشر تهوي بصاحبها في جهنم هذه المسافة الطويلة! فما بالك بمن هذا حاله ليله ونهاره!!

أخي المسلم:

لا تأمن العواقب ما دمت على هذه الأخطاء, فإنك ما تدري إلا وأشد أعدائك هو أخوك المسلم, الذي لم يدخل في هذه الأمراض, وأنت تعرف حقوق المسلم, وما أخطر الوقوع في مخالفتها, فقد قال : ((سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)) متفق عليه من حديث ابن مسعود. وقال □ ((بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم)) رواه مسلم من حديث أبي هريرة. فالشر الذي يجلبه المحتقر للمسلم يفوق كثيراً من الشرور, ويكفيه مصيبة هذا الفعل, فقد حمل نفسه ما لا يطيق.

حذّر من التلاعب بحق المسلمين, فقد قال : ((من أكل برجل مسلم أكلة أطعمه الله مثلها من نار جهنم, ومن اكتسب برجل مسلم ثوباً, ألبسه الله مثله يوم القيامة من نار جهنم)) رواه الحاكم وأبو داود وأحمد عن المستورد بن شداد رضي الله عنه.

فما أخطر هذا العذاب على من جعل المسلم وسيلته للوصول إلى مآربه وأهدافه!!.

حسبك يا أخي المسلم أن تكون ناصحاً للمسلمين, وعليك بنفسك.

والله المستعان.

النصيحة الثانية : احذروا اعتقاد القول قبل الدليل

اعلم أيها المسلم أن من الآفات في الدعوة إلى الله عز وجل؛ اعتقاد القول قبل معرفة دليله، ولأن هذا فيه تقوّل على الله عز وجل بغير علم، قال تعالى: [ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً] الإسراء، وقال سبحانه وتعالى: [ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم] النحل.

وقد جعل الله التقوّل عليه بدون علمه من أكبر الكبائر، قال تعالى: [قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون] الأعراف.

فانظر إلى هذا الوعيد الشديد، لمن قال: هذا حلال وهذا حرام، ولم يستند إلى أدلة شرعية.

وهذا النهي موجه إلينا جميعاً؛ للعالم والجاهل والحاكم والمحكوم، وإذا اجتهد المسلم في قضية لم يبلغه حكمها الشرعي، أو لم تكن هذه القضية من الأمور الشرعية الجلية؛ فلا يُشرع له أن يقول: هذا حكم الله، بل يقول: هذا حكمي واجتهادي.

فقد روى مسلم والأربعة والدارمي من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأُمير من أمرائه -وهو يوصيه:-

((... وإن حاصرت حصناً، فأرادوا أن ينزلوا على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله، أم لا)).

فالأخوة الذين يفتون بشرعية الانتخابات يا ليتهم قالوا: اجتهد بعض العلماء، ونحن اجتهدنا، فقد نكون مصيبين، وقد نكون مخطئين، وقد خالفنا غيرنا، ولهم مكانة علمية... إلى آخر هذا الكلام. ولكن يصدر عن الأحكام بأن من لم يشارك في الانتخابات فهو آثم أو منافق أو عميل أو جاسوس أو من المخابرات الأمريكية أو غير ذلك، مثل قولهم إن الانتخابات فريضة شرعية واجبة.

وكل هذه الأحكام صادرة عن طريق الهوى، وكيف لا يكون هوى، وهو إيجاب على الناس أن يقبلوا نظاماً طاغوتياً، قد عرفت أضراره للقاصي والداني؟

ولم يستطيعوا أن يأتوا بدليل واحد ينص على جواز المسألة. والأدلة في ذلك قاطعة بالتحريم، وإنما يستندون إلى آيات لا تدل على ما يدعونه، وقواعد فقهية وأصولية يضعونها في غير محلها.

النصيحة الثالثة : خذوا العلم من أهله

اعلم أخي المسلم حفظك الله: أنه لا يستقيم دينك إلا بتلقي العلم الشرعي من أهله - وهم علماء السنة والجماعة - لأنهم يحرصون على التمسك بالكتاب والسنة على فهم السلف الصالح في مجال الاعتقاد والسياسة والمنهج والدعوة إلى الله والمعاملة مع الأعداء من يهود ونصارى وأذئابهم.

وقد قال النبي ﷺ : ((البركة مع أكابرهم)) رواه ابن حبان وأبو نعيم والحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس، وجاء من حديث غيره.

وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: لا يزال الناس بخير ما أخذوا عن أكابرهم، فإذا أخذوا العلم عن صغارهم وشرارهم هلكوا.

وأقوال أهل العلم كثيرة في أهمية أخذ العلم من أهله. فقد ذكر مسلم في مقدمة (صحيحه) بسند صحيح عن محمد ابن سيرين أنه قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

وجاء عن ابن عمر أنه قال: دينك دينك، دمك ولحمك، فخذ عن الذين استقاموا، ولا تأخذ عن الذي مالوا.

وقال الإمام مالك: أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل، تركنا ما علمنا من سنة رسول الله ﷺ لقوله؟!.

وقال بعض العلماء: إني لأسمع النكتة -أي الفائدة- من القوم، فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين هما كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وقال الإمام أحمد: لا تقلدني، ولا تقلد الأوزاعي ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا.

وقال الإمام الشافعي: أجمع المسلمون أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس ذكره ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله).

وقال ابن عبد البر في الكتاب المذكور: أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: وهذا كما قال أبو عمر رحمه الله - يعني ابن عبد البر - والرسول قد أطلع الله عز وجل على هذه الاختلافات الواقعة في الأمة، فأرشدنا إلى أن علاجها التمسك بسنته وسنة صحابته، فقال: ((.. من يعيش منكم، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور)) رواه أبو داود وغيره من حديث العرباض رضي الله عنه.

فالرسول ﷺ لم يرشد أي مسلم إلى أن يدخل في أي حزب من الأحزاب المبتدعة، وإنما أرشد إلى الرجوع إلى هديه وهدى أصحابه. وهذا لا يكون إلا عن طريق علماء يتمسكون بهديه وهدى صحابته، ويعرفون ذلك جيداً، ويسرون عليه سيراً صحيحاً، لا ادعاءً كما هو حاصل من بعض من يدعون سلفية المنهج وعصرية المواجهة.

النصيحة الرابعة : لطلبة العلم

ننصح طلبة العلم الشرعي أن يُقبلوا على الاستفادة من كتاب الله ومن سنة رسول الله على منهج سلف الأمة ومن تبعهم، والتزود من هذا العلم النافع، إذ أن هذا الإقبال والتوجه العظيم يجعلهم بإذن الله ينتفعون بهذا العلم، ويصيرون ممن اقتدى بالسلف الصالح، وسار على نهجهم، ونال هذا الخير العظيم، ويرجى لهم أن يكونوا في الآخرة مع من قال الله فيهم: [ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ذلك الفضل من الله] النساء.

وأنصحهم أيضاً بعدم كثرة الجدل والخصام مع المخالفين، إذ أن كثرة الجدل والخصام تقسي القلوب، وتنافر الطباع وتذهب الحرمة التي شرعها الله للمؤمن.

وننصحهم أيضاً أن يكونوا على أخلاق عالية طيبة مع المخالف، فكما أننا لا نقبل ما عند المخالف من أخطاء قديماً وحديثاً، فكذلك نستعمل العدل والإنصاف معه، قال تعالى: [ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى]، وقال سبحانه وتعالى: [يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً] النساء.

فنحن مع المخالف نطيع الله ولا نعصيه، نطبق حكم الله عليه ولا نتجاوز الحدود الشرعية مع المخالفين والمبتدعة، ونعتقد أن بيان الخطأ

أو التحذير منه من قول القسط والشهادة به, ومن العدل الذي هو أقرب للتقوى.

ولا يجوز لأي مسلم وبالذات العلماء وطلبة العلم أن يخرجوا عن هذا, لأن الخروج عن ذلك يضرنا ضرراً بالغاً, لأننا نكون بذلك قد عصينا الله, ونخدم المخالف فيما هو عليه من المخالفة, فإن المخالف يستغل هذه المهاترات لنشر شبهاته, إلى جانب ما يحصل من ضياع للأوقات, وشغل للفكر, وكثرة الشرود في العبادة.

وكل مسألة تشكّل عليك يا طالب العلم, فارجعها إلى العلماء, وإياك أن تسابق العلماء, ظناً منك أنك أعلم وأدرك لهذه القضايا, واحرص على الدعوة إلى الله.

بل إن أي شخص لا يتقيّد بهذا القيد المذكور -وهو رد المسائل إلى أهلها- يعد شاذاً وأخشى عليه من الفشل.

اسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفعني وإخواني المسلمين جميعاً بهذه النصيحة, إنه خير مسؤول.

قصيدة الفساد واليموقراطية

محمد الصادق مفلس. مدرس بجامعة الإيمان "عضو مجلس النواب السابق"

خطابي ليس بدعاً في الخطابي	إلى الأحزاب طلاب الصواب
بذلت القول والرحمن حسبي	رجاء النفع في يوم الحسابي
كذلك أرتجي بالقول رشداً	يُزيل يقينته وهم السراب
غَرَتْنَا فتنه الدهماء غزواً	كما قال النبي بلا ارتياب
تصيب المسلمين بكل أرض	وما يغني مصاب عن مصاب
فحامت في حمى الإسلام حتى	تشعب جمعنا أي انشعاب
وأضحى الدين فسطاطين: هذا	على صدق وهذا في كذاب
صحافات سخافات خراب	وتلفاز لإنجاز الخراب
صُحُونٌ في حُصُونٍ جارفات	جذور الخير من عمق الثراب
وتمْيِيعٌ وتضييعٌ وقبح	ونشرٌ للرذيلة في الشباب
وتجويعٌ وتطبيعٌ وفتح	لأمريكا لتدخل كل باب
مُراباةٌ وعولمةٌ ونُزَع	لأية شوكة ولأي ناب
وللتسوان شهرٌ كل شهر	مساواةٌ ونُبتٌ للكتاب

حَمَلْنَا بَعْدَهُمْ فِكْرَ التَّسَاوِي	فَجَاءَتْنَا الْجَنَادُ بِالْعِقَابِ
وَكَمْ مِنْ مُتَكَرِّقٍ صَارَ عُرْفًا	بِتَقْرِيبِ الْخَطَابِ مِنَ الْخَطَابِ
وَأَلْوَانِ الْخَلَاعَةِ أَلْفُ لَوْنٍ	بَلَا رَدْعٍ.. وَعَزَفٍ كَالشَّرَابِ
وَعُرْسُ كُلِّ يَوْمٍ وَانْتِخَابٍ	تَعِيشُ الدَّهْرَ أَعْرَاسُ انْتِخَابِ
وَلِلْعُمَالِ تَرْشِيحٌ وَفِرَزٌ	وَلِلطَّلَابِ مِنْ أَجْلِ الطَّلَابِ
وَلِلْفَتَانِ وَالْحَيِّطَانِ فُورٌ	نُقَابَاتُ تَكَالٍ بَلَا حِسَابِ
يَعِيشُ النَّاخِبُونَ عَلَى ظُنُونٍ	وَقَانُونَ لَتَمْلِكِ السَّحَابِ
وَكَمْ أَفْتَوْا جُهُودًا أَوْ نُقُودًا	وَكَمْ سَارُوا ذُهَابًا فِي إِيَابِ
فَلَمْ يَجْنُوا سِوَى هَمٍّ طَوِيلٍ	وَأَوْهَامٍ بِتَبْيِيضِ الْعُرَابِ
وَلَوْ عَمِلُوا قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ	عَلَى نَوْرِ لِعَادُوا بِالْجَوَابِ
وَلِلتَزْوِيرِ فَنِّ لَا يُبَارَى	وَقَدْ يعلُوا الرُّؤْيُبُضُ كَالشَّهَابِ
وَمَنْ لَمْ يَفْعَلِ التَّزْوِيرَ مَكْرًا	أَعَادَ الْفُوزَ قَهْرًا بِانْقِلَابِ
وَأَحْلَامِ التَّدَاوُلِ فِي انْتِخَابِ	لأَحْكَامِ التَّحَايُلِ فِي انْتِخَابِ
وَإِنَّا فِي الْحَدِيثِ لَفِي زَمَانٍ	يُقَامُ الْمَلِكُ جَبْرًا بِالْحِرَابِ
وَقَدْ جَزَمَ الرَّسُولُ فَلَا مَجَالَ	لِتَنْظِيرِ وَأَحْلَامِ كَذَابِ

سَلُّوا مِصْرًا، سَلُّوا الْإِخْوَانَ فِيهَا	سَلُّوا الْأُتْرَاقَ وَالْيَمَنَ الْمُعْتَى
أَمَّا تَكْفِي تَجَارِبُهُمْ دُرُوسًا	وَمَا جَنَّتِ الْجَزَائِرُ مِنْ مُصَابٍ
وَزِدْ يَا صَاحٍ؛ فَالْمُقْرَاطُ نُهْجٌ	لِيَرْتَدَّعَ الْمُؤَمِّلُ فِي السَّرَابِ
دِمُقْرَاطِيَّةٌ وَرَدَتْ شَعَارًا	يُنَاقِضُ غَايَةَ نُهْجِ الْكِتَابِ
تَخَادَعُ كُلَّ قَوْمٍ كُلَّ يَوْمٍ	مُزَيِّنَةٌ مُزَيِّفَةُ الثِّيَابِ
يُسَاوِي الْوَعْدُ وَالْمُرْتَدُّ فِيهَا	بِأَلْفَاظٍ مُنْمَقَةٍ عَذَابِ
بَلِ التَّدْلِيلُ بِالْقُرْآنِ رَأْيٌ	بِأكْبَرِ عَالَمٍ بَلِّ بِالصَّحَابِي
يَقُولُونَ الشَّرِيعَةُ نَفْسُ تَدْيِينِهَا	يُسَاوِي أَيَّ رَأْيٍ فِي الْخُطَابِ
وَفِي التَّصْنُوتِ حَسْمٌ وَاخْتِيَارٌ	وَيُثَخِّثُهَا الدَّنَابُ بِأَلْفِ نَابِ
فَهَلْ قَدْ أَصْبَحَ الْمُقْرَاطُ رَبًّا	وَكَمْ حَسَمُوا بِإِسْقَاطِ الصَّوَابِ
وَهَلْ هُوَ سَافِرٌ عِنْدَ النَّصَارَى؟	وَفِي الْقَاعَاتِ يُعْبَدُ بِالنِّصَابِ؟
وَبِالشُّوْرَى يُشَبِّهُهُ أَنْاسٌ	وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْحِجَابِ؟
يُجَارِي نُهْجَهُ نَفَرٌ نَفِيرٌ	وَأَيْنَ التَّبَرُّ مِنْ أَدْنَى التَّرَابِ
فَطُورًا قَدَرُوا فِي الصَّمْتِ عَذْرًا	مَجَارَاةً لِتَخْفِيفِ الْخَرَابِ
	وَطُورًا فِي مُسَايَرَةِ الرِّكَابِ

وطوراً يُفْحَمُ الْإِرْهَابُ قَسْراً	ولا يخلو الجهادُ مِنَ الْمَصَابِ
وتمضي المتكرراتُ بلا أنَاةٍ	وتسرع بالجميعِ إلى تَبَابٍ
ونهي المتكرراتُ به نَجَاةٍ	ولكن المجاري كمُ يُحَابِي
ونعصي كي تُطِيعَ ولا فلاحُ	لمن شاب الوسيلةَ بالشَّيَابِ
وما الطاعاتُ تَطْلُبُ بالمعاصي	ولا الغاياتُ تَكْسِبُ بالمُعَابِ
وإنَّ التَّارِكِينَ لَمُنْكَرَاتٍ	بزعم الجدِّ في نيلِ اكْتِسَابِ
كمُصْطَادِ الْجَرَادَةِ بَعْدَ جُهْدٍ	وعشرُ قد هربنَ مِنَ الْجَرَابِ
ومَنْ رَكِبَ السَّفِينَ بلا احتسابٍ	سيغرق في السفين مع الصَّحَابِ
ومن للمدبرين يَكُنْ جَلِيساً	يَكُنْ أيضاً شَرِيكاً في الْعَذَابِ
وأنت بمنطقِ الْمُقْرَاطِ حُرٌّ	فكيف تلام من اجل الغيابِ؟
ولو دخلَ الْفَرْتَجَةُ جُحْرَ ضَبٍ	فهل تلج الجحور مع الضبابِ؟
ولن ترضى الذيولُ وإن حرصنا	فأذْيَالُ الذَّنَابِ مِنَ الذَّنَابِ
وهل ترضى اليهودُ أو النَّصَارَى	وقد حَكَمَ الْكِتَابُ بلا ارتيابِ
وللإسلامِ ربٌّ لَنْ تَضِيْعُوا	وإدْمانُ التَّنَازُلِ شرٌّ غَابِ
وحسبُ العاجزين عن التناهي	إذا حجبوا التَّهَانِي عن خرابِ

فقل للحائرين: كفى اغتراباً فلن ترثوا الخلافة باغتراب
وخلط الدين بالطاغوت تكر وإن طرقت المؤمن كل باب
ومن رام الحلاوة لم ينلها إذا خلط الحلاوة بالثراب
وهذا القول قول من خير تشبع من سراب وانتخاب
وهذي الفتنة الكبرى بلاء فكن يا صاح من أهل الصواب
وما قصد القصيدة لوم قوم ولكن دعوة نحو الإياب
أقدمها عموماً لا خصوصاً لمن شرفوا بميراث الكتاب
لكل المسلمين بكل أرض وأرجو الله حُسنًا في الثواب

من كتاب : تنوير الظلمات بكشف مفسد الانتخابات

وهي النهاية فإلى كل مهيب للسلفية: هل هذه نقاط اتفاق بيننا؟

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد

فبعد هذه الأحداث المتتابعة ، وما رأينا من اتجاهات متصارعة ، وبعد دخول الباطل على الحق ، وممرارة نحسها في الحلق ، فما تربينا عليه طوال السنين كسلفيين ، راح أدراج رياح الإخوان المسلمين ، وصار اهل العلم هم التوابع ، وسمعنا الأخبار في كل الجوامع ، واصبح المحرك جمهور العوام ، فصار الميدان هو الإمام ، فكل عمل يستدل على صحته ، وتوضح مشروعيته ، فالأدلة حمالة ، والألسنة قوالة ، فصار الخلاف شديدا ، واصبح الخصم عنيدا ، وكل ينتصر لشيخه ، وسرَّ كل شيخ بفرخه ، ونسينا الثوابت والأصول ، واستملحنا القول المقول ، ولأنني إلى حوار المخالف تواق ، رأيت أن أكتب نقاط الاتفاق، راجيا المولى أن يحيي فينا الأمل ، لذا رأيت أن أذكر بهذه الجمل ، علها تجد آذانا صاغية وقلوبا صافية:

١. أن الشرع الاسلامي من كتاب وسنة يشمل كل أمور حياتنا في كل عصر ومصر .. ولكن قد يشكل علينا مسألة فهم بعض النصوص لذا فأصحاب المنهج السلفي اذا اختلفوا في فهم النص رجعوا لفهم السلف.. وأظن اننا متفقون على هذا ومن قال غير ذلك فقد اتهم الشرع بالنقصان.

٢. أن مثل هذه الوقائع الجارية لا بد لها من باب في الشرع الحنيف فهي ليست اجتهدانية لأن مسألة الحكم وولاية الأمور من أبواب العقيدة المهمة لذا فلنجمع النصوص في هذا الباب وإن اختلفنا في فهمها فلنرجع لفهم السلف ولا يقول قائل ان الوضع الآن مختلف لأننا مأمورون باتباع فهم السلف قال تعالى : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ

بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تَوَلَّى مَا تَوَلَّى
وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) [النساء ١١٥]

٣. ولا يقول قائل أيضا ان الوضع الآن مختلف فيكون لازم كلامه أن القرآن والسنة غير مناسبين لهذا الزمان وأنا أربأ به أن يكون معتقدا لقائله.

٤. أننا ومع كامل الاحترام لكل المشايخ المعاصرين إلا أنهم ليسوا بمعصومين.

٥. أننا — ومع كامل التقدير لكل من بذل شيئا لدين الله عز وجل - تعلمنا من هؤلاء المشايخ وبكلامهم وأقسموا عليه أمامنا أنهم لا يرتقون ليكونوا طلاب علم حقيقيين وهذا صريح كلامهم .

٦. أننا متفقون أن كل إنسان لا تؤمن عليه الفتنة فقد ذل أكابر العلماء في محنة خلق القرآن ولم يثبت الا امام السنة أحمد بن حنبل.

٧. ومن هذا المنطلق فإن العبرة ليست بكثرة الموافقين للقول في المسألة وانما العبرة بقوة الاستدلال ولذلك نحن نرد أحيانا قول الشافعي أو مالك أو احمد بل وقول الجمهور — وهم من هم — إذا عارض نصا.

٨. أن أئمة هذا العصر المتفق عليهم إجمالا — والا فهناك من يعارضهم ولكنه غير معتبر عندنا كسلفيين — هم ابن باز و الألباني وابن العثيمين رحمهم الله تعالى .

٩. أن من حضر درسا لواحد من هؤلاء الثلاثة صار شيئا بمفهومنا الآن ومن سمع شريطا صار داعية فلا شك أنهم من الراسخين في العلم في هذا العصر لذا ففتاواهم مقدمة على كل طلابهم وإن كنا نعتقد أنهم أيضا يصيبون ويخطئون.

١٠. أننا متفقون أيضا على أنه إذا كان للعالم أكثر من قول فلا يأخذ المفتي ما يوافق قوله ويترك القول الآخر بل يجب جمع كل الفتاوى ومعرفة المتقدم والمتأخر (فقد يكون رجع عن قوله الأول) ومراعاة كل كلمة قالها العالم (لأنها قد تكون شرطا) وكذا مراعاة حال المستفتي وظروفه (لأن الفتوى قد تختلف والحكم لا يتغير) والشرط الأساسي والأهم أن يكون مع الفتوى الدليل القوي المؤيد لها وإلا ردت الفتوى بالنص الأقوى.

١١. أن التعصب للأشخاص ليس من المنهج السلفي في شئ ونحن نمقت هذا بل رددنا على المتعصبين للأئمة الأربعة بأن هذا ليس من منهاج النبوة.

١٢. لا بد أن نتفق أنه لا يفتي في النوازل إلا من رسخ في العلم ففرق كبير بين الطالب والعالم والراسخ في العلم لذا فلنرجع لفتاوى الراسخين في العلم المجمع عليهم اجمالا من أهل السنة.

١٣. أخيرا نحن متفقون أننا جميعا نسير إلى الله ونلتمس الطريق الصواب الموصل للجنة ونبحث عن المنهج المؤدي إليها وهو منهاج النبوة ولذا فقد ترك البعض منا أباه وأمه لأجل المنهج ومنا من ترك زوجه مرضاة لربه ومنا من ترك ماله لذلك ومنا من عذب لأجل نفس السبب لذا فبكل صراحة أقول لك أخي يا من خضت الصعاب من أجل المنهج السلفي يا من تخشى على نفسك مثلي أن نكون داخلين في عموم قول الله عز وجل : (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) أقول لك أخي وحببي :

• إن وجدت في شيخك تقريبا فاعلم أن هناك خطأ ما ولا تتعصب.

- وإن وجدته خالف ما رباك عليه فاعلم أن هناك خطأ ما ولا تتعصب.
- وإن وجدته يتكلم بالساعات ولا ينقل حديثاً أو آية أو قول السلف فاعلم أن هناك خطأ ما ولا تتعصب.
- وإن وجدته يستعمل المصطلحات المحدثه التي أنكرها الراسخون في العلم - كفقاه الواقع- فاعلم أن هناك خطأ ما ولا تتعصب.
- إن وجدت شيخك يبحث عن الدليل ليقوي به رأيه ولا يبحث عنه لعله يكون مخطئاً فاعلم أن هناك خطأ ما ولا تتعصب.
- إن وجدت شيخك لا يحترم رأي المخالف له بدليل فاعلم أن هناك خطأ ما ولا تتعصب.

وفي النهاية أتمنى ممن قرأ هذا البحث أن يلتزم بما تربي عليه من أدب وأن ينصح بالعلم لا بالمنابزه وأن يخلص النية ويتجرد لله ويدعو الله لي وله ان يلهمنا الله رشدنا وأن يبصرنا لطريق الفلاح وأن يدعو لكل دعاة المنهج السلفي بالتوفيق والعودة إلى طريق السلف وأن يستمروا في نشر المنهج السلفي وأن يهتموا بمنهج التصفية والتربية.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات..

قال فيير الفتن مذيّفه -رضي الله عنه-:
" إِنَّ الضَّلَالَةَ كُلَّ الضَّلَالَةِ
أَنْ تَعْرِفَ مَا كُنْتَ تُنْكِرُ،
أَوْ تُنْكِرَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ،
وَأَيَّاكَ وَالتَّلَوْنَ فِي دِينِ
اللَّهِ فَدِينِ اللَّهِ وَاحِدٌ. "

أفرجه ابن عبد الرزاق في مصنفه ، والإمامي ، وابن بطّة في الإبانة الكبرى .